الجمهورية التونسية
وزارة التجارة وتنمية الصادرات
وحدة التصرف حسب الأهداف لانجاز مشروع
تطوير التصرف في ميزانية الدولة

المشروع السنوي للأداء لسنة 2024
مهمة التجارة وتنمية الصادرات

أكتوبر2023

الفـهـــرس

المحور الأول: التقديم العـام للمهمة.....3

1- إستراتيجية المهمة.....4

2- برامج المهمة.....8

3- الميزانية وإطار النفقات متوسط المدى 2024 - 2026.....9

المحور الثاني: تقديم برامج المهمة.....15

1/ برنامج التجـارة الداخليــة.....16

1.1 تقديم البرنامج.....17

2.1 أهداف ومؤشرات الأداء.....19

2.2 الميزانية وإطار النفقات متوسط المدى 2024 - 2026.....29

2/ برنامج التجـارة الخــارجيــة.....32

1.2 تقديم البرنامج.....33

2.3 أهداف ومؤشرات الأداء 36

2.4 الميزانية وإطار النفقات متوسط المدى 2024 – 2026.....49

3/ برنامج القيـادة والمســاندة.....52

1.3 تقديم البرنامج 53

2.3أهداف ومؤشرات الأداء 54

3.3.الميزانية وإطار النفقات متوسط المدى 2024 - 2026..... 66

الملاحق:.....69

-بطاقات المؤشرات.....70

-بطاقات الفاعلين العموميين 125

- بطاقة النوع الاجتمــاعي 174

المـحـور الأول: التقديم العـام للمهمــة

1-إستراتيجية المهمة :

تتمثل رؤية مهمة وزارة التجارة وتنمية الصادرات في الدفع نحو تنمية اقتصادية واجتماعية شاملة من خلال ترسيخ مبادئ التجارة المستدامة والعادلة وخلق توازن مثمر بين مصلحة التاجر والمنتج من جهة والمستهلك من جهة أخرى والعمل على إرساء مبدأ المنافسة النزيهة وشفافية المعاملات في السوق الداخلية تضمن تكافؤ الفرص بين الأفراد والمؤسسات والجهات وتحقق الرفاه للمستهلك فضلا عن تنظيم مسالك التوزيع والرفع من أدائها ومساهمتها في دفع باقي القطاعات.

هذا إلى جانب مزيد تعميق مقومات الاندماج الاقتصادي والتجاري للبلاد في محيطها العالمي والإقليمي من خلال تنويع العلاقات الاقتصادية والتجارية لضمان الانصهار الفاعل في الاقتصاد العالمي والتجارة الدولية إلى جانب إرساء علاقات شراكة تعكس أولوية عمق بلادنا الاستراتيجي الافريقي والعربي والمتوسطي مع المساهمة في الترويج لصورة تونس وللمنتوج الوطني في الأسواق العالمية والتصدي للممارسات غير المشروعة عند التوريد؛

هذا مع المحافظة على خصوصية النسيج الاقتصادي المحلي وتطوير القدرة التنافسية للمنتوج الوطني من خلال تمتيعه بالحوافز والتشجيعات التي تضمن له حدا أدنى من القدرات الترويجية على مستوى الأسواق التصديرية القديمة والجديدة، مع الأخذ بعين الاعتبار الالتزامات الدولية المحمولة على الجمهورية التونسية.

وفي هذا الاطار تأخذ مهمة التجارة وتنمية الصادرات في الاعتبار جملة الاتفاقيات والمعاهدات الدولية التي صادقت عليها تونس وذلك بهدف تنويع الشركاء الاقتصاديين والتجاريين لخدمة الاقتصاد الوطني حيث تمّ استكمال المفاوضات المتعلقة بتعديل النظام الأورومتوسطي لقواعد المنشأ والذي يهدف إلى تسهيل نفاذ المنتوجات التونسية إلى السوق الأوروبية والرفع من قدرتها التنافسية وتنمية الصارات من خلال تعزيزالاندماج والتكامل على مستوى التصدير من خلال تثمين سلاسل القيمة وتراكم المنشأ واستغلال الامتيازات التي تتيحها بروتوكولات قواعد المنشأ على غرار المصدر المعتمد والمتعامل الاقتصادي المسجل والتبادل الإلكتروني لشهادات المنشأ

إلى جانب الشروع في مراجعة اتفاق التبادل الحر بين تونس وتركيا للحد من عجز الميزان التجاري مع هذا البلد فضلا على استكمال كافة متطلبات الشروع في التطبيق الفعلي للاتفاقية المنشئة للمنطقة القارية الافريقية للتبادل الحر والبدء في الانتفاع بالامتيازات والتخفيضات الجمركية التي تمنحها هذه الاتفاقية،

وفي هذا الإطار تسعى الدولة التونسية مستقبلا إلى التعاون مع اللّجنة الاقتصادية لإفريقيا CEA من أجل استكمال الدراسة حول الاستراتيجية الوطنية لتنفيذ الاتفاقية القارية La Stratégie Nationale de la TUNISIE pour la mise en œuvre de la ZLECAF وتحيين برنامج عملها التنفيذي وكذلك إعداد دراسة حول "العرض التونسي القابل للتصدير نحو الأسواق الإفريقية من السلع والخدمات " L'Offre exportable tunisienne de biens et de services vers les marchés africains.

هذا إلى جانب مواصلة المفاوضات مع الجانب الباكستاني قصد إبرام اتفاق تجاري تفاضلي خاصة فيما يتعلق بقائمتي السلع المرشحة للتمتع بالامتيازات الجمركية عند دخولها السوق الباكستانية والتونسية وبرتوكول قواعد المنشأ. ومواصلة المشاورات التونسية الإندونيسية المتعلقة بالمفاوضات حول الاتفاق التجاري التفاضلي.

وفيما يتعلق بتشخيص الفوارق بين الجنسين تم تسجيل تباين على مستوى الخطط الوظيفية ومواقع القرار على مستوى المديرين والمديرين العامين، حيث لا يتجاوز نسبة النساء إلى 25 % . ومن بين أسباب ذلك لعزوف النساء في الاقبال على هذه الخطط نظرا لقلة الخبرة وتجنب المخاطرة وعدم توفر ظروف عمل ملائمة وعامل قلة الخبرة وصعوبة التوفيق بين الحياة العملية والعائلية .

هذا بالإضافة الى ضعف نسبة مساهمة المؤسسات التي تديرها النساء في مجال التصدير نظرا لمحدودية دراية النساء خاصة المنتصبات بالمناطق الريفية بفرص التمويل والدعم والأسواق المفتوحة.

هذا يعرف القطاع حالات العنف المسلط على المرأة المراقبة من قبل بعض المتعاملين الاقتصاديين وهو ما من أنه اين يمس من تواجد المرأة في العمل الرقابي الميداني .

كما تساهم مهمة التجارة وتنمية الصادرات في تحقيق أهداف التنمية المستدامة 2030 وخاصة منها الأهداف التالية:

- الهدف عدد 5: تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين كل النساء والفتيات
- الهدف عدد 8: تعزيز النمو الاقتصادي المطرد والشامل للجميع والمستدام، والعمالة الكاملة والمنتجة، وتوفير العمل اللائق للجميع
- الهدف عدد 12: ضمان وجود أنماط إستهلاك وإنتاج مستدامة
- الهدف عدد 17: تعزيز وسائل التنفيذ وتنشيط الشراكة العالمية من أجل التنمية المستدامة

-تشخيص واقع القطاع التجاري:

يتسم الظرف الاقتصادي العالمي والوطني بضغوطات تضخمية حادة على مستوى أسواق المواد الأساسية والطاقة ويستدعي ذلك تعزيز الإجراءات الكفيلة لتطويق انعكاساتها السلبية على السوق الداخلية والتوازنات المالية العامة من جهة وعلى القدرة الشرائية للمواطن من جهة أخرى. كما بلغ العجز التجاري بالرغم من تراجعه سنة 2023 (-12194،7م.د خلال الثمانية أشهر الأولى من سنة 2023) وبلغت نسبة التضخم 9،3%خلال شهر أوت 2023 وتراجعت قيمة الدينار وشهد التزود ببعض المواد التي تقتنيها الدولة من السوق العالمية إضطرابا على غرار مواد السكر والأرزوالزيت النباتي.

هذا إلى جانب ارتباط انتظامية التزويد واعتدال الأسعار بوفرة الإنتاج الذي أصبح في السنوات الأخيرة يشهد تذبذبا نظرا لتأثره بالعوامل المناخية وأساسا بوفرة مياه الري التي أصبحت شحيحة وارتفاع كلفة الانتاج للمواد المصنعة.

من جهة أخرى فإن إصلاح منظومة الدعم وتوجيهها نحو مستحقيها يتطلب القيام بإجراءات مصاحبة لفائدة الفئات محدودة الدخل والمتوسطة بالشراكة مع كافة الأطراف المتدخلة (وزارة الشؤون الاجتماعية، وزارة المالية، وزارة تكنولوجيات الاتصال، ...)

وتجدر الإشارة إلى أنه رغم الفرص التي أتاحتها منظمة التجارة العالمية لتسهيل المبادلات التجارية لاسيما تذليل العوائق التعريفية إضافة الى توسع القواعد التي تحكمها إلى

مجالات أخرى على غرار قطاع الخدمات والقطاع الفلاحي والملكية الفكرية والأدبية والمسائل ذات الصبغة الإجرائية واللوجستية،فإن مواكبة الاقتصاد الوطني لنسق هذه التطورات لم يكن بالشكل المأمول سواء على مستوى تفعيل التشريعات أو تطويرها أو على مستوى مواكبة المفاوضات متعددة الأطراف الخاصة بقطاعي الخدمات والفلاحة علاوة على البطء المسجل في رقمنة مسالك التجارة الخارجية في ظل محدودية عنصر الإسناد اللوجستي المتمثل في النقل الذي حدّ بصورة كبيرة من إمكانيات التوسع بالنسبة للمنتوج التونسي في الأسواق الخارجية.

هذا وقد أفضى تشخيص واقع القطاع إلى تحديد العديد من النقائص أهمها:

- بطؤفي مواكبة التّحوّلات العميقة والتّطوّرات المتسارعة التي يشهدهاالقطاع التّجاري في علاقة بأنماط وتقنيات الإنتاج والاستهلاك والتّوزيع محليّا ودوليّا لاسيما:

* غياب نظام معلوماتي مندمج لمتابعة الإنتاج والمخزونات والأسعارعلى المستوى الدولي والمحلي وإستشراف وضع تزويد السوق،

*ضعف الامكانيات المادية المخصصة للمؤسسات العمومية المكلفة بالتوريد للمواد الأساسية والمكلفة بالتدخل لتعديل السوق وتكوين المخزونات التعديلية والاستراتيجية والتي أصبحت تعاني من اختلالات مالية هيكلية،

*محدودية إمكانيات جهاز المراقبة الاقتصادية لمراقبة السوق ومواقع التجارة الالكترونية

- الارتباط الوثيق بين إدخال إصلاحات تتعلق بالقطاع التجاري واستقرار الوضعالسياسي والاجتماعي على غرار إصلاح منظومة الدعم.
- التأثير المباشر لقطاعات أخرى (فلاحة، صناعة، طاقة...) على مجالات التجارة الداخلية لاسيما الإنتاج الفلاحي
- تنامي ظاهرة التّجارة غير المنظّمة وتردي وضعية مسالك التّوزيع.

رؤية المهمة على المدى المتوسط

تتمثل رؤية مهمة التجارة على المدى المتوسط في العمل على ضمان سوق متوازن وعادلوتطوير النسيج التجاري والحرفي وتأهيل مسالك التوزيع وتبسيط إجراءات ممارسة الأنشطة التّجاريّة وتدعيم الصادرات وتنويعها والتصدي للممارسات غير المشروعة عند التوريد وآلية الدفاع عن الصادرات التونسية.

وتتنزل هذه الرؤيــة ضمن المحاور الاستراتيجية التـــالية:

1. **ضمان سوق متوازن وعادل** من خلال تطوير آليات المنافسة بما يعزز نزاهة وشفافية المعاملات التجارية ودعم مستوى حماية المستهلك وطرق التدخلالمسبق واستشرافالتطورات والمتغيرات وإحكام التنسيق مع مختلفالمتدخلين العموميين والخواص،
2. **تطوير النسيج التجاري والحرفي وتأهيل مسالك التوزيع** ورقمنتها وتبسيط إجراءات ممارسة الأنشطة التّجاريّة،
3. **مزيد تدعيم الصادرات وتنويعها** من خلال الانفتاح على أسواق جديدة وتوفير ميزات تفاضلية للمنتوج التونسي في إطار اتفاقيات تبادل تجاري حر.
4. **التصدي للممارسات غير المشروعة عند التوريد والدفاع عن الصادرات التونسية لدى الهياكل المعنية.**

2- برامج المهمة :

في إطار تنفيذ السياسات العمومية المرتبطة بمهمة التجارة وتنمية الصادرات تم تنزيل هذه السياسات العمومية للمهمة إلى برنامجين عمليين :

- **برنامج 1 (التجارة الداخلية):** ينقسم إلى برنامج فرعي مركزي تجارة داخلية و24 برنامج فرعي جهوي تجارة داخلية،

- **برنامج 2 (التجارة الخارجية):** يتفرع إلى برنامج فرعي وحيد مركزي تجارة خارجية،

- **برنامج 9 (القيادة والمساندة):** يتفرع هو الآخر إلى برنامج فرعي وحيد قيادة ومساندة.

3-الميزانية وإطار النفقات متوسط المدى(2024-2026):

أ-ميزانية المهمة:

جدول عدد 1:
تطور تقديرات ميزانية المهمة لسنة2024
حسب الطبيعة الاقتصادية للنفقة

(الوحدة: ألف دينار)

بيـــــــان النفقات		ق م 2023 (1)	تقديرات 2024 (2)	التطور	
				المبلغ (1) - (2)	النسبة (%)
نفقات التأجير	اعتمادات التعهد	49247	50410	1163	2،4
	اعتمادات الدفع	49245	50410	1165	2،4
نفقات التسيير	اعتمادات التعهد	13988	13287	701-	5-
	اعتمادات الدفع	13990	13287	703 -	5،0 -
نفقات التدخلات	اعتمادات التعهد	2621650	3690887	1069237	40،8
	اعتمادات الدفع	2621650	3690887	1069237	40،8
نفقات الاستثمار	اعتمادات التعهد	4200	2692	1508 -	35،9 -
	اعتمادات الدفع	4395	4716	321	7،3
نفقات العمليات المالية	اعتمادات التعهد	-	-		
	اعتمادات الدفع	-	-		
المجموع	اعتمادات التعهد	2689085	3757276	1068191	39,7
	اعتمادات الدفع	2689280	3759300	1070020	39،8

* دون اعتبار الموارد الذّاتية للمؤسسات العمومية

جدول عدد 2:

تطور تقديرات ميزانية المهمة لسنة 2024

حسب البرامج

(الوحدة: ألف دينار)

البرامج		ق م 2023(1)	تقديرات 2024 (2)	التطور	
				المبلغ (1) - (2)	النسبة %
برنامج التجارة الداخلية	اعتمادات التعهد	2566170	3633701	1067531	41،6
	اعتمادات الدفع	2566365	3633825	2152260	41،6
برنامج التجارة الخارجية	اعتمادات التعهد	110510	112245	1735	1،6
	اعتمادات الدفع	110510	112245	1735	1،6
برنامج القيادة والمساندة	اعتمادات التعهد	12405	11330	1075 -	8,7 -
	اعتمادات الدفع	12405	13230	825	6،7
المجموع العام	اعتمادات التعهد	2689085	3757276	1068191	39.7
	اعتمادات الدفع	2689280	3759300	1070020	39،8

* دون اعتبار الموارد الذّاتية للمؤسسات العمومية

بلغت جملة الإعتمادات المقترحة لميزانية مهمة التجارة وتنمية الصادرات لسنة 2024 مايعادل3759،300 م.د (منها 3591 م.د تتعلق بتقديرات نفقات دعم المواد الأساسية أي ما يمثل نسبة95،5% من مجموع تقديرات الميزانية) مقابل 2689،280 م د إعتمادات مرسمة بقانون المالية لسنة 2023 أي بزيادة قدرها 1070،023 م.د وبنسبة زيادة في حدود 39,8%ويفسر حجم هذا التطور خاصة بارتفاع إعتمادات الدعم المتوقعة للمواد الأساسية مقارنة بسنة2023 وذلك بقيمة1068 م.د و بنسبة قدرت بحوالي 42,3% .

ودون اعتبار تقديرات نفقات تعويض المواد الأساسية، فإن الميزانية التقديرية للوزارة المقترحة لسنة 2024تصبح في حدود168,300 م.د مقابل 166,280 م.د سنة 2023 أي بزيادة بنسبة 1،2 % (2،020م.د) ناتجة بالأساس عن تغيرات في قيمة نفقات الأقسام التالية:

- **<u>نفقات التأجير</u>**: زيادة بـ 1163 أ.د (2,4+%)

بقيت نسبة اعتمادات التأجير من إجمالي تقديرات نفقات المهمة دون اعتبار نفقات دعم المواد الأساسية ثابتة مقارنة بسنة 2023 حيث بلغت هذهالنسبة حوالي30%على الرغم منتسجيلزيادة بقيمة 1163 أ.د مقارنة بسنة2023. هذه الزيادة راجعة بالأساس إلى المفعول المالي لبرنامج الزيادة العامة في الأجور بالإضافة إلى الترخيص في برمجة انتدابات جديدة لتعزيز جهاز المراقبة الاقتصادية بـ 200 عون.

- **<u>نفقات التسيير:</u>تخفيض**بـــ:701 أ.د (-5%)

تبلغ تقديرات النفقات المتعلقة بقسم التسيير 13,287 م.د مقابل 13,988 م.د وقد تم التقيّد بمنشور السيدة رئيسة الحكومة المتعلق بإعداد الميزانية والذي نص على ضرورة الحفاظ على نسبة تطور بـ 2،5% كحد أقصى لهذه النفقات لتصبح التقديرات بعد تطبيق النسبة المحددة في حدود 12،800 م.د يضاف إليها التقديرات المتعلقة بصندوق أموال المشاركة "صندوق تدعيم القدرات وتطوير مجال المنافسة" (0,5 م.د) المحدث بمقتضى قرار السيدة وزيرة المالية بتاريخ 25 أكتوبر 2021، حيث تتأتى موارده أساسا من المعاليم المستخلصة لفائدة الجمهورية التونسية من لجنة المنافسة التابعة للسوق المشتركة للشرق والجنوب الإفريقي (الكوميسا) بعنوان نسبة من عائدات الإشعار بعمليات التركيز التي يتم توزيعها على الدول الأعضاء حيث ستوظف هذه الإعتمادات لتطوير القوانين وتدعيم القدرات في مجال المنافسة طبقا للوائح الداخلية للكوميسا علما وأن الإعتمادات ذات الصلة المرسمة بعنوان سنة 2023 كانت في حدود 1,5 م.د.

وقد تم في هذا الإطار الحرص على الضغط على النفقات، خارج إطار ارتفاع أسعار بعض المواد والخدمات، بالإضافة إلى وضع برنامج متكامل حول حسن إستغلال المعدات والممتلكات عبر التركيز على عنصر الصيانة في إطار مقاربة المعايير المحاسبية التي سيتم تبنيها على المدى القصير.

- **<u>نفقات التدخلات</u>**: زيادة بـ 1,237 م.د

قدرت نفقات التدخلات لسنة 2024 بـ 99,887 م.د دون إعتبار نفقات دعم المواد الأساسية مقابل 98،65 م.د سنة 2023 أي بزيادة 1,237 م.د (1,3%) وتمثل حوالي 59،5% من إجمالي نفقات المهمة لسنة2024دون إعتبار نفقات دعم المواد الأساسية (نفس النسبة لسنة 2023). وترجع هذه الزيادة بالأساس للزيادة في الإعتمادات المخصصة لفائدة مركز النهوض بالصادرات بعنوان "النهوض بالصادرات" بما قيمته 11,495 م.د مقابل 10،290 م.د سنة 2023 (+1,205 م.د) والمساهمات في المنظمات الدولية 6 م.د مقابل 5,43 م.د سنة 2023 (+ 0,57 م.د).

<u>نفقات الإستثمار</u>:زيادة بـــ: 0,32م.د(+ 7,3%)

تم تخصيص إعتمادات بقيمة 4,716 م.د بعنوان سنة 2024 مقابل 4,395م. د مرسمة بقانون المالية لسنة2023. بلغت حصة الإستثمارات من الميزانية المقترحة لمهمة التجارة وتنمية الصادرات دون اعتبار نفقات دعم المواد الأساسية ما نسبته 2,8 % مقابل 2,64% سنة 2023 مسجلة بذلك نسبة تطور بـ 7,3 % ناتجة بالأساس عن الترفيع في قيمة الإعتمادات المخصصة لدراسات حول تأهيل مسالك توزيع منتوجات الفلاحة والصيد البحري والشأن الاستهلاكي وإقتناء وسائل النقل وتجهيزات إعلامية وتجهيزات أخرى مختلفة.

أما من المنظور البرامجي فيتوزع مشروع ميزانية مهمة التجارة وتنمية الصادرات كالآتي:

-برنامج التجارة الخارجية : يتحوز على النصيب الأكبر من الميزانية (دون إحتساب نفقات دعم المواد الأساسية) إذ يمثل 66،7% مقابل 66،5% سنة 2023 حيث سيتم تخصيص اعتمادات في حدود 112,245 م.د مقابل 110,510 م.د سنة 2023 .

-برنامج التجارة الداخلية : يمثل نسبة 25,4% من جملة الميزانية (دون إحتساب نفقات دعم المواد الأساسية) (42,821 م.د) مقابل نسبة 26,1 % خلال سنة2023.

- برنامج القيادة والمساندة : يمثل نسبة 7,9 % من جملة الميزانية(دون إحتساب نفقات دعم المواد الأساسية) (13,230 م.د) مقابل نسبة 7،46% خلال سنة 2023.

ب- إطار النفقات متوسط المدى (2024-2026)

جدول عدد 3:

إطار النفقات متوسط المدى (2024- 2026):

التوزيع حسب طبيعة الاقتصادية للنفقة(اعتمادات الدفع)

(الوحدة : ألف دينار)

البيان	إنجازات 2022	ق م 2023	تقديرات 2024	تقديرات 2025	تقديرات 2026
نفقات التأجير	47 979	49245	50410	51614	52390
نفقات التسيير	9990	13990	13 287	14 121	14 461
نفقات التدخلات	3855405	2 621 650	3 690887	3902091	4038928
نفقات الاستثمار	1665	4 395	4 716	5 490	5 605
نفقات العمليات المالية					
المجموع دون إعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات	3915039	2 689 280	3 759 300	3 973 316	4 111 384
المجموع باعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات	3915039	2 689 280	3 759 450	3 973 476	4 111 549

جدول عدد4:

إطار النفقات متوسط المدى(2024-2026)

التوزيع حسب البرامج (اعتمادات الدفع)

(الوحدة: ألف دينار)

البيان	إنجازات 2022	ق م 2023	تقديرات 2024	تقديرات 2025	تقديرات 2026
برنامج التجارة الداخلية	3 807 704	2 566 365	3 633825	3 848 424	3 980 512
برنامج التجارة الخارجية	97 656	110 510	112 245	110592	116 007
برنامج القيادة والمساندة	9679	12 405	13230	14 300	14 865
المجموع	3 915 039	2 689 280	3 759300	3 973 316	4 111 384

من خلال حوصلة إطار النفقات متوسطة المدى حسب طبيعة النفقة وحسب البرامج من المتوقع أن تبلغ تقديرات ميزانية مهمة التجارة وتنمية الصادرات على المدى المتوسط مايقارب 111 4 م.د سنة 2026 محققة نسبة زيادة سنوية في حدود 5,7 % بين سنتي 2024 و2025 و3,5 %بين سنتي2025 و2026.

ويمثل قسم التدخلات العنصر الأهم الذي يدفع نحو الزيادة في مستوى الميزانية الجملية للمهمة وذلك لتراجع تقديرات نفقات دعم المواد الأساسية طيلة الفترة 2024-2026.

في المقابل ستشهد نفقات التأجير إستقرارا على المدى المتوسط وذلك على اعتبار السياسة المتبعة لإحتواء كتلة الأجور بهدف تخفيف الضغط على المالية العمومية.

وبالنسبة لنفقات الإستثمار تقدر الاعتمادات ذات الصلة بكل دقة وذلك بهدف ضمان التنفيذ الكامل للبرمجة السنوية للنفقات وبالرغم من ذلك فإن نفقات قسم الاستثمارات عادة ما تشهد تفاوتا على مستوى التنفيذ ممايجعل أداء برنامج القيادة والمساندة على وجه الخصوص قابل للتحسين،

- مواصلة إنجاز الدراسات المتعلقة بتأهيل مسالك توزيع منتوجات الفلاحة والصيد البحري حيث من المتوقع الإنتهاء من إنجاز الدراسة المتعلقة بالقاعدة التجارية بباجة في غضون سنة 2024 والإنطلاق في إنجاز دراسة حول مراجعة المخطط المديري لمسالك توزيع منتوجات الفلاحة والصيد البحري إضافة إلى دراسات وبحوث المعهد الوطني للاستهلاك

من جهة أخرى، تواجه الوزارة عدة تحديات في علاقة بمشمولاتها خاصة على مستوى جهاز المراقبة الاقتصادية وما يستوجبه من توفير للإمكانيات اللازمة لتأمين أنشطة مختلف الإدارات المركزية والجهوية في ظروف ملائمة وتغطية الحاجيات الضرورية لتفادي تعطل سير العمل الإداري إلى جانب الإيفاء بالتعهدات إزاء المزودين وتفادي تسجيل متخلدات إضافية وذلك اعتبارا للمجهود الذي تم بذله لتصفية الديون المسجلة خلال السنتين الأخيرتين وخاصة المتخلدات تجاه المزودين العموميين (الشركة التونسية لإستغلال وتوزيع المياه، الشركة التونسية للكهرباء والغاز، شركة اتصالات تونس). علما وأن ترسيم اعتمادات في حدود ما تم التنصيص عليه بمنشور رئاسة الحكومة لا ينبغي أن يحول دون تنفيذ برامج الوزارة للسنة المقبلة.

المـحـور الثـانـي: تقديم برامج المـهمة

برنــامج التجــارة الداخليــة

رئيس البرنامج: السيّد حسام الدين التويتي

تاريخ توليه مهمة قيادة البرنامج: 29 أوت 2022

1- تقديم البرنامج:

1.1إستراتيجية البرنامج:

يهدف برنامج التجارة الداخلية إلى تأمين نجاعة القطاع وجعله في خدمة التنمية فضلا عن تدعيم الاندماج في الاقتصاد العالمي بما يساهم في التنمية الاجتماعية والاقتصادية للبلاد من خلال دعم سوق متوازن وعادل ونزيه يعزز رفاهية المواطنين والقدرة التنافسية للمستثمرين.

هذا إلى جانب العمل على تنفيذ الالتزامات الدولية في تذليل العوائق الفنية للتجارة وخلق فرص تصدير من خلال تقريب التشريع الوطني المتعلق بسلامة المنتجات مع ما هو معمول به على النطاق الدولي وتعزيز التعاون الثنائي ومتعدد الأطراف في مجال حماية المستهلك ومراقبة السوق (اتفاقيات الاعتراف المتبادل بشهادات المطابقة مع مصر وليبيا والمغرب والجزائر، اتفاقيات ثنائية مع الجزائر والأردن في مجال حماية المستهلك، جامعة الدول العربية والكوميسا في مجال المنافسة وحماية المستهلك...)

كما يضطلع برنامج التجارة الداخلية بمهمة مراقبة السوق وتسخر لهذا الغرض ما يقارب 700 عون مراقبة اقتصادية من مراقبين ومراقبات، غير أن طبيعة العمل الرقابي تجعل أعوان المراقبة الاقتصادية وخاصة النساء منهم عرضة للاعتداء والتعنيف من قبل المتعاملين الاقتصاديين. ومن أهم أسباب هذه الظاهرة:

- غياب إطار تنظيمي يتعلق بمكافحة العنف ضد المرأة أثناء أداءها لمهامها الرقابية،
- عدم وجود آليات ووسائل واضحة وفعالة للوقاية والإبلاغ على حالات العنف ضد المرأة المراقبة،
- عدم التبليغ عن جميع حالات العنف المسجلة ضد المرأة المراقبة،

كما تم تسجيل ضعفا في تمثيلية المرأة في المناصب القيادية لا سيما على المستوى الجهوي حيث أن إدارتين (2) من جملة 24 إدارة جهوية للتجارة تترأسها مديرة جهوية ويعود ذلك أساسا إلى:

- نقص المرونة في التوقيت إلى جانب وتيرة حركات النقل خاصة على المستوى الجهوي

دون مراعاة الظروف العائلية للمرأة،

- الالتزامات العائلية التي تحد من نسبة مشاركة المرأة في دورات تكوينية خاصة تلك التي تنظم بالخارج لفترات طويلة والتي تمكن من اكتساب الخبرات في المجال.

وقد أفضى تشخيص واقع التجارة الداخلية إلى إبراز ما يلي:

- **نقاط القوة:**

- القدرة على إنجاز مخزونات تعديلية واستراتيجية وحسن التصرف خاصة في فترات الفجوات،
- التحكم في آليات التوريد والتصدير للمواد الفلاحية والغذائية،
- التغطية الجغرافية للوزارة على كامل تراب الجمهورية بما يسمح بضمان توازن السوق ونزاهة وشفافية المعاملات الاقتصادية وحماية المستهلك،
- حسن التصرف في المواد المدعمة مما يسمح بعدم تجاوز سقف الكميات المدعمة.

- **نقاط الضعف**

- محدودية الإمكانيات البشرية والمادية لمراقبة السوق
- عدم مواكبة النصوص القانونية للتحولات التي يشهدها السوق
- نقص في إعتماد التقنيات الحديثة لتبادل المعلومات والتحاليل والاستشراف لمتابعة وضع التزويد وتعديل السوق
- بطئ في مواكبة التّطوّرات المتسارعة التي يشهدها القطاع التّجاري في علاقة بأنماط وتقنيات الإنتاج والاستهلاك والتّوزيع محليّا ودوليّا

- **التحديات:**

- تردي المقدرة الشرائية للمواطن نتيجة ارتفاع الأسعار الراجعة لتأثيرات التضخم وارتفاع أسعار المواد الأولية الموردة وتراجع قيمة الدينار.

- التأثير المباشر لقطاعات أخرى (فلاحة، صناعة، طاقة...) على مجالات التجارة الداخلية وارتباط ذلك بانتظامية التزويد لاسيما إرتباط الإنتاج الفلاحي بالعوامل المناخية .
- تنامي ظاهرة التّجارة غير المنظّمة وتردي وضعية مسالك التّوزيع
- ارتفاع كلفة دعم المواد الأساسية أمام محدودية الامكانيات.
- **الفـرص:**

- إمكانية الاستفادة من تمويلات خارجية للقيام بدراسات قطاعية وتكوين الأعوان
- تدعيم التعاون مع المنظمات والمجامع المهنية لضمان إنتظامية تزويد السوق
- وجود نسيج جمعياتي متنوع في مجال ترشيد الاستهلاك لتحسيس المواطن

المحاور الاستراتيجية:

بناء على رؤيــة برنامج التجارة الداخلية من جهة و نتائج تشخيص واقع البرنامج من جهة أخرى تتمحور استراتيجية البرنامج حول محورين إستراتيجيين أساسيين:

- **المحور الإستراتيجي 1** : ضمان سوقمتوازنوعادلونزيهمن خلال دعم وتطوير آليات وطرق التدخل المسبق والاستشراف لمختلف التطورات والمتغيرات وإحكام التنسيق مع مختلف المتدخلين العموميين والخواص،
- **المحور الإستراتيجي 2** : تطوير النسيج التجاري والحرفي وتأهيل مسالك التوزيع ورقمنتها وتبسيط إجراءات ممارسة الأنشطة التّجاريّة.

2.1 الهياكل المتدخلة:

يشمل برنامج التجارة الداخلية:

- برنامج فرعي مركزي يتفرع إلى3وحدات عملياتية،
- 24 برنامج فرعي جهوي يتفرع إلى 24 وحدة عملياتية،
- 06 فاعلين عموميين (الديوان التونسي للتجارة وشركة أسواق الجملة وشركة اللحوم وشركة معرض نابل والوكالة الوطنية للمترولوجيا وشركة أسواق الإنتاج بالوسط).

2- أهداف ومؤشرات الأداء:

1.2 تقديم الأهداف ومؤشرات الأداء:

تم تنزيل المحاور الإستراتيجية إلى ثلاثة أهداف استراتيجية:

- **الهدف 1-1 تعديل السوق وتعزيز حماية المستهلك:**

يندرج هذا الهدف ضمن المحور الإستراتيجي الأول المتمثل في **ضمان سوق متوازن وعادل ونزيه**ويتمثل هذا الهدف في العمل على التصدي للممارسات المخلة بالمنافسة وضمان انتظامية تزويد البلاد من المواد الحساسة ومزيد دعم حقوق المستهلك وذلك بغاية تعديل السوق وضمان نزاهة المعاملات.

- **المؤشرات:**

✓**مؤشر1-1-1 : تطور النقص في التزويد في فترات فجوات الإنتاج:**

يتم من خلال هذا المؤشر متابعة وضعية تزويد السوق بما يسمح باستباق تسجيل حالات النقص والتدخل الفوري لتعديل السوق،حيث يتم العمل على التقليص في نسبة أيام النقص

مؤشـر الأداء	الوحدة	الإنجازات	2023	التقديـرات		
		2022		2024	2025	2026
مؤشر1-1-1 تطور النقص في التزويد في فترات فجوات الإنتاج						
مادة البطاطا	**عدد الأيام**	**6**	**10**	**7**	**5**	**5**
مادة الحليب	**عدد الأيام**	**90**	**60**	**30**	**20**	**20**

إلى حدود5 أيام بالنسبة لمادة البطاطا و20 يوم بالنسبة لمادة الحليب في افق سنة 2026

تم خلال سنة 2022 تحقيق نسبة إنجاز تقدر بـ6 أيام نقص في مادة البطاطا و 90 يوم في مادة الحليب ومن المؤمل أن تتحسن خلال سنة 2023 والسنوات التي تليها لتبلغ 7 أيام نقص لمادة البطاطا و 30 يوم لمادة الحليب خلال سنة 2024 لعدة اعتبارات من أهمها:

-بالنسبة لمؤشر مادة البطاطا: سيتم خلال الفجوة الخريفية (سبتمبر،أكتوبر ونوفمبر) والتي تتزامن مع إضطراب في التزويد العمل على مزيد إحكام رصد نقص السوق من هذه المادة وبذلك تقليص أيام النقص والتدخل لتعديل السوق في الوقت المناسب إنطلاقا من المخزونات التعديلية .

- بالنسبة لمؤشر مادة الحليب: سيتم خلال فترة تقلص الإنتاج (من سبتمبر إلى غاية شهر فيفري) العمل على مزيد إحكام رصد نقص السوق من هذه المادة وبذلك تقليص أيام النقص والتدخل لتعديل السوق في الوقت المناسب إنطلاقا من المخزونات التعديلية.

كما سيتم العمل على:

- توفير المخزونات الاستراتيجية والتّعديليّة الضّروريّة لتلبية احتياجات المواسم الاستهلاكيّة،
- برمجة تكوين المخزونات التعديلية بالتنسيق مع وزارة الفلاحة والمجامع المهنية المشتركة،
- التنسيق مع المجامع المهنية المشتركة والإدارات الجهوية للتجارة قصد متابعة تكوين المخزونات التعديلية،
- ضبط برنامج لتوزيع المخزونات التعديلية في إطار لجان فنية تضم مختلف الإدارات والهياكل المعنية،
- -اتخاذ الإجراءات اللازمة لتوريد الكميات الناقصة في صورة ما تبين عدم توفر الإنتاج الوطني.

✓مؤشر1-1-2 نسبة تغطية السوق بجهاز المراقبة الاقتصادية:

يتم من خلال هذا المؤشر قياس مدى نجاعة التدخل للتصدي للممارسات المخلة بالمنافسة وضمان شفافية المعاملات الاقتصادية والحفاظ على صحة وسلامة المستهلك من خلال تغطية أغلبية مسالك التوزيع والإنتاج:

مؤشر الأداء	الوحدة	الإنجازات	2023	تقديرات		
		2022		2024	2025	2026
مؤشر 2.1.1: نسبة تغطية السوق من طرف جهاز المراقبة الاقتصادية	**نسبة%**	**70.3**	**75**	**80**	**80**	**80**

تم خلال سنة 2022 تحقيق نسبة إنجاز تقدر بـ70،3 % ومن المؤمل أن تتحسن خلال سنة 2024 والسنوات التي تليها لتبلغ 80% لعدة اعتبارات من أهمها تكثيف العمليات الرقابية بالتنسيق مع المصالح المتدخلة

لاسيما الأمنية والديوانية ودعم جهاز المراقبة الاقتصادية بالموارد البشرية ووسائل النقل وتطوير الجانب التنظيمي والاستعلاماتي والتكويني والمتابعة الحينية لتشكيات المواطنين.

✓مؤشر1-1-3 تطور عدد المنتفعين بصفة مباشرة بأنشطة التحسيس والتثقيف الاستهلاكي:

- يتم من خلال هذا المؤشر متابعة تطور عدد الشرائح العمرية والاجتماعية المستهدفة بأنشطة التحسيس والتثقيف الاستهلاكي من خلال العمل على تطوير عدد الفئات العمرية والاجتماعية المنتفعة بأعمال التحسيس المباشرة .

مؤشر الأداء	الوحدة	الإنجازات	2023	تقديرات		
		2022		2024	2025	2026
مؤشر 1-1-3: تطور عدد المنتفعين بصفة مباشرة بأنشطة التحسيس والتثقيف الاستهلاكي	**عدد**	**2292**	**2028**	**1900**	**1950**	**2000**

تم خلال سنة 2022 تحقيق عدد 2292 منتفع بأنشطة التحسيس والتثقيف الاستهلاكي ومن المؤمل أن تتحسن خلال سنة 2024 والسنوات التي تليها لتبلغ 1900 منتفع سنة 2024 و2000 منتفع موفى سنة 2026 وذلك من خلال:

- نشاط القافلة الوطنية للتربية على الإستهلاك: التي يتم برمجة زياراتها إلى المدارس الابتدائية في اطار اتفاقية تعاون مع وزارة التربية، والتي تستدعي توسيع مجال التدخل إلى ولايات من خارج تونس الكبرى والشمال الشرقي لتثمين التجربة؛
- الدورات والتظاهرات المنظمة من طرف المعهد، سواء الدورية أو العرضية، مواكبة مستجدات المجال الاستهلاكي وفي حدود الامكانيات المتاحة من موارد الميزانية أو من تمويل الجهات الشريكة؛

-الملتقيات التي يدعى إليها المعهد، كجهة مختصة في مجال الدراسة والتقييم والتوجيه في الشأن الاستهلاكي، لتقديم مداخلات ومساهمات تثمن مخرجات البحوث والدراسات المنجزة.

- **الهدف 1-2: حسن التصرف في نفقات الدعم وتوجيهه نحو مستحقيه:**

يندرج هذا الهدف ضمن المحور الإستراتيجي الأول المتعلق بضمان سوق متوازن وعادل ونزيه ويتعلق بالعمل على حسن التصرف في مستوى نفقات الدعم وذلك من خلال مواصلة العمل على تنظيم ومراقبة مسالك توزيع المواد المدعمة وتطوير العمل الرقابي المشترك بغاية الحفاظ على الحصص من الكميات المدعمة من المواد الأساسية سنويا.

- **المؤشرات:**

✓ **مؤشر1-2-1: تطور الكميات المستهلكة من المواد المدعمة:**

يتم من خلال هذا المؤشر قياس تطور الكميات السنوية المستهلكة من مادتي الفرينة والزيت النباتي .

حيث يتم العمل على المحافظة على حصص المواد المدعمة لكيلا تتجاوز الأسقف المحددة بالنسبة للزيت النباتي 174 ألف طن والفرينة المدعمة 6.5 مليون قنطار.

مؤشرالأداء	وحدة المؤشر	الإنجازات	2023	التقديرات		
		2022		2024	2025	2026
مؤشر1-2-1: تطور الكميات المستهلكة من المواد المدعمة: **-مادة الفرينة الموجهة لصنع الخبز PS**	**مليون قنطار**	**6,302**	**6,5**	**6,5**	**6,5**	**6,5**
-الزيت النباتي المدعم	**ألف طن**	**67،904**	**174**	**174**	**174**	**174**

سجلت كميات الفرينة المدعمة الموجهة لصنع الخبز انخفاضا نسبيا حيث بلغت الكميات المدعمة6.302 م ق سنة2022 مقابل تقديرات بـــ 6,5 م ق أي بانخفاض بنسبة3.14 % أما بالنسبة للزيت النباتي فقد بلغ حجم الإستهلاك بعنوان سنة 2022 حوالي67.904 ألف طن مقابل تقديرات اولية في حدود 174 ألف طن أي بانخفاض بنسبة 61.47 %، ومن المؤمل أن لاتتجاوز الكميات المستهلكة من المواد المدعمة 6،5 مليون ق بالنسبة لمادة الفرينة الموجهة لصنع الخبز و174 ألف طن بالنسبة للزيت النباتي المدعم خلال سنة 2024 والسنوات التي تليها لعدة اعتبارات من أهمها:

-إعتماد التطبيقة الإعلامية لمراقبة مبيعات المطاحن من الفرينة مما من شأنه الحد من تجاوز الحصص المخولة للمخابز والتزامها بصنف التخبيز المرخص له وتقيد المطاحن بترويج الفرينة للمخابز المدرجة ضمن قائمة حرفائها والمحددة من قبل المصالح المختصة بوزارة التجارة.

-إعتماد التطبيقة الاعلامية للمتابعة الحينية لحركية الزيت المدعم لدى وحدات التعليب عبر تتبع شراءات المعلبين للزيت النباتي المكرر من الديوان الوطني للزيت ومبيعاتهم من الزيت النباتي المعلب لدى تجار المواد الغذائية بالجملة وتحديد مستوى المخزونات لدى المعلبين.

-تكثيف العمليات الرقابية للحد من إستعمال المواد المدعمة في غير المجالات المحددة لها.

- **الهدف 1-3تعزيز وتطوير النسيج التجاري:**

يندرج هذا الهدف ضمن المحور الإستراتيجي الثاني المتعلق بتطويرالنسيج التجاري والحرفي وتأهيل مسالك التوزيع ورقمنتها وتبسيط إجراءات ممارسة الأنشطة التّجاريّة، ويتعلق بمواصلة العمل على:

- تأهيل مسالك توزيع المنتوجات الفلاحية والصيد البحري للنهوض بالجودة وضمان مزيد من الشفافية.
- تطويرالنسيج التجاري عبر تبسيط الإجراءات الإدارية مما من شأنه حفز المبادرةلممارسة الأنشطة التجارية،
- مواصلة العمل على تطوير النسيج الحرفي.

- **المؤشرات:**

✓**مؤشر1-3-1 :نسبة النساء الحرفيات المسجلات في سجل الحرفيين سنويا:**

يتم من خلال هذا المؤشرمتابعة إقبال الحرفيات على بعث المشاريع الصغرى وذلك من خلال التسجيل في سجل الحرفيين. كما سيتم العمل على تطوير نسبة النساء الحرفيات المسجلات بالسجل الوطني للحرفيين سنويا ليبلغ 43% سنة 2026.

مؤشر الأداء	الوحدة	الإنجازات	2023	تقديرات		
		2022		2024	2025	2026
مؤشر 1-3-1: نسبة النساء الحرفيات المسجلات في سجل الحرفيين سنويا	نسبة%	34.4	37	39	41	43

بلغت نسبة النساء الحرفيات المسجلات بسجل الحرفيين سنة 2202 مقارنة بالعدد الجملي للمسجلين في نفس السنة 34.4% ومن المؤمل أن تتحسن خلال سنة 2024 والسنوات التي تليها لتبلغ 39 % سنة 2024 لعدة اعتبارات من أهمها:

-الحرص على تنفيذ إجراء التسجيل بسجل الحرفيين وذلك خاصة بالتنسيق مع القباضات المالية للمطالبة بوصل التسجيل عند فتح الباتيندة و مراسلة السجل الوطني للمؤسسات للمطالبة بوصل التسجيل عند الحصول على سجل المؤسسة.

✓مؤشر 2.3.1:نسبة التقدم في إنجاز الدراسات والمشاريع المتعلقة ببرنامج تأهيل مسالك توزيع منتوجات الفلاحة والصيد البحري:

يتم من خلال هذا المؤشرمتابعة الدراسات والمشاريع لتأهيل مسالك التوزيع باعتبارأن عملية تأهيل هذه المسالك تتطلب دراسات فنية حول إمكانية إنجاز المشروع.

مؤشر الأداء	الوحدة	إنجازات	2023	التقديرات		
		2022		2024	2025	2026
نسبة التقدم في إنجاز الدراسات والمشاريع المتعلقة بمشروع تأهيل مسالك توزيع منتوجات الفلاحة والصيد البحري	نسبة%	38	43.75	62.5	85	100

تم تسجيل نسبة إنجاز 38 % سنة 2022 مقابل تقديرات ب68 % ومن المؤمل أن تتحسن خلال سنة 2024 والسنوات التي تليها لتبلغ 62 % سنة 2024 لعدة اعتبارات من أهمها:

-التقدم في الدراسة المتعلّقة بالتنفيذ الفني والمالي لإنجاز سوق جملة للخضر والغلال ببلديّة باجة والتي تم إسنادها لمكتب دراسات بعد مصادقة اللجنة الوزارية للصفقات،

-متابعة التقدم في إنجاز القاعدة التجارية بسيدي بوزيد بالتنسيق مع شركة أسواق الإنتاج للوسط

-متابعة الدراسات التي يتم إنجازها من طرف البلديات على غرارسوق الإنتاج للقوارص بمنزل بوزلفة وأسواق الإنتاج للتمور بكل من قبلي وتوزر

-التقدم في إنجاز الدراسة المتعلّقة بمراجعة المخطط المديري لمسالك توزيع منتوجات الفلاحة والصيد البحري.

2.2- تقديم الأنشطة وعلاقتها بالأهداف ومؤشرات الأداء:

جدول عدد1:

الأنشطة ودعائم الأنشطة

(الوحدة: ألف دينار)

الأهداف	تقديرات المؤشرات لسنة 2024	الأنشطة	تقديرات الاعتمادات للأنشطة لسنة 2024	دعائم الأنشطة
الهدف 1.1: تعديل السوق وتعزيز حماية للمستهلك	**المؤشر 1.1.1: تطور النقص في التزويد في فترات فجوات الإنتاج: 7 أيام للبطاطا و30 يوم للحليب**	**تنظيم مسالك التوزيع ومراقبة السوق**	**13108 ألف دينار**	- استشراف وضعيّة التّزويد والبرمجة المسبقة - توفير المخزونات الاستراتيجية والتّعديليّة الضّروريّة لتلبية احتياجات المواسم الاستهلاكيّة - ضبط برنامج تصدير المواد الفلاحية واللّجوء للتّوريد عند الاقتضاء -برمجة تكوين المخزونات التعديلية بالتنسيق مع وزارة الفلاحة والمجامع المهنية المشتركة. -التنسيق مع المجامع المهنية المشتركة والإدارات الجهوية للتجارة قصد متابعة تكوين المخزونات التعديلية. - ضبط برنامج لتوزيع المخزونات التعديلية في إطار لجان فنية تضم مختلف الإدارات والهياكل المعنية. -اتخاذ الإجراءات اللازمة لتوريد الكميات الناقصة في صورة ما تبين عدم توفر الإنتاج الوطني
	المؤشر 2.1.1: نسبة تغطية السوق من قبل أعوان المراقبة الاقتصادية:80%	**مراقبة وتعديل السير التنافسي للسوق**	**2511 ألف دينار**	-تكثيف الحملات الوطنية والاقليمية والمحلية - تشريك الاعوان الاداريين في العمل الرقابي - الرفع من مدة تواجد أعوان المراقبة بالسوق وتحديدها بفترة زمنية مسبقة صلب الأذون بمهمة - توسيع مجالات العمل الرقابي إلى القطاعات الخدماتية - تكثيف المراقبة على المواقع الالكترونية والواب. - تعزيز الامكانيات البشرية عبر إعادة التوظيف - تنظيم دورات تكوينية حول المنافسة لفائدة شبكة المنافسة بمركز التكوين بالوزارة - تعزيز الجهاز المكلف بالبحث في مجال الممارسات المخلة بالمنافسة في إطار إعادة التوظيف - متابعة تنفيذ قرارات مجلس المنافسة

	المؤشر 3.1.1.: تطور عدد المنتفعين بصفة مباشرة بأنشطة التحسيس والتثقيف الاستهلاكي: 1900	**تنمية إعلام المستهلك وتوجيهه وترشيد سلوكه الاستهلاكي**	**910 ألف دينار**	-تدعيم انتاج المؤشرات والبيانات ذات العلاقة بالشأن الإستهلاكي من خلال استعادة نسق إنجاز البحوث والدراسات وتحاليل واختبارات المقارنة (دراسة في طور الإنجاز وبحثين مبرمجين في طور إعداد إجراءات طلب العروض + برمجة تحليل مادة استهلاكية في طور الإنجاز+دراسة في طور إعداد كراس الشروط) -تظاهرات وملتقيات تحسيسية (تنظيم أو مشاركة) القافلة الوطنية للتربية على الإستهلاك برنامج تعاون مع بلدية تونس وFAO صياغة برنامج تنفيذي لمذكرة تعاون معOTEF
الهدف 2.1: التصرف في الدعم وتوجيهه نحو مستحقيه	**المؤشر 1.2.1: تطورالكميات المستهلكة من المواد المدعمة:** **فرينة 6.5م ق** **زيت نباتي174 ألف طن**	**التصرف في الدعم**	**3591398 ألف دينار**	- مواصلة تطبيق قرار وزير التجارة المؤرخ في 22 جوان 2016 والذي يتعلق بصنع وعرض وبيع مادة الخبز ويهدف إلى الحد من الممارسات المتعلقة بالتلاعب بمادة الفرينة وذلك عبر: * تطبيق نظام الحصص من الفرينة استخراج نوعي "PS"المخولة لكل مخبزة على أساس مقاييس محددة تأخذ في الاعتبار حاجيات الجهة أو المنطقة وعدد العملة * تخصيص الخبز الكبير للاستهلاك الأسري ومنع توجيهه للصفقات العمومية والاستعمال المهني * تمكين نقاط البيع المعروفة بـ Point chauds من صنع وترويج الباقات باستعمال الفرينة استخراج نوعي7-PS، ومنع إنتاج الخبز المجمد ونصف المنتهي من الفرينة استخراج نوعي PS - منع تعليب وترويج زيت الصوجا الغير مدعم في قوارير بلاستيكية
الهدف3.1: تعزيز وتطوير النسيج التجاري	**المؤشر 1-3-1: نسبة النساء الحرفيات المسجلات في سجل الحرفيين سنويا: 39%**	**تنظيم مسالك التوزيع ومراقبة السوق**	**25898 ألف دينار**	التنسيق مع القباضات المالية للمطالبة بوصل التسجيل عند فتح الباتيندة. -مراسلة السجل الوطني للمؤسسات للمطالبة بوصل التسجيل عند الحصول على سجل المؤسسة. -حرص الإدارات الجهوية للتجارة على تنفيذ اجراء التسجيل بسجل الحرفيين.
	المؤشر 1-3-2: نسبة التقدم في إنجاز الدراسات والمشاريع المتعلقة ببرنامج تأهيل مسالك التوزيع منتوجات الفلاحة والصيد البحري: 62.5%			ستعمل الوحدة خلال سنة 2024على التقدم في إنجاز الدراسات التي بعهدتها والاشراف الفني للجماعات المحلية المعنية بالمشاريع لتمكينها من انجاز الدراسات بهدف انجازها في احسن الآجال وبالتالي التقدم في انجاز المشاريع

3.2 - مساهمة الفاعلين العموميين في أداء البرنامج:

تنقسم مساهمة الفاعلين العموميين التابعين لبرنامج التجارة الداخلية في تحقيق الأهداف الإستراتيجية إلى مساهمة مباشرة وغير مباشرة من ذلك:

- **<u>الديوان التونسي للتجارة</u>:** يساهم بشكل مباشر في تحقيق الهدف الإستراتيجي المتعلق بتعديل السوق وحماية الحقوق الاقتصادية للمستهلك وذلك من خلال:

- المساهمة في إنتظامية تزويد السوق المحلية ببعض المواد الإستهلاكية التي تتغير أثمانها عالميا (السكر، القهوة الخضراء، الشاي والأرز)
- تكوين المخزونات الاحتياطية الضرورية لهذه المواد بمختلف الجهات لضمان تزويد السوق باستمرار.
- توريد بعض المواد الظرفية لتعديل مسالك التوزيع إذا ما اقتضت ظروف السوق الداخلية وذلك بتكليف من سلطة الإشراف.

هذا إلى جانب مساهمته في تحقيق الهدف الإستراتيجي الثالث للبرنامج المتعلق بتعزيز وتطوير النسيج التجاري والحرفي وتاهيل مسالك التوزيع من خلال مساهمته المباشرة في تمويل مشروع تطوير المنطقة التجارية واللوجستية ببنقردان حيث قدرت الإعتمادات المحالة بعنوان سنة 2024مايعادل1865 ألف دينار.

<u>شركة اللحوم</u>: تساهم في تحقيق الهدف الإستراتيجي المتعلق بتعديل السوق وحماية الحقوق الاقتصادية للمستهلك من خلال توفير اللحوم بأسعار مرجعية للمحافظة على القدرة الشرائية للمستهلك إلى جانب تدخلاتها خلال مواسم الاستهلاك الكبرى (رمضان وعيد الأضحى) قصد الحد من ارتفاع الأسعار ومن عمليات المضاربة من ناحية وإسداء الخدمات المتعلقة بجل حلقات منظومة اللحوم الحمراء من ناحية أخرى، حيث سيتم في إطار البرنامج الوطني لتأهيل المسالخ و في انتظار موافقة وزارة المالية لمنح شركة اللحوم ما قيمته 12,2 مليون دينار تمّ تقسيم هذا المبلغ على ميزانية الإستثمار للسنوات 2024-2025-2026 على أن تكون الدفعة الأولى بـ1 م.د سنة 2024 ستخصص للدراسات الفنية و الأشغال الأولية.

- **الشركة التونسية لأسواق الجملة :**تساهم في تحقيق الهدف الإستراتيجي المتعلق بتعديل السوق وحماية الحقوق الاقتصادية للمستهلك من خلال ضمان انتظامية التزويد وتركيز العرض على نفس المكان لتفعيل قاعدة العرض والطلب وضمان شفافية المعاملات التجارية وكذلك مساندة مجهودات الدولة في تعديل السوق خصوصا في فترات تقاطع الإنتاج والنقص والمواسم الإستهلاكية الكبرى.
- **الوكالة الوطنية للمترولوجيا:** تساهم بشكل مباشرفي تحقيق الهدف الإستراتيجي المتعلق بتعديل السوق وحماية الحقوق الاقتصادية للمستهلك وذلك من خلال تحديث طرق الرقابة المترولوجية القانونية وتوسيع مجالات التدخل لتشمل عدة قطاعات.

جدول عدد2 :

مساهمة الفاعلين العموميين في أداء البرنامج وحجم الاعتمادات المحالة

(الوحدة: دينار)

الفاعل العمومي	أهداف البرنامج (التي يساهم الفاعل العمومي في تحقيقها)	أهم الأنشطة والمشاريع التي سيتولى انجازها في إطار المساهمة في تحقيق أهداف البرنامج	الاعتمادات المحالة إليه من ميزانية الدولة بعنوان سنة 2024إن وجدت)
الديوان التونسي للتجارة	تعديل السوق وتعزيز حماية المستهلك	مشروع تطوير المنطقة التجارية واللوجستية ببنقردان	1865ألف دينار
الشركة التونسية لأسواق الجملة	تعديل السوق وتعزيز حماية المستهلك	ضمان انتظامية التزويد وتفعيل قاعدة العرض والطلب وضمان شفافية المعاملات التجارية	
شركة اللحوم	تعديل السوق وتعزيز حماية المستهلك		
الوكالة الوطنية للمترولوجيا	تعديل السوق وتعزيز حماية المستهلك	تحديث طرق الرقابة المترولوجية القانونية وتوسيع مجالات التدخل لتشمل عدة قطاعات	

3- الميزانية وإطار نفقات البرنامج متوسط المدى(2024-2026)

تبلغ النفقات التقديرية لسنة 2024 الخاصة ببرنامج التجارة الداخلية 3633,825 م.د وتتوزع كما يلي:

- نفقات التأجير: 32,818 م.د
- نفقات التسيير:6,977 م.د
- نفقات التدخلات:3593،294 م.د
- نفقات الاستثمار:0,736 م.د

ويمثل برنامج التجارة الداخلية حوالي 97,4% من إجمالي تقديرات مشروع ميزانية مهمة التجارة وتنمية الصادرات باعتبار نفقات دعم المواد الأساسية البالغة 3591 م.د من إجمالي تقديرات مشروع ميزانية المهمـة.

جدول عدد 3
تقديرات ميزانية البرنامج لسنة 2024
التوزيع حسب الطبيعة الاقتصادية للنفقة(اعتمادات الدفع)

(الوحدة: ألف دينار)

بيـــــــان النفقات	انجازات 2022	ق م 2023	تقديرات 2024 (2)	الفارق	
				المبلغ (1) - (2)	النسبة %
نفقات التأجير	30 803	32380	32818	438	1,4
نفقات التسيير	5 207	7830	6977	853-	10,9 -
نفقات التدخلات	3 771 433	2 525 300	3 593 294	1067994	42,3
نفقات الاستثمار	261	855	736	119 -	-13,9
نفقات العمليات المالية	-	-	-	-	-
المجموع	3 807 704	2 566 365	3 633 825	1067460	41,6

جدول عدد 4:

إطار النفقات متوسط المدى (2024-2026)

التوزيع حسب الطبيعة الاقتصادية للنفقة (اعتمادات الدفع)

(الوحدة: ألف دينار)

البيان	إنجازات 2022	ق م 2023	تقديرات 2024	تقديرات 2025	تقديرات 2026
نفقات التأجير	30 803	32380	32 818	33 219	33423
نفقات التسيير	5 207	7 830	6 977	7 460	7634
نفقات التدخلات	3 771 433	2 525 300	3 593 294	955 3 806	570 3 938
نفقات الاستثمار	261	855	736	790	885
نفقات العمليات المالية	-	-	-	-	-
المجموع دون إعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات	3 807 704	2 566 365	3 633 825	424 3 848	512 3 980
المجموع بإعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات	3 807 704	2 566 365	3 633 825	584 3 848	677 3 980

يعود ارتفاع الاعتمادات المبرمجة لفائدة البرنامج خلال سنوات 2024 و 2025 و 2026 إلى ارتفاع نفقات التدخلات وبالخصوص نفقات الدعم وقد تم ضبط تقديرات تكاليف الدعم على أساس حجم الاستهلاك وبإعتماد الأسعار الأساسية عند الإنتاج بالنسبة للحبوب المحلية ومعدل أسعار التوريد للحبوب والزيت النباتي وسعر صرف الدولار مقابل الدينار مع الاخذ بعين الإعتبار مستحقات المطاحن والمخابز بعنوان الزيادة في تكاليف الإنتاج.

بالنسبة لنفقات الاستثمار فإن الإعتمادات المدرجة مرتبطة بدرجة التقدم في إنجاز الدراسات حيث من المتوقع الإنتهاء من إنجاز الدراسات المتعلقة بالقاعدة التجارية بباجة في غضون سنة 2024والإنطلاق في إنجاز دراسة جديدة حول مراجعة المخطط المديري لمسالك توزيع منتوجات الفلاحة والصيد البحري ودراسات وبحوث جديدة تخص المعهد الوطني للاستهلاك وذلك بكلفة تقديرية محينة تأخذ بعين الإعتبار لتطور مستوى الأسعار في المجالمع توزيع الدفوعات ذات الصلة على مدى الثلاث سنوات المقبلة حسب تقديرات تقدم الإنجاز.

برنـــامج التجـــارة الخـــارجيـــة

رئيس البرنامج: السيدة درة البرجـــي

تولت مهامها إبتداء من 5 نوفمبر 2020

1- تقديم البرنامج:

1.1- الاستراتيجية:

يساهم برنامج التجارة الخارجية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد وذلك بالعمل على التقليص من مستويات العجز التجاري وانعكاساته على مخزون العملة الصعبة ودعم التصدير بمزيد إقحام المؤسسات المنتجة في عملية التصدير وتنويع الوجهات التصديرية ضمن إطار عام يكفل حرية التجارة من جهة وحماية النسيج الصناعي من جهة أخرى.

ويعمل البرنامج ضمن مجموعة من التعهدات الدولية والإقليمية المترتبة عن انخراط تونس في عدد من التجمعات الدولية والإقليمية على غرار منظمة التجارة العالمية وإتفاقية الكوميسا ومنطقة التجارة الحرة الافريقية ومنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى علاوة على مجموعة من اتفاقيات التبادل التجاري الحر المبرمة مع العديد من البلدان والتي تنبني على قاعدة حرية نفاذ البضائع والمنتجات إلى الأسواق الخارجية وفق نظام الأفضليات التجارية.

كما تندرج هذه السياسة في إطار تنفيذ ومتابعة تنفيذ مجموعة من القرارات والتوصيات المنبثقة عن المجالس العليا أو الوطنية ذات الصلة بالتجارة الخارجية على غرار المجلس الأعلى للتصدير والمجلس الوطني للتجارة الخارجية بالشكل الذي يطور من القدرة التنافسية للمؤسسات التونسية ويوسع من قاعدة العرض القابل للتصدير ويحقق اندماج العديد من المشاريع الصغرى والمتوسطة في حركية التجارة الخارجية ويشجع على بعث المؤسسات إضافة إلى استقطاب الاستثمار الأجنبي من خلال مزيد تبسيط إجراءات التجارة الخارجية ورقمنتها بالتوازي مع الامتيازات الممنوحة لهذه النوعية من الاستثمارات سواء في إطار الامتيازات الجبائية والديوانية أو على صعيد الإجراءات التحفيزية لبعث المؤسسات في المناطق ذات الأولوية على صعيد التنمية

من جهة أخرى رغم سعي برنامج التجارة الخارجية الى تطوير الاستثمار وفتح أفاق التصدير أمام المؤسسات الوطنية من خلال عدة إجراءات وبرامج إلا أن مساهمة المرأة تظل دون المستوى. وتتلخص الأسباب والعوائق فيما يلي:

- الخوف من الفشل ومن عدم القدرة على تحمل المخاطر،
- ضعف التشبيك ينجر عنه نقص في الفرص لبناء علاقات مع أشخاص ذوي خبرة في مجال ريادة الأعمال.
- محدودية دراية النساء خاصة المنتصبات بالمناطق الريفية بفرص التمويل والدعم والأسواق المفتوحة.
- صعوبة حصول المرأة على مصادر التمويل وعلى القروض البنكية.

كما لا يخلو **برنامج التجارة الخارجية** من فوارق مسجلة بين الجنسين على غرار **ضعف تواجد المرأة على رأس ممثليات مركز النهوض بالصادرات** مما يمثل عائقا أمام تقلدهن للمناصب القيادية ومن أهم الأسباب لذلك:

- عزوف النساء على تقلد هذه المناصب لصعوبة التوفيق بين الحياة العملية والعائلية
- صعوبات لوجستية تواجه النساء أكثر من الرجال خصوصا في افريقيا
- قلة خبرة الإطارات النسائية المترشحات لهذه المهمة

هذا وقد أفضى تشخيص واقع التجارة الخارجية إلى إبراز ما يلي:

- **نقاط القوة:**

- التقدم في رقمنة إجراءات التجارة الخارجية
- سهولة النفاذ إلى المعلومة عن طريق بوابة التجارة الخارجية
- تفعيل المجلس الوطني للتجارة الخارجية والهيئات المنبثقة عنه واللجنة الوطنية لتسهيل التجارة
- توفر آليات دعم ومساندة للمصدرين (صندوق النهوض بالصادرات،
- وجود ممثليات لمركز النهوض بالصادرات بالخارج ونقاط تصدير بالجهات الداخلية

- **نقاط الضعف:**

-عدم تطويرالاطار التشريعي في مجال التجارة الخارجية والالكترونية وعدم ملائمته لمتطلبات التجارة العالمية

-عدم توفر هيئة تعنى بالدفاع التجاري

- **التحديات:**

-محدودية عنصر الاسناد اللوجستي المتمثل في النقل الذي أثر بصورة كبيرة في إمكانيات التوسع بالنسبة للمنتوج التونسي في الأسواق الخارجية

-عدم إستقرار الوضع الاقتصادي العالمي وصعوبة تأقلم المؤسسات المصدرة

-مشاركة محدودة ومحتشمة للعنصر النسائي حيث يقتصر المجهود النسائي على بعض القطاعات ذات القيمة المضافة المحدودة

- **الفرص:**

-مصادقة تونس على جملة من الاتفاقيات والمعاهدات الدولية بهدف تنويع الشركاء الاقتصاديين والتجاريين لاسيما منظمة التجارة العالمية ومنطقة التبادل الحر الافريقية ومنطقة التجارة العربية الكبرى ...

-تحرير المبادلات التجارية وتوسع القواعد التي تحكم المبادلات التجارية ضمن مجالات أخرى على غرار قطاع الخدمات والقطاع الفلاحي والملكية الفكرية والأدبية والمسائل ذات الصبغة الإجرائية واللوجستية

- توفر خطوط تمويل في إطار التعاون الدولي لدعم المؤسسات التصديرية

المحاور الاستراتيجية:

تتميز التجارة الخارجية بالنسق المتسارع الذي تشهده منذ إنشاء منظمة التجارة العالمية سنة 1994 من حيث توفير الفرص سواء على مستوى حركية المبادلات التجارية وإستتباعاتها بالنسبة لمسألة تذليل العوائق التعريفية إضافة إلى توسع القواعد التي تحكمها ضمن مجالات أخرى على غرار قطاع الخدمات والقطاع الفلاحي والملكية الفكرية والأدبية والمسائل ذات الصبغة الإجرائية واللوجستية بالشكل الذي يستدعي مواكبة متواصلة لتطوراتها.

على هذا الأساس ترتكز استراتيجية وزارة التجارة وتنمية الصادرات في إطار برنامج التجارة الخارجية على مزيد تعميق مقومات الاندماج الاقتصادي والتجاري للبلاد التونسية في محيطها العالمي والإقليمي ضمن إطار واضح مدعم بمجموعة من التشريعات والتراتيب

والإصلاحات الهيكلية مع المحافظة على خصوصية النسيج الصناعي المحلي وتطوير القدرة التنافسية للمنتوج الوطني وتمتيعه بالحوافز والتشجيعات التي تضمن له حدا أدنى من القدرات الترويجية على مستوى الأسواق التصديرية القديمة والجديدة،

وعليه فإن أبرز **المحاورالاستراتيجية** لبرنامج التجارة الخارجية تتمثل في:

- **مزيد تدعيم الصادرات التونسيةوتنويعها** من خلال النفاذ إلى أسواق جديدة وتوفير ميزات تفاضلية للمنتوج التونسي في إطار اتفاقيات تبادل تجاري حر.
- **التصدي للممارسات غير المشروعة عند التوريد والدفاع عن الصادرات التونسية** لدى الهياكل الراجعة لها بالنظر.

2.1 الهياكل المتدخلة في إنجاز برنامج التجارة الخارجية:

تعمل الإدارة العامة للتجارة الخارجية بجميع إداراتها الفرعية على تنفيذ السياسة العامة لبرنامج التجارة الخارجية وذلك بالتعاون مع مجموعة من الهياكل المتدخلة كالإدارة العامة للتعاون الاقتصادي والتجاري، كما يعد مركز النهوض بالصادرات من أهم الفاعلين العموميين المساهمين في تنفيذ استراتيجية البرنامج، وهو مؤسسة عمومية ذات صبغة صناعية تجارية تتمتع بالشخصية المدنية والاستقلال المالي ويهدف للرفع من مستوى التوسع التجاري وذلك بتعزيز الصادرات التونسية والسهر على تنميتها خاصة بالمساهمة في:

- تنظيم المشاركة التونسية في المعارض والتظاهرات الاقتصادية بالخارج ،
- تشجيع المؤسسات التصديرية على فتح ممثليات لها بالخارج،
- إحداث مراكز تمثيل تجاري قارة بالخارج تحت إشراف الوزارة،
- المساهمة في تنظيم الإشهار التجاري لفائدة المواد المعدة للتصدير وتوفير كل الوسائل التي تمكن من تعريف أفضل للمواد التونسية بالخارج.
- إعلام المصدرين بإمكانيات الترويج وخصائص الأسواق الخارجية وإعلام الموردين الأجانب بالمنتوجات التونسية الجاهزة للتصدير،
- انجاز دراسات الأسواق والنشاطات التجارية لحساب الإدارة والمنظمات العمومية أو الخاصة المتعلقة بتصدير المنتوجات التونسية،

- النظر في المشاكل الخاصة والعامة المتعلقة بالتصدير واقتراح الحلول المناسبة لها بالتعاون مع المصدرين والسلط العمومية،

وتتعاضد هذه الأنشطة بمساهمة فاعلة في دفع التصدير من قبل غرف التجارة والصناعة وهي مؤسسات عمومية ذات مصلحة إقتصادية لها الشخصية المعنوية والإستقلال المالي وتخضع لإشراف الوزارة المكلفة بالتجارة وتتلخص مهامها المتصلة بمجال تنمية الصادرات خصوصا في:

- المساهمة في توطيد علاقات التعاون والشراكة مع الخارج من خلال:

-إبرام اتفاقات مع الغرف الأجنبية للتجارة والصناعة بهدف تنمية فرص الاستثمار والشراكة وتطوير المبادلات التجارية على صعيد الجهة وذلك في نطاق مشمولاتها وطبقا للقوانين الجاري بها العمل،

-مساندة المؤسسات والإحاطة بها بهدف تنمية الصادرات.

2-أهداف ومؤشرات الأداء:

1.2 تقديم أهداف ومؤشرات الأداء :

تم تنزيل المحاور الإستراتيجية إلى هدفين استراتيجيين الآتي ذكرهم:

- **الهدف 2-1 تطوير المبادلات الخارجية وتعميق الاندماج الاقتصادي والتجاري**:

يندرج هذا الهدف ضمن المحور الاستراتيجي المتعلق بدفع التصدير ويتضمن عنصرين رئيسيين وهما: تنمية الصادرات وتعميق الاندماج الاقتصادي والتجاري،

بالنسبة **لتنمية الصادرات** فانه يقصد به تطوير الصادرات من حيث القيمة والحجم والرفع من أدائها والتركيز على المنتوجات ذات القيمة المضافة وتغيير التركيبة الهيكلية التقليدية للصادرات التونسية عبر اقحام منتجات جديدة واعتماد سياسة ترويجية مرافقة،

أما بالنسبة **لتعميق الاندماج الاقتصادي والتجاري** فيقصد به من جهة ترسيخ وتدعيم الاتفاقيات التجارية المنخرط فيها سابقا والبحث المتواصل عن الانخراط في كل اتفاقيات جديدة ذات صبغة اقتصادية وتجارية تتيح نفاذ المنتوج التونسي إلىجميع التجمعات الاقتصادية الإقليمية

والدولية علاوة على تثمين دور الممثليات التجارية والتظاهرات الترويجية في اقتحام المنتوج التونسي للأسواق الخارجية.

- **المؤشرات:**

✓ **المؤشر1.1.2 تطور نسبة المبادلات التجارية مع البلدان التي تربطها مع تونس اتفاقيات تبادل تجاري حر مقارنة بالحجم الجملي للمبادلات التجارية:**

يوضح هذا المؤشر مدى استفادة المبادلات الخارجية التونسية من نظام الأفضليات المتاح سواء عبر الاتفاقيات الثنائية للتبادل التجاري الحر المبرمة مع بعض البلدان أو عبر انخراط تونس في تجمعات اقتصادية إقليمية ودولية وذلك من خلال الانتفاع بمعاليم ديوانية مخفضة أو بإجراءات خاصة فيما يتعلق بالعوائق غير التعريفية في إطار الاعتراف المتبادل، أو تسهيل التجارة.

وينبني اختيار هذا المؤشر على تقييم نجاعة الاتفاقيات المبرمة من جهة ومدى التزام الأطراف الشريكة بأحكامها وعلى إمكانية توسيع نطاق هذه الاتفاقيات من جهة أخرى لتشمل أقصى قدر ممكن من المنتوجات أو لدعم وتطوير أدائها علاوة على تحديد إمكانيات التفاوض الممكنة للدخول في اتفاقيات تبادل تجاري حر مع دول أخرى من غير الشركاء التقليديين، بما يتيح للمنتوجات التونسية تحقيق أكبر قدر ممكن من التنويع سواء من حيث الوجهات أو من حيث المنتوجات.

مؤشر الأداء	الوحدة	إنجازات 2022	2023	تقديرات		
				2024	2025	2026
المؤشر 1.1.2 تطور نسبة المبادلات التجارية مع البلدان التي تربطها مع تونس اتفاقيات تبادل تجاري حر مقارنة بالحجم الجملي للمبادلات التجارية	**نسبة%**	**85.76**	**87**	**88**	**89**	**89.5**

تم خلال سنة 2022 تحقيق نسبة إنجاز تقدر بـ 85.76 بالمائة مقارنة بالتقديرات 86 بالمائةومن المؤمل أن ترتفع هذه النسبة خلال سنة 2023 والسنوات التي تليها لترتفع الى مستوى 89.5 سنة 2026من اجمالي المبادلات التجارية التونسية لعدة اعتبارات من أهمها:

-الاستفادة من مذكرة التفاهم حول شراكة استراتيجية وشاملة المبرمة بين الاتحاد الأوروبي وتونس في جويلية 2023 (تطوير المبادلات التجارية في مجال البضائع والخدمات وتطوير الاستثماروالتنمية المستدامة وتحسين شروط الوصول إلى الأسواق الخارجية).

-الشروع في تنفيذ الاتفاقية المنشئة للمنطقة القارية الافريقية للتبدل الحر (ZLECAF) ومواصلة الاستفادة من اتفاقية السوق المشتركة لشرق وجنوب افريقيا (COMESA).

- الاستفادة من المزايا التفاضلية لاتفاقية التبادل الحر المبرمة مع بريطانيا التي دخلت حيز التنفيذ في غرة جانفي 2021،

- مواصلةالعمل علىمراجعة اتفاقية التبادل الحر مع تركيا،

- تطوير المبادلات مع بعض البلدان الأوروبية وبلدان الاتحاد الأوروبي (تشيكيا /سلوفاكيا /المجر /بولونيا /سويسرا /النمسا ...)

- تقييم اتفاقية التبادل الحر مع الاتحاد الأوروبي،

- استكمال الاتفاق التجاري التفاضلي المزمع ابرامه مع اندونيسيا.

- استكمال الاتفاق التجاري التفاضلي المزمع ابرامه مع باكستان.

- ابرام اتفاق تعاون اقتصادي وتجارة حرة ثنائي مع دولة قطر.

- تطوير الاتفاق التجاري التفاضلي التونسي الجزائري.

- تطوير اتفاقية منطقة التبادل الحر المبرمة بين تونس وليبيا سنة 2001،

-تطوير وتحديث الإطار التشريعي والقانوني لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى من خلال اعتماد المجلس الاقتصادي والاجتماعي لجامعة الدول العربية لملاحق قانونية مكملة للبرنامج التنفيذي للمنطقة بتاريخ 2022/09/01 على أن يتم تطبيقها بشكل استرشادي لمدة عامين وبشكل الزامي ابتداء من 2024/9/01 وتشمل:

- ملحق القيود الفنية على التجارة،

- ملحق تدابير الصحة والصحة النباتية،

- ملحق تسهيل التجارة،

- ملحق الملكية الفكرية،

✓المؤشر 2.1.2: نسبة تنويع الصادرات من حيث المنتجات والوجهات

يتعلق هذا المؤشر بتحليل تطور تركيبة الصادرات التونسية من حيث الهيكلة والوجهة وبمدى تنوعها واستيعابها أكثر ما يمكن من المواد المنتجة والمصنعة في تونس وخاصة المنتجات ذات القيمة المضافة وذات القدرة التنافسية العالية. لهذا الغرض يتفرع المؤشر المذكور إلى مؤشرين ثانويين : نسبة تنويع الصادرات من حيث المنتجات من جهة ونسبة تنويع الصادرات من حيث الوجهات والأسواق من جهة أخرى، فبالنسبة لتنويع قاعدة المنتوجات المصدرة وتوسيعها يحاول هذا المؤشر رصد القطاعات التي يمكن اقحامها أو دعم اقحامها في المجهود التصديري والتخلي التدريجي عن الاعتماد الكلي على القطاعات التقليدية وخاصة الفلاحية ،أما بالنسبة لتنويع الصادرات من حيث الوجهات فمرده محاولة التقليص من حدة الارتباط بمنطقة اليورو التي تستحوذ على أكثر من 75 بالمائة من إجمالي المبادلات الخارجية لتونس.،

تكمن أهمية هذا المؤشر في كونه يمكّن من تقييم مدى نجاعة سياسة التجارة الخارجية عموما وسياسة التصدير على وجه الخصوص، في ظل إعادة تشكيل النظام العالمي الاقتصادي وظهور قوى إقتصادية صاعدة، ويتيح الفرصة للهياكل ذات الصلة على غرار المجلس الأعلى للتصدير اتخاذ التدابير الملائمة والتأقلم مع عالم سريع التغير.

مؤشر الأداء	الوحدة	إنجازات	2023	تقديرات		
		2022		2024	2025	2026
المؤشر 2.1.2: نسبة تنويع الصادرات من حيث المنتجات والوجهات						
المؤشر الفرعي 1 تطور نسبة الصادرات خارج الأسواق التقليدية (UE) مقارنة بالحجم الجملي للصادرات	نسبة	32.5	33	33	33	35
المؤشر الفرعي 2: تطور نسبة البنود التعريفية للمواد المصدرة مقارنة بالعدد الجملي للبنود التعريفية	نسبة	50.2	47	47	48	49

وينقسم مؤشر نسبة تنويع الصادرات من حيث المنتجات والوجهات الى:

- **مؤشر فرعي 1: تطور نسبة الصادرات خارج الأسواق التقليدية(UE) بالمقارنة مع الحجم الجملي للصادرات:**

تبلغ التقديرات بالنسبة للسنتين القادمتين نسبة لا تتجاوز 33%، وهي تقديرات حذرة نتيجة لتراجع الطلب العالمي والصعوبات المرتبطة بحلقات التزويد وتراجع حجم التجارة العالمية السلعية بصفة ملحوظة: من 10,1 % سنة 2021 إلى4.1% سنة 2022 وتقديرات لا تتجاوز1.7 % سنة 2023.

غير أنه من المنتظر خلال سنة 2026 أن تتطور التقديرات الخاصة بهذا المؤشر باعتبار التوقعات بالشروع في استفادة الصادرات التونسية من الوجهة الإفريقية بالنسبة للعديد من الصادرات التونسية، هذا و سجلت الصادرات التونسية خارج الأسواق التقليدية (UE) مقارنة بالحجم الجملي للصادرات خلال الستة أشهر الأولى من سنة 2023زيادة ب 29 %على هذا الأساس من المؤمل أن تتراجع حدة هذا الارتباط بمنطقة اليورو واكتساح وجهات تصديرية جديدة خصوصا مع درجة التقدم في إنجاز المشاريع الداعمة للنشاط التصديري عل غرار تأهيل معبر رأس جدير ومشروع الطريق الإفريقية تونس ليبيا في اتجاه إفريقيا جنوب الصحراء مع العلم أن الصادرات التونسية نحو الوجهة المذكورة (إفريقيا جنوب الصحراء) سجلت خلال الستة أشهر الأولى من سنة 2023 زيادة بـ 8.4 % مقارنة بنفس الفترة من سنة 2022 بقيمة تقدر بـ 821.2 مليون دينار مقابل 757.9 مليون دينار. كما سجلت الصادرات التونسية الموجهة نحو بلدان اتحاد المغرب العربي إلى غاية موفى السداسية الأولى من سنة 2023 زيادة 8.9 % بقيمة بلغت 2299.7 مليون دينار مقابل 211.6 مليون دينار خلال نفس الفترة من سنة 2022. وبلغت الزيادة في قيمة الصادرات التونسية في إطار اتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشماليةخلال الستة أشهر الأولى من سنة 2023 زيادة ب 9.5% أي 1033.9 مليون دينارمقابل 943.9 مليون دينار خلال نفس الفترة من سنة 2022. هذا وتتجه استراتيجية برنامج التجارة الخارجية في تنويع الصادرات من حيث الوجهات لاستقطاب وجهات أخرى تتضمن إمكانيات كبيرة لتسويق المنتجات التونسية على غرار بعض البلدان الآسوية المتميزة بارتفاع الدخل وتحسن القدرة الشرائية لمواطنيها دون الغفلة عن البلدان الأوروبية التي تتوفر فيها فرص تصديرية غير مستغلة خصوصا في القطر الألماني والفرنسي.

مؤشر فرعي 2: تطور نسبة البنود التعريفية للمنتجات المصدرة مقارنة بالعدد الجملي للبنود التعريفية

كما سبقت الإشارة الى ذلك، تنبني التوقعات والتقديرات الخاصة بهذا البرنامج للسنوات القادمة على مراجعة المقاربة المعتمدة حاليا من طرف صندوق النهوض بالصادرات في اتجاه توسيع قائمة المؤسسات والمنتجات المستفيدة من هذا البرنامج خاصة المنتجات المتضمنة لقيمة مضافة عالية كالمنتجات التكنولوجية والرقمية. على هذا الأساس تشير التقديرات الى تطور إيجابي في نسبة البنود التعريفية الجديدة التي ستكون ضمن قائمة البنود التعريفية للمنتجات التونسية المصدرة.

✓ **المؤشر3.1.2:نسبة صاحبات المؤسسات المشاركات في المعارض والتظاهرات بالخارج**

يهدف هذا المؤشر إلى تدعيم مشاركة النساء صاحبات الأعمال في المعارض والتظاهرات التي ينظمها مركز النهوض بالصادرات بالخارج.

مؤشر الأداء	الوحدة	إنجازات	2023	تقديرات		
		2022		2024	2025	2026
المؤشر 3.1.2 :نسبة صاحبات المؤسسات المشاركات في المعارض والتظاهرات بالخارج	نسبة%	30	33	33	35	36

تم تحديد القيم المنتظرة خلال السنوات الثلاث القادمة على مجموعة من المعطيات أهمها:

- انهاء الدراسة المتعلقة بمركز النهوض بالصادرات والتي من المنتظر أن تساهم في احداث مقاربة جديدة لطرق النهوض بالصادرات وذلك من خلال توسيع قاعدة استفادة المؤسسات الاقتصادية من البرامج التي يشرف عليها المركز لتشمل مزيدا من الأنشطة التي تستقطب تواجدا نسائيا مكثفا أو بنسب محترمة على غرار قطاع الصناعات التقليدية والحرف الصغرى.

-ابرام عقود أهداف مع غرف الصناعة والتجارية في اتجاه مزيد اقحام المؤسسات الاقتصادية المملوكة من طرف سيدات أعمال في المجهود التصديري عبر برامج خصوصية للتكوين حول التجارة الخارجية وطرق وآليات التصدير.

- **الهدف 2.2 تعزيــز حماية المنتوج الوطني:**

يتعلق هذا الهدف بعنصرين رئيسيين وهما: حماية المنتوج الوطني والدفاع عن الصادرات،يقصد بحماية المنتوج الوطني التصدي للممارسات غير المشروعة عند التوريد (عبر المسالك المنظمة) والتي تتخذ شكل واردات مكثفة أو واردات مغرقة أو واردات منتفعة بدعم غير مشروع عند التوريد والتي من شأنها إحداث ضرر للصناعة المحلية.

ويقصد بالدفاع عن الصادرات مجابهة التحقيقات المفتوحة من طرف سلطات تحقيق أجنبية ضد الصادرات التونسية والدفاع عنها لديها ولدى أجهزة فض المنازعات الدولية إضافة إلى تذليل العوائق غير التعريفية التي من الممكن أن تتخذها سلطات الدول الأجنبية لعرقلة نفاذ الصادرات التونسية إلى أسواقها المحلية.

يهدف تضمين هذا الهدف الاستراتيجي المتمثل في حماية المنتوج الوطني والدفاع عن الصادرات الى التصدي للنزعة الحمائية المتنامية المتخذة من طرف عديد الدول بفعل تداعيات جائحة كوفيد وهو ما لاحظته منظمة التجارة العالمية في تقاريرها الصادرة مؤخرا حول وضعية المبادلات التجارية في العالم علاوة على مجابهة سعي البعض الأخر للنفاذ إلى الأسواق حتى باستعمال طرق غير مشروعة .

- **المؤشرات**

✓ **المؤشر1.2.2 نسبة التقدم في إحداث الهيئة العامة للتحقيق في مجال الدفاع التجاري:**

يتعلق هذا المؤشر بالمشروع الذي تم إطلاقه بمناسبة الدورة 35 للمجلس الوطني للتجارة الخارجية والمتعلق بإحداث الهيئة العامة للتحقيق في مجال الدفاع التجاري تعهد لها مهمة حماية النسيج الصناعي الوطني سواء من الممارسات غير المشروعة عند التوريد على غرار

ممارسات الإغراق والدعم المحظور والتكثيف الكمي للواردات أو من خلال حماية نفس النسيج من خلال الإجراءات غير التعريفية علاوة على الدفاع على الصادرات التونسية التي تفتح ضدها تحقيقات في نفس إطار الممارسات غير المشروعة أو في إطار عوائق غير تعريفية قد تفرض ضدها،

تكمن أهمية هذا المشروع في كونه:

- يحمي الصناعيين من المنافسة غير المشروعة المسلطة من طرف المنتوج المورد،
- يمكن الصناعات الناشئة من حيز زمني كاف للاستفادة من آليات الدفاع التجاري بما يمكنها من التواجد في السوق المحلية وتطوير تنافسيتها تجاه المنتوج الأجنبي،
- يحقق مزيدا من الإحاطة للمؤسسات التونسية المصدرة ويحقق لها قدرا من الحماية في اقتحام الأسواق الخارجية.

مؤشر الأداء	الوحدة	إنجازات	2023	تقديرات		
		2022		2024	2025	2026
المؤشر 2..2. 1: نسبة التقدم في إحداث الهيئة العامة للتحقيق في مجال الدفاع التجاري	**نسبة%**	**25**	**75**	**85**	**95**	**100**

تم خلال سنة 2022 تحقيق نسبة إنجاز تقدر بـ 25بالمائة ومن المؤمل أن ترتفع هذه النسبة خلال سنة 2023 والسنوات التي تليها لترتفع الى مستوى 85% سنة 2024 و100% سنة لعدة اعتبارات من أهمها:

-إحالة مشروع الأمر المتعلق بضبط مشمولات، تركيبة وطرق سير الهيئة العامة للدفاع التجاري إلى مصالح مستشار القانون والتشريع لدى رئاسة الحكومة في انتظارعرضه للمصادقة على مجلس الوزراء

-التقدم في إنجاز قواعد بيانات وبرامج تكوين لفائدة المحققين والمؤسسات ،

- عقد إتفاقيات شراكة مع سلطات التحقيق الأجنبية والمنظمات الدولية

-دراسة العرائض وإنجاز تحقيقات الدفاع التجاري ومتابعة تنفيذ الإجراءات المتخذة في المجال

-رقمنة دراسة العرائض.

✓المؤشر 2.2.2: نسبة العرائض المتعلقة بالدفاع التجاري مقارنة بإجمالي العرائض المقدمة

يهم هذا المؤشر تأصيل ثقافة الدفاع التجاري لدى المؤسسات الصناعية التونسية ومعرفتها بطرق الاستفادة المفتوحة لها للتظلم قياسا للتجاوزات الطارئة في علاقة بالممارسات غير المشروعة عند التوريد، كما يمكن من تبين مدى إلمام نفس المؤسسات باختصاصات كل جهة لها علاقة بالتجارة الخارجية.

مؤشر الأداء	الوحدة	إنجازات	2023	تقديرات		
		2022		2024	2025	2026
المؤشر2.2.2: نسبة العرائض المتعلقة بالدفاع التجاري مقارنة بإجمالي العرائض المقدمة	نسبة%	9	20	30	35	40

تم خلال السداسي الأول من سنة 2023 تلقي مجموعة من العرائض من مؤسسات صناعية تونسية تتعلق أساسا بطلب الاستفادة من إجراءات حماية تجاه منتجات أجنبية موردة ألحقت ضررا مباشرا بالمؤسسات المذكورة. غير أن هذه العرائض افتقدت في أغلبها اما للمؤيدات الجدية التي تبرر اتخاذ إجراءات حمائية لصالحها أو لعدم متابعتها من طرف نفس المؤسسات العارضة.

وينتظر تسجيل ارتفاع في نسبة العرائض المتعلقة بالدفاع التجاري مقارنة بإجمالي العرائض المقدمة لتبلغ 30 % سنة 2024 و 40 % سنة 2026 خصوصا بعد التقدم بأشواط كبيرة في إحداث الهيئة العامة للتحقيق في مجال الدفاع التجاري وإنجاز برامج تحسيسية وتكوينية لفائدة المؤسسات.

2-2 تقديم أنشطة برنامج التجارة الخارجية في علاقتها بالأهداف ومؤشرات الأداء:

جدول عدد1:الأنشطة ودعائم الأنشطة لبرنامج التجارة الخارجية لسنة 2024

الأهداف	المؤشرات	تقديرات 2024	الأنشطة	التقديرات المالية للأنشطة لسنة 2024	دعائم الأنشطة

الهدف 1.2: تنمية الصادرات وتعميق الاندماج الاقتصادي والتجاري	المؤشر1.1.2:تطور نسبة المبادلات التجارية مع البلدان التي تربطها مع تونس اتفاقيات تبادل تجاري حر مقارنة بالحجم الجملي للمبادلات التجارية	88%	التعاون الاقتصادي والمبادلات التجارية -	89160ألف دينار	-مراجعة الاتفاقية المبرمة مع تركيا. -مواصلة المفاوضات المتعلقة بالاتفاق التجاري التفاضلي مع اندونيسيا -مواصلة المفاوضات بخصوص الاتفاق التجاري التفاضلي مع باكستان. -التفاوض مع الجانب القطري للوصول إلى صيغة نهائية لاتفاق تعاون اقتصادي وتجارة حرة ثنائي - استكمال الوثيقة الأولية لتحرير الخدمات في إطار المنطقة القارية التعريفية للتبادل الحر والانطلاق في المبادلات التجارية تبعا لإيداع قائمة التنازلات التعريفية بالأمانة العامة للمنطقة. -احداث الممر التجاري القاري التونيسي الليبي نحو بلدان افريقيا جنوب الصحراء -تكوين فريق التواصل والاستجابة السريعة المشترك التونسي الليبي -الاستفادة من مذكرات التفاهم بين تونس والجانب الليبي بتاريخ 10 اوت 2023في مجال المعارض والأسواق الدولية والرفع من حجم التجارة البينية بين تونس والجانب الليبي . . الاستفادة من نتائج الدراسة حول تقييم اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي. -الاستفادة من دخول اتفاقية التبادل الحر مع بريطانيا حيز التنفيذ.

	المؤشر 2.1.2 نسبة تنويع الصادرات من حيث المنتجات والوجهات	المؤشر الفرعي 1 تطور نسبة الصادرات خارج الأسواق التقليدية (UE) مقارنة بالحجم الجملي للصادرات %33	دعم لفائدة مركز النهوض بالصادرات لتشجيع التصدير	23085ألف دينار	تنظيم المعارض والصالونات بالخارج (22 تظاهرة مبرمجة) تطوير الإطار الترتيبي والتنظيمي لمركز النهوض بالصادرات
		المؤشرالفرعي 2: تطور عدد البنود التعريفية للمواد المصدرة مقارنة بالعدد الجملي للبنود التعريفية %47			تعصير منظومة التصرف في ملفات شركات التجارة الدولية تطوير البوابة الرقمية لمركز النهوض بالصادرات تركيز منصة افتراضية للتصدير واللقاءات المباشرة
	المؤشر3.1.2 : نسبة صاحبات المؤسسات المشاركات في المعارض والتظاهرات بالخارج	%33			تنظيم ملتقيات وندوات لتحسيس النساء بأهمية المشاركة في التظاهرات والمعارض - تخصيص أجنحة نموذجية خاصة بصاحبات المؤسسات
الهدف 2.2: حماية المنتوج الوطني والدفاع عن الصادرات:	المؤشر1.2.2: نسبة التقدم في انجاز الهيئة العامة للتحقيق في مجال الدفاع التجاري	%85			- تنقيح الأمر عدد 2966 لسنة 2001 المؤرخ في 20 ديسمبر 2001 المتعلق بتنظيم وزارة التجارة -تنقيح الأمر عدد 2965 لسنة 2001 المؤرخ في 20 ديسمبر 2001 المتعلق بضبط مشمولات وزارة التجارة -الإعداد المادي لإنجاز دراسة حول تركيز نظام انذار مبكر لمتابعة واردات المنتجات التي لها نظير مصنع محليا ورقمنه الأرشيف الخاص بالوثائق المتعلقة بالتحقيقات
	المؤشر 2.2.2 :نسبة العرائض المتعلقة بالدفاع التجاري مقارنة بإجمالي العرائض المقدمة	%30			-انجاز برامج تكوين لفائدة غرف التجارة والصناعة والمنظمات المهنية والمؤسسات الإعلامية - إرساء نظام تظلم واحاطة فنية لفائدة المؤسسات المتضررة من الممارسات غير المشروعة عند التوريد

3-2 مساهمة الفاعليين العموميين في أداء البرنامج:

يمكن تقسيم الفاعلين العموميين على مستوى برنامج التجارة الخارجية الى:

-فاعل عمومي يساهم مساهمة مباشرة في المجهود التصديري:

وهو مركز النهوض بالصادرات سواء من حيث توفير الدعم للمؤسسات المصدرة أو عبر تشريكها في سياسة الانفتاح على الأسواق الخارجية عبر الية المشاركة في التظاهرات والمعارض بالخارج وعن طريق البعثات الترويجية.

حيث يتولى مركز النهوض بالصادرات الدعم اللوجستي للصادرات التونسية من خلال تحمل جزء من تكاليف النقل للضغط على أسعار التصدير وتطوير القدرة التنافسية للمنتوج التونسي مقارنة بالمنتوجات الأخرى المنافسة إضافة الى اتاحة الفرصة للمؤسسات المصدرة ضمن نطاق التظاهرات التجارية لعقد لقاءات ثنائية بينها وبين المؤسسات التي قد تكون معنية باستيراد منتجات مماثلة.

علاوة على ذلك تتيح البعثات الترويجية التي ينظمها ويشرف عليها مركز النهوض بالصادرات لممثلي المؤسسات المصدرة دراسة فرص التصدير الممكنة خاصة في الأسواق الجديدة وربط علاقات تجارية مباشرة مع المؤسسات المتواجدة داخل تلك الأسواق الجديدة وإبرام عقود تصدير معها.

وتبعا لتأثيرات الأزمة الصحية العالمية والحرب الأكرانية الروسية على التجارة الدولية وتأثيراتها على سلاسل القيمة وسلاسل الامدادات العالمية فقد إرتأى المركزخلال الفترة المقبلة العمل على وضع أهداف إستراتيجية استباقية باعتماد مصفوفة أولويات تحدد القطاعات والأسواق التي يستوجب التركيز عليها من خلال أنشطته المختلفة والميزانيات المرصودة.

كما يسعى المركز إلى تنفيذ خطة للإصلاح المؤسساتي والمنبثقة عن الدراسة الاستراتيجية لإعادة هيكلة مركز النهوض بالصادرات والممولة من قبل البنك الدولي في إطار البرنامج الثالث لتنمية الصادرات.

- فاعلين عموميين يساهمون بطريقة غير مباشرة في الإحاطة بالمؤسسات:

وهم أساسا غرف التجارة والصناعة، حيث تتولى غرف التجارة والصناعة إدارة مجموعة من الأنشطة تهدف إلى تحسين قدرات المؤسسات الاقتصادية في مجال الاستفادة من آليات الدعم والإحاطة المتاحة إضافة إلى تنظيم بعض التظاهرات الجهوية والإقليمية للتعريف بالمنتوج التونسي بالتوازي مع توفير فرص المشاركة للمؤسسات المنتصبة بالجهة للمشاركة في بعض المعارض والتظاهرات الخارجية وذلك حسب طبيعة العرض القابل للتصدير المتوفر ضمن نطاق مرجع تدخلها الترابي.

جدول عدد2 :مساهمة الفاعلين العموميين في أداء البرنامج وحجم الاعتمادات المحالة

الفاعل العمومي	أهداف البرنامج (التي يساهم الفاعل العمومي في تحقيقها)	أهم الأنشطة والمشاريع التي سيتولى انجازها في إطار المساهمة في تحقيق أهداف البرنامج	الاعتمادات المحالة إليه من ميزانية الدولة بعنوان سنة 2024
مركز النهوض بالصادرات	دفع التصدير (تطوير المبادلات الخارجية وتعميق الاندماج الاقتصادي والتجاري)	الترويج للصادرات التونسية من الخيرات والخدمات من خلال: -تنظيم المشاركة التونسية في المعارض والتظاهرات الاقتصادية بالخارج، -المساهمة في تنظيم الإشهار التجاري لفائدة المنتوجات المعدة للتصدير	9،7 م.د تأجير 2،14 م.د تسيير 80 م.د النهوض بالصادرات 11،495 م.د تمويل عمومي
غرف التجارة والصناعة	دفع التصدير (تطوير المبادلات الخارجية وتعميق الاندماج الاقتصادي والتجاري)	الإحاطة بالمؤسسات المصّدرة لتطوير نشاطها الدولي ودعم قدراتها التصديرية، التعاون الثنائي مع غرف التجارة والصناعة بالخارج وتبادل المعلومات وتنظيم تظاهرات اقتصادية مشتركة	

3- الميزانية وإطار نفقات البرنامج متوسط المدى (2024-2026)

تقديم ميزانية البرنامج وإطار النفقات متوسط المدى الخاص بالبرنامج حسب طبيعة النفقة،

جدول عدد 3

تقديرات ميزانية البرنامج لسنة 2024

التوزيع حسب الطبيعة الاقتصادية للنفقة (اعتمادات الدفع)

(الوحدة: ألف دينار)

بيـــــــان النفقات	انجازات 2022	ق م 2023 (1)	تقديرات 2024 (2)	الفارق	
				المبلغ (2) - (1)	النسبة %
نفقات التأجير	11 299	11 335	11 742	407	3,6
نفقات التسيير	2 262	2 915	2985	70	2,4
نفقات التدخلات	83 887	96 260	97518	1 258	1,3
نفقات الاستثمار	208	0	0	0	0
نفقات العمليات المالية	-	-	-		
المجمـــوع	97 656	110510	112245	1 735	1,6

جدول عدد 4:

إطار النفقات متوسط المدى (2024-2026)

التوزيع حسب الطبيعة الاقتصادية للنفقة(اعتمادات الدفع)

(الوحدة : ألف دينار)

البيان	إنجازات 2022	ق م 2023	تقديرات 2024	تقديرات 2025	تقديرات 2026
نفقات التأجير	11 299	11 335	11 742	12 194	12 616
نفقات التسيير	2 262	2 915	2 985	3 042	3 118
نفقات التدخلات	83 887	96 260	97 518	95 056	100273
نفقات الاستثمار	208	0	0	300	0
نفقات العمليات المالية	-	-	-	-	-
المجموع دون إعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات	97 656	110 510	112 245	110592	116 007
المجموع باعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات	97 656	110 510	112 245	110 592	116 007

نفقات التأجير:

بلغت تقديرات نفقات التأجيرلسنة 2024 مايعادل 11,742م.د مقابل 11,335 م.د بالنسبة لسنة2023مسجلة زيادة بنسبة 3,6%أي بفارق قدره 0,407 م.د حيث تم الأخذ بعين الاعتبارالزيادات في الأجور بالنسبة لأعوان الوزارة وأعوان مركز النهوض بالصادرات خاصة منهم العاملين بالخارج باعتبار تطور سعر صرف الدينار التونسي.

نفقات التسيير:

تم الأخذ بعين الإعتبار تطور نسبة التضخم ، وبلغت تقديرات نفقات التسيير لسنة2024 ما يعادل 2,985 م.د مقابل 2,915 م.د بالنسبة لسنة2023مسجلة زيادة بنسبة 2,4%أي بفارق قدره 0,07 م.د.

نفقات التدخلات:

بلغت تقديرات إعتمادات نفقات التدخلات لسنة 2024مايعادل 97,518 م.د مقابل 96،260 مليون دينارلسنة 2023 مسجلة زيادة بنسبة 1,3 %أي بفارق يقدربـ 1,258 م.د موزعة على النحو التالي:

-الدعم في إطار النهوض بالصادرات 80 مليون دينار،

-المساهمة في المنظمات العالمية:6 مليون دينار،

-منحة الوادادية بعنوان وصولات أكل : 0,023مليون دينار،

-تدخلات ذات صبغة تنموية لفائدةمركزالنهوض بالصادرات: 11,495 مليون دينار

نفقات الإستثمار:

لم يتم تخصيص إعتمادات لنفقات الاستثمار خلال سنة 2024 .

برنـــامج القيـــادة والمســـاندة

رئيس البرنامج: السيّد صـــالح عيـــسى

تاريخ توليه مهمة قيادة البرنامج: 29 أوت 2022

1-تقديم البرنامج:

1. 1إستراتجية البرنامج

يهدف برنامج القيادة والمساندة لمهمة التجارة وتنمية الصادرات بالأساس إلى تنشيط مختلف الوحدات والهياكل المتموقعة على مستوى قيادي والتي تخول بلورة قرارات وتوصيات ذات بعد استراتيجي وهيكلي أو ذات بعد ظرفي مع ضمان انسجام وفعالية مخرجاتها.كمايهدف إلى ضمان ثنائية إستمرارية توفر الموارد وترشيد الإستخدامات ذات الصلة لتحقيق الأهداف القطاعية للبرامج العملياتية بالنجاعة المطلوبة.

و في هذا الإطار يعمل برنامج القيادة والمساندة على رفع تحديات التصدي للفساد وتحديث الإدارة وتطوير نظام المعلومات بالتوازي مع تدعيم توجهات الاقتصاد الرقمي من خلال تنمية المحتوى الرقمي للمؤسسات والفاعلين الاقتصاديين في علاقة بممارسة نشاط التجارة الداخلية والتجارة الخارجية على حد السواء.

كما تم تسجيل تباين على مستوى الخطط الوظيفية ومواقع القرار على مستوى المديرين والمديرين العامين حيث لا يتجاوز نسبة 25 % وتعود أسباب ذلك لعزوف النساء في الاقبال على هذه الخطط نظرا لقلة الخبرة وتجنب المخاطرة وعدم توفر ظروف عمل ملائمة خاصة على المستوى الجهوي وهو ما يتطلب العمل على تعزيز مهارات النساء خاصة في مجال القيادة وتحسين ظروف العمل مما يساهم في مزيد دعم التواجد النساء في مواقع صنع القرار حيث يتجه العمل على المدى المتوسط للترفيع في نسبة النساء في مواقع القرار إلى حدود 30% في أفق 2026.

و من خلال تشخيص برنامج القيادة والمساندة يتبين أن هذا الأخير يشهد ثنائيتين:

1- **على مستوى الرصيد البشري** : كفاءة وخبرة العناصر البشرية مقابل محدودية العدد بالنظر إلى حجم أنشطة البرنامج.
2- **على مستوى الإستثمارات** : توفر الإعتمادات اللازمة لإنجاز المشاريع مقابل ارتباط تنفيذها بمدى تقدم متابعتهاعلى مستوى المجالس الجهوية.

ويشهد أيضا تثمينا للعنصر النسائي بمزيد إدماجه في مختلف محاور تطوير الموارد البشرية كالتكوين على الرغم من محدودية عدد الأعوان مقارنة بنشاط المهمة.

هذا، وفي إطار تقديمه الدعم اللوجستي والفني والبشري لمختلف البرامج الأخرى تتمثل أهم الأهداف الاستراتيجية لبرنامج القيادة والمساندة في:

-تطوير حوكمة المهمة: ضمان انسجام وفعالية القرارات الإستراتيجية والهيكلية لقطاع التجارة واستشراف وتنشيط آليات اليقظة لإدارة الأزمات من خلال إعطاء الأهمية اللازمة لعناصر الإشراف والمتابعة والتقييم والتخطيط وكذلك تطوير العلاقة الاتصالية مع الإعلام والمنظمات الرسمية والوطنية والتوجه نحو سياسة إتصالية مباشرة تجاه المواطن بالإضافة إلى تكريس الحق في النفاذ للمعلومة طبقا للتشريع الجاري به العمل.

-تحسين التصرف في الموارد البشرية: تجديد وتحديث التصرف الإداري من ذلكالعمل على تحسين أداء الموارد البشرية من خلال تأهيل وتطوير القدرات المهنية والمعرفية للأعوان مع الحرص على ضمان مبدأ تكافؤ الفرص بين النساء والرجال.

-ضمان ديمومة الميزانية وتحسين التصرف في الموارد المالية: يتمثل تحسين التصرف في الموارد المالية للوزارة في إحكام إعداد بيانات ووثائق المتابعة والتنفيذ وتحسين نسبة إستهلاك الإعتمادات وضمان ديمومة ميزانية المهمة بشكل لا يحول دون تحقيق الأهداف المنشودة مع العمل على الرفع من مردودية الاستثمار العمومي وتطوير نسبة استهلاك إعتمادات التنمية المرصودة بالميزانية.

2.1 الهياكل المتدخلة:

يشمل برنامج القيادة والمساندة على برنامج فرعي مركزي يتفرع إلى3وحدات عملياتية (القيـادة، اللوجستيك والتجارة الالكترونية والاقتصاد اللامادي).

2- أهداف ومؤشرات الأداء:

1.2 تقديم الأهداف ومؤشرات الأداء:

- **الهدف 9-1- :تطوير حوكمة المهمة**

يعتبر تطوير حوكمة المهمة من أوكد الأولويات والأهداف وذلك في إطار تكريس سياسة الحوكمة الرشيدة عبر تركيز واستغلال آليات القيادة الحديثة والتي من شأنها أن تضمن حسن تنفيذ القرارات بتفاعل وتعاضد جميع البرامج وقدرة على بلورة أهداف نوعية وواقعية ذات تأثير مباشر على مسار تطور المؤشرات الاقتصادية.

هذا، ويسهر البرنامج على تطوير السياسة الإتصاليةتكريسا لمبدأ الشفافية من خلال تسهيل تحصيل المعلومة بصفة آنية وتفاعلية من خلال وضع إطار متماسك للنظام المعلوماتي وتثمين التصرف في الشؤون القانونية.

- **المؤشرات:**

✓ **المؤشر 1.1.9:نسبة تنفيذ قرارات وتوصيات لجان القيادة ذات الأولوية**

يرتبط مردود مهمة التجارة وتنمية الصادرات بمدى فاعلية لجان القيادة التي تعتبر النواة الأولى للقرارات والتوصيات ذات التأثير المباشر على قطاع التجارة سواء كان ذلك على مستوى هيكلي أو ظرفي باعتماد مبدأ التشاركية بين مختلف المتدخلين في القطاع. وتسعى الوزارة إلى أن تكون القرارات والتوصيات المرتبطة بحوكمة وتطوير قطاع التجارة فعالة ونابعة عن تشخيص واقعي لضمان حسن تطبيقها وتجسيمها. ويتمثل المؤشر في نسبة تنفيذ قرارات وتوصيات لجان القيادة بالوزارة.

مؤشرالأداء	الوحدة	إنجازات	2023	تقديرات		
		2022		2024	2025	2026
المؤشر 1.1.9: نسبة تنفيذ قرارات وتوصيات لجان القيادة ذات الأولوية	نسبة%	60.5	64	70	75	80

تم تسجيل تحسن في نسبة تنفيذ التوصيات المنبثقة عن اجتماعات لجان المتابعة والتقييم (60.5 بالمائة خلال سنة 2022 وتوقعات بنسبة64 بالمائة سنة 2023 مقارنة بنسبة 48 بالمائة سنة 2021) ومن المنتظر أن تصل إلى 70 بالمائة خلال سنة 2024 وذلك باعتبار بداية تجاوز بعض الصعوبات ذات العلاقة على غرار استكمال إنجاز بعض الدراسات وإصدار بعض النصوص الترتيبية.

✓المؤشر 2.1.9 تطورعدد الزيارات للمواقع الإلكترونية الرسمية للوزارة

تم اختيار المؤشر لقياس مدى إتاحة المعلومة لفائدة المواطن ضمن سياسة انفتاحية تقوم على مبدأ الشفافية والتي لا يمكن تبنيها بمعزل عن توجه عام خارج إطار الحوكمة. وبالتالي فإن التأسيس لإدارة منفتحة على الفاعلين الاقتصاديين وعموم المواطنين يعد أمرا أساسيا ورافدالدفع التنمية في القطاع التجاري.

مؤشر الأداء	الوحدة	إنجازات	2023	تقديرات		
		2022		2024	2025	2026
المؤشر2.1.9: تطور عدد الزيارات للمواقع الإلكترونية الرسمية للوزارة	نسبة%	13.8	16.8	14.8	14.8	13.8

تم تحديد نسبة تطور الزيارات للمواقع الإلكترونية الرسمية للوزارة خلال سنة 2024 بقيمة 16.8% وذلك بالنظر إلى مختلف تطوّر النسب المائوية الخاصة بمختلف القنوات الرقمية المعتمدة في التواصل مع العموم، حيث أن عدد الزوّار مرتبط بجودة موقع الواب وهو ماسينعكس إيجابا على نتائج السنوات اللاحقة بالإضافة إلى التركيز على نوعيّة النشريات على موقع التواصل الاجتماعي ووتيرتها ونسق تجديدها

الهدف 9-2- : تحسين التصرف في الموارد البشرية

تماشيا معسياسة الدولة الرامية إلى تذليل الصعوبات المسجلة على مستوى المالية العمومية، كما تبينه المؤشرات الإقتصادية وذلك على غرار وزن كتلة الأجور على ميزانية الدولة الذي يعتبر مرتفعا نسبيا وما له من تأثير سلبي على خلق الثروة، تهدف المهمة إلى احتواء كتلة الأجور وتركيز إجراءات وآليات تعتمد على تطوير قدرات الأعوان والرفع من مردوديتهم مع الحرص على ضمان تكافؤ الفرص بين النساء والرجال بتذليل الفوارق أينما كان موقعها.

- **المؤشرات:**

✓ **المؤشر 1.2.9:نسبة استهلاك اعتمادات الأجور مقارنة بالتقديرات**

يعتمد هذا المؤشر على الإعتمادات المخصصة للأجور. وقد تم اختيار المقارنة بين الإستهلاك الفعلي والتقديرات لقياس نسق تطور كتلة الأجور من سنة إلى أخرى. وعليه، يتجه العمل على إيجاد السبل الكفيلة بتحقيق نسب معقولة محاسبيا حتى يتسنى توجيه موارد الميزانية نحو مشاريع التنمية. وبالتالي فإن قواعد التصرف في الموارد البشرية لابد لها أن تتوجه تدريجيا نحو تثمين جودة العمل والكفاءة.

مؤشرالأداء	الوحدة	إنجازات	2023	تقديرات		
		2022		2024	2025	2026
المؤشر 1.2.9:نسبة استهلاك اعتمادات الأجور مقارنة بالتقديرات	نسبة%	97.1	100.5	100.3	100.2	100

لم يبلغ مستوى إستهلاك إعتمادات الأجور التقديرات خلال سنة 2022وذلك تبعا لعدم استكمال إجراءات تادية مصاريف إلحاق بعض الأعوان في الإبان (أعوان يخضعون لإتفاقيات تأجير) وكذلك تبعا لمواصلة اعتماد البرنامج الخصوصي للإحالة على التقاعد قبل بلوغ السن القانونية.

من المتوقعأن يتساوى مقدار استهلاك الإعتمادات المخصصة للأجور مع التقديرات بحلول سنة 2026وذلك بعد استكمال الإجراءات المتعلقة بانتداب بعض الأعوان في إطار عملية تسوية عملة الحضائر والتي لم يتم بعد تحديد كلفتها بصفة مسبقة ويتم التعهد بها تباعا.كما ستسكتمل الوزارة إجراءات انتداباتلتعزيز مصالحها ببعض الأعوان عن طريق مناظرة خارجية بداية من سنة 2024 لغاية سنة 2025.

✓ المؤشر 2.2.9: نسبة المنتفعين بالدورات التكوينية ذات الأولوية

يبرز المؤشر المعتمد مدى اندماج المهمةفي البرنامج الوطني للتكوين فيالمجالات ذات الأولوية والتي يتم تحديد محاورها بصفة سنوية حسب السياق العام لسياسة الدولة في مجال التصرف في الأعوان.

كما أن التحكم في كتلة الأجور لابد أن يكون مصحوبا بإجراءات تهدف إلى تطوير الأداء من ذلك خاصةتنظيم دورات تكوينية متعددة ومتنوعة المجالات تستجيب إلى حاجيات الإدارةباعتبار أن تحسين جودة الخدمات الإدارية رهين مستوى الإمكانيات البشرية الموضوعة على ذمة الإدارة.

مؤشرالأداء	الوحدة	إنجازات	2023	تقديرات		
		2022		2024	2025	2026
المؤشر 2.2.9: نسبة المنتفعين بالدورات التكوينية ذات الأولوية	نسبة%	68.1	78	80	80	85

تستهدف المهمة نسبة85%من المنتفعين بالدورات التكوينية سنة 2026 بعد أن شهدت تراجعا وبعودة نشاط التكوين بصفة عادية سيتم العمل على الترفيع في هذه النسبة خلال الثلاث سنوات القادمة خاصة مع تنفيذ برنامج تدعيم القدرات في مجال المنافسة المزمع بلورته والمصادقة عليه مع سنة 2024 وأيضا من خلال تفعيل تقنيات التكوين عن بعد باستغلال الإمكانيات اللوجستية التي تم توفيرها بمركز التكوين والتوثيق ووسائل إعلامية مختلفة.

✓المؤشر 3.2.9: نسبة الإناث المنتفعات بالتكوين

يدل المؤشر على نسبة الإناث التي تشارك في الدورات التكوينية من جملة الإناث المباشرات حيث يمكن من تقييم حسن توظيف الكفاءات النسائية ومدى مساهمة النساء في تطوير الرأسمال البشري .

مؤشرالأداء	الوحدة	إنجازات	2023	تقديرات		
		2022		2024	2025	2026
المؤشر3.2.9: نسبة الإناث المنتفعات بالتكوين	نسبة%	86	80	85	90	92

تستهدف المهمة تشريك ما يناهز 92% من الإناث في الدورات التكوينية سنة 2026 وتبقى هذه النسبة في ارتباط بما سيتم إنجازه بالنسبة للمؤشر 2.2.9 مع اتخاذ بعض التدابير الخصوصية حتى يتم الترفيع في النسبة المسجلة سنة 2022 التي بلغت فيها نسبة المشاركة 86 % .

- **الهدف 9-3- : ضمان ديمومة الميزانية وتحسين التصرف في الموارد المالية.**

يسعى برنامج القيادة والمساندة في إطار الشخصية المعنوية للدولة الضامنة لإستمرارية المرافق وإسداء الخدمات الإدارية والرفع من جودتها إلىترشيد الإنفاق العمومي والمحافظة على التوازنات المالية للدولة من خلال السعي إلى الإيفاء بالتعهدات. حيث أن عملية تطوير التصرف في الإعتمادات المخصصة للوزارة وممتلكاتها ووضع إطار موّحد للمتابعة والتنفيذ والتدقيق في النفقات من شأنه أن يتيح الاستغلال الأمثل للإعتمادات ويحقّق النجاعة المطلوبة لبلوغ الأهداف المرسومة لمختلف البرامج..

- **المؤشرات:**

✓ **المؤشر 1.3.9: نسبة تنفيذ الميزانية مقارنة بالتقديرات**

يتم الإعتماد ضمن هذا المؤشر على تقلبص الفارق بين تقديرات وإنجازات الميزانية بهدف مزيد إحكام عملية الإعداد والتنفيذ من خلال العمل على حسن إعداد وتطبيق مخطط زمني يراعي الحاجيات في الوقت المناسب.

حيث أن ضبط تقديرات الميزانية بالدقة المطلوبة يعكس تخطيطا وبرمجة شاملة تعكس بدورها حسن تحديد الحاجيات من الموارد وقدرة على قيادة مسار تحقيق الأهداف المرسومة ضمن استراتيجية البرنامج بأقل نسبة مخاطر ممكنة.

مؤشرالأداء	الوحدة	إنجازات	2023	تقديرات		
		2022		2024	2025	2026
المؤشر 1.3.9:نسبة تنفيذ الميزانية مقارنة بالتقديرات	نسبة%	98.5	97.7	98.2	98.7	99.2

يمثل الإستثمار القسم المحدد لمدى تنفيذ الميزانية وعليه سيتم التركيز على مزيد إحكام المتابعة للتحويلات لفائدة المجالس الجهوية في إطار الحرص على حسن تنفيذ المشاريع ذات الصبغة الجهوية (الضغط على الآجال، تسوية وضعيات عقارية...) وكذلك لفائدة المؤسسات في إطار التحويلات ذات الصبغة التنموية.

المؤشر 2.3.9 : نسبة الاعتمادات المخصصة لبرنامج القيادة والمساندة مقارنة بميزانية المهمة

يتمثل المؤشر في قياس نسبة الإعتمادات المخصصة من الميزانية لفائدة برنامج القيادة والمساندة من الإعتمادات الجملية للمهمة، حيث يمكّن هذا المؤشر من تقييم مدى فاعلية الدور اللوجستي لبرنامج القيادة والمساندة في تحسين التصرف في الموارد المالية باعتبار ما يشتمل عليه من مسارات إنفاق متعددة ومتنوعة.

مؤشرالأداء	الوحدة	إنجازات	2023	تقديرات		
		2022		2024	2025	2026
المؤشر 2.3.9: نسبة الاعتمادات المخصصة لبرنامج القيادة والمساندة مقارنة بميزانية المهمة.	نسبة%	22	22.5	21	20.3	20.8

من المتوقع أن تسجل الإعتمادات المخصصة لبرنامج القيادة والمساندة منحا تنازليابداية من سنة 2024 لتصل إلى 19.6%سنة 2026. ويفسّر ذلك باستقرار نسبي لمستوى الإعتمادات المتوقعة للبرنامج مقارنة بارتفاع مستوى ميزانية المهمة ككل وذلك تبعا لبرمجة اعتمادات على مستوى نفقات الإستثمار تتماشى ونسق انجاز مشاريع بناء المقرات الإدارية للمصالح الجهوية لسنتي 2024 و2025 والتي تشهد نوعا من البطئ، على أن يتم التعهد بمشاريع جديدة خلال سنة 2026 .

✓ **المؤشر 3.3.9: كلفة التسيير للعون الواحد.**

يترجم هذا المؤشرالكلفة بمعنى بأي ثمن تم تحقيق نسبة معينة من الأهداف المرسومة لذا فهو يعكس مدى ترشيد الإستهلاك لنفقات التسيير .

مؤشرالأداء	الوحدة	إنجازات	2023	تقديرات		
		2022		2024	2025	2026
المؤشر 3.3.9: كلفة التسيير للعون الواحد	دينار	6566	8346	7755	6808	6485

من المنتظر أن تشهد تكلفة التسيير للعون الواحد إرتفاعا خلال سنة2024 وذلك باعتبار دخول صندوق أموال المشاركة المسمى : "صندوق تنمية القدرات في مجال المنافسة" حيز الإستغلال في مجال تعهدات التسيير على الرغم من الزيادة المنتظرة في عدد الأعوان بالوزارة تبعا لبرمجة انتدابات جديدة متأكدة إلا أنه سيتم العمل على تخفيض الكلفة سنتي 2025 و2026 من خلال المحافظة على مستوى اعتمادات التسيير مع نسبة تطور تراعي تطور نسبة التضخم.

- **الهدف 9-4- : تطوير نشاط التجارة الإلكترونية**

نظرا للتطور المستمر للمعاملات التجارية الإلكترونية وفي إطار تدعيم الاقتصاد اللامادي تعتبر التجارة الإلكترونية رافدا للتنمية الاقتصادية من خلال الإسهامفيتنمية القطاعات ذات الإنتاجية المرتفعة وذلك بنشرالثقافة الرقمية لدى المؤسسات الإقتصادية وتنظيمنشاطالتجارةالإلكترونيةعبرالمنصات التجاريةالإلكترونية.لذا، فإن هذا الدور الأفقي الشامل لأنشطة التجارة بمختلف تفرعاتها يجعل من قيادة عملية ترسيخ وإرساء دعائم الاقتصاد الرقمي

من أولويات البرنامج وذلك من خلال العمل على تطوير وتوفيرمتطلبات ومقومات التجارة الإلكترونية.

- **المؤشرات:**

✓ **المؤشر 1.4.9:نسبة تطوّر عدد مواقع التجارة الالكترونية.**

يرتبط تطوير نشاط التجارة الإلكترونية بالأساس بعدد الفاعلين الاقتصاديين عبر المواقع الإلكترونية التي تعنى بالنشاط التجاري وكذلك بحجم تدفق المعاملات المالية من خلال هذه المواقع. وبالتالي فإن هذان المؤشران يمكنان من تقييم التطور التجاري عبر المواقع التجارة الإلكترونية المنخرطة في منظومات الدفع الإلكتروني.

مؤشر الأداء	الوحدة	إنجازات	2023	تقديرات		
		2022		2024	2025	2026
المؤشر 9-4-1 نسبة تطوّر عدد مواقع التجارة الالكترونية	نسبة%	10	20	30	40	50

تم تسجيل نسبة تطور في عدد مواقع التجارة الإلكترونية ب 10% خلال سنة 2022 بعد التراجع خلال سنة 2021 بنسبة 33% والناتج عن الإجراء الذي قامت به شركة نقديات تونس المتمثل في تحيين قاعدة بيانات مواقع الواب غير الناشطة وقدرت نسبة التطور ب 20% سنة 2023 و30% سنة 2024مع العمل على أن تكون هذه المواقع فاعلة وذات مردودية وضامنة لاستمراريتها من خلال تفعيل دور المراقبة في هذا المجال وفرض احترام شروط ممارسة التجارة لمزيد تنظيم القطاع وتوفير الإطار الملائم لاستقطاب وتحفيز ممارسة الفاعلين الاقتصاديين النشاط التجاري عبر منصات التجارة الإلكترونية.

✓ **المؤشر 2.4.9: نسبة تطوّر قيمة المعاملات التجاريّة الالكترونية**

بهدف متابعة نسق تطوّر معاملات مواقع التجارة الإلكترونية في تونس، يتم الإعتماد على المؤشرات التي يقع إصدارها من قبل شركة نقديات تونس والديوان الوطني للبريد لمعرفة عدد

وقيمة معاملات الدفع الإلكتروني المنجزة عبر مواقع التجارة الإلكترونية المنخرطة في منظومات الدفع الإلكتروني الراجعة لها بالنظر.

مع العلم وأن أغلب المعاملات (قرابة 90%) تتمّ نقدا من خلال الدفع عند االتسليم عبر مزودي خدمات النقل السريع الذي يصعب التحصّل على عدد وقيمة معاملاتهم لغياب الإطار المنظّم لها.

مؤشرالأداء	الوحدة	إنجازات	2023	تقديرات		
		2022		2024	2025	2026
المؤشر 9-4-2نسبة تطوّر قيمة المعاملات التجاريّة الالكترونية	نسبة%	44	50	55	60	65

تم تسجيل تطوّر سنوي لقيمة عمليات الدفع الإلكترونية عبر منظومتي الدفع على الخط لكل من شركة نقديات تونس والديوان الوطني للبريد، ويتوقّع أن يتواصل هذا النمو خلال السنوات المقبلة ليحقق سنة 2026 نموا بنسبة 65% وذلك بناءا على تطوّر مناخ الاعمال الإلكترونية على الخط فضلا عن تنامي عدد الشركات الناشئة التي تعتمد على شبكة الأنترنات في إسداء خدماتها، حيث أن البنية التحتية للإتصالات ونسب النفاذ إلى شبكة الانترنات وفاعلية شبكة الهاتف الجوّال بتونس تعتبر أعلى من المتوسط العالمي،كماتعتبرالتشريعات المخصصة للتجارة الإلكترونية رائدة وتحفز المبادرة الخاصّة والابتكار وإحداث الشركات الناشئة، كما يستوجب مزيد التنسيق مع مختلف الهياكل المتدخلة قصد إيجاد الحلول الكفيلة لتنظيم هذا النشاط وضمان حماية المستهلك من عمليات التحيّل التجاري عبر شبكة الأنترنات .

2.2 تقديم الأنشطة وعلاقتها بالأهداف ومؤشرات الأداء:

جدول عدد1:

الأنشطة ودعائم الأنشطة

(الوحدة: ألف دينار)

الأهداف	المؤشرات	تقديرات 2024	الأنشطة	التقديرات المالية 2024	دعائم الأنشطة(*)
الهدف 9-1- : تطوير حوكمة المهمة	المؤشر 1.1.9: نسبة تنفيذ قرارات وتوصيات لجان القيادة ذات الأولوية	%70	القيـادة	3474	- رقمنة الإجراءات من طرف إطارات الوزارة - تكوين فرق عمل لمتابعة تنفيذ الإجراءات - عقد جلسات عمل للمتابعة والتقييم
	المؤشر2.1.9: عدد الزيارات للمواقع الإلكترونية الرسمية	%14.8			-مزيد تطوير موقع واب الوزارة وتحيين المحتوى. -إضافة بعض الخدمات على الخط لاسيما التفاعل الآني مع المتعاملين مع مختلف هياكل الوزارة. -التوجه نحو اعتماد مواقع التواصل الاجتماعي كروابط تحيل إلى الولوج إلى موقع الواب للوزارة وليس كقناة رسمية للتواصل مع مختلف المتعاملين مع الوزارة.
الهدف 9-2 : تحسين التصرف في الموارد البشرية	المؤشر 1.2.9:نسبة استهلاك اعتمادات الأجور مقارنة بالتقديرات	%100.3	اللوجستيك	9460	- التحكم في ملف الإنتدابات من حيث الآجال بما يضمن حسن استغلال الإعتمادات المبرمجة للغرض. - ضبط المسارات المتعلقة بنفقات التأجير بالتنسيق مع وحدة التصرف حسب الأهداف لإنجاز مشروع تطوير التصرف في ميزانية الدولة في إطار إرساء منظومة الرقابة الداخلية. - التحكم في آجال تنفيذ الترقيات المرخص فيها. - إحكام عمليات النقل والإلحاق وذلك بالالتزام بما تم برمجته وفي حدود توفر الاعتمادات المتعلقة بالغرض. - تطبيق الأوامر والقرارات ذات المفعول المالي في الآجال لتجنب عمليات صرف الملاحق..
	المؤشر2.2.9:نسبة المنتفعين بالدورات التكوينية ذات الأولوية	%80			- بلورة برنامج تكوين إضافي يعنى بمجال المنافسة . - إعتماد تطبيقة إعلامية تعنى بكل مجالات التصرف في التكوين والتربصات تمكن من المتابعة الحينية لعنصر التكوين طيلة المسار المهني للعون. - الالتزام بإعداد وتنفيذ مخطط زمني للدورات التكوينية مع تبويبها حسب الأولوية تتم المصادقة عليه ضمن البرمجة السنوية للنفقات عند البرمجة الأولية أو عند التحيين. - التوجه نحو تحديد دورات تكوينية الزامية وأخرى اختيارية تكميلية.
	المؤشر3.2.9:نسبة الإناث المنتفعات بالتكوين	%85			- التشريك المكثف للإناث في جميع الدورات التكوينية عبر التعيين المباشر وعمليات التحسيس بأهميتها.

الهدف 9-3 : ضمان ديمومة الميزانية وتحسين التصرف في الموارد المالية	**المؤشر 1.3.9 : نسبة تنفيذ الميزانية مقارنة بالتقديرات**	**98.2%**	**اللوجستيك**		- تدعيم الهيكل المكلف بتنفيذ الميزانية بالموارد البشرية كما ونوعا. - تكوين الأعوان في مجال تنفيذ الميزانية. - مواصلة برنامج إرساء الرقابة الداخلية لإعداد أدلة إجراءات متضمنا لمسارات الإنفاق فيما يتعلق بتنفيذ الميزانية بمختلف تفرعاتها. - احكامانجاز الصفقات طبقا للبرمجة المعدة للغرض -إعادةتنظيم الهياكل المعنية المتعهدة بالشراءات العمومية وأساليب العمل صلبها وتعزيزها بالعنصر البشري المؤهل.
	المؤشر 2.3.9:نسبة الاعتمادات المخصصة لبرنامج القيادة والمساندة مقارنة بميزانية المهمة	**21%**			- - مزيد احكام عملية متابعةالمشاريع للتسريع في عملية التنفيذ وتذليل الصعوبات من حيث انجاز الدراسات أو وتسوية وضعيات عقارية... - حسن توظيف الأعوان بالبرنامج حتى تكون الكلفة الجملية للعون الواحد تعكس المردودية الفعلية - انجاز التحيينات اللازمة في الإبان بالمنظومات الإعلامية ذات الصلة بنقلة الأعوان أو بتوظيف التجهيزات... - تحيين مستمر لتوزيع اعتمادات التسيير بين البرامج يترجم الكلفة الحقيقية حسب البرنامج.
	المؤشر3.3.9: تكلفة التسيير للعون الواحد	**7755 د**			-احكام عملية تحديد الحاجيات - ترشيد الإستهلاك والمحافظة على التجهيزات بتثمين عنصر الصيانة - تركيز منظومة للتصرف في المخزون والمنقولات. - حسن توزيع التجهيزات لضمان الاستغلال الاقتصادي والناجع - العمل على احترام البرمجة السنوية الأولية للنفقات إلا عند الضرورة القصوى
الهدف 4.9 تطوير نشاط التجارة الإلكترونية	**المؤشر 9-4-1 نسبة تطوّر عدد مواقع التجارة الالكترونية**	**30%**	**التجارة الالكترونية والاقتصاد اللامادي**	**296**	-تحقيق الأهداف ذات الأولوية المنبثقة عن الدراسة: "تقييم جاهزية تونس للتجارة الالكترونية eTReady والتي تمّ إنجازها وتمويلها من قبل من قبل مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (CNUCED) - مواصلة تأطير وتحسيسباعثي المشاريع والتشجيع على الاستثمار في التجارة الالكترونية من خلال: *تكثيف الدورات التكوينية الموجهة لهم في مختلف المجالات المرتبطة بالإقتصاد الرقمي * الانتفاع بالدورات التكوينية في مجال التجارة الالكترونية والتي يقع تنظيمها في إطار مركز التكوين والاحاطة في مجال التجارة الالكترونية Hub.Commerce Connectالذي تم إحداثه بالتعاون مع مركز التجارة الدولي.. - متابعة مراقبة مواقع التجارة الالكترونية بالتنسيق مع الإدارة العامة للمنافسة والأبحاث الاقتصادية. - متابعة مراقبة ظاهرة التجارة الالكترونية غير المنظمةالتي تتم عبر مواقع التواصل الاجتماعي.

	المؤشر 9-4-2 نسبة تطوّر قيمة المعاملات التجاريّة الالكترونية	**%55**			- الاستفادة من إمكانات التجارة الإلكترونية على مستوى السوق المحليّة والموجهة للتصدير، من خلال تنفيذ الإصلاحات المناسبة لتخفيف الإجراءات وتعزيز الحوار بين المتدخلين حول القضايا المتعلقة بالتجارة الإلكترونية وضمان التنسيق من أجل فعالية تنفيذ مبادرات التجارة الإلكترونية ذات الأولوية. - تنفيذ خطّة عمل Plan d'Action eTReady وتنفيذها بدعم من الأونكتاد مع العمل على إيجاد التمويلات اللازمة لدى الشركاء الماليين والفنين في غطار التعاون الدولي.

(*) دعائم الأنشطة: يتعين أن تكون ذات طابع استراتيجي ولا يترتب عنها انعكاسات مالية

3- الميزانية وإطار نفقات البرنامج متوسط المدى (2024-2026)

جدول عدد 3
تقديرات ميزانية البرنامج لسنة 2024
التوزيع حسب الطبيعة الاقتصادية للنفقة (اعتمادات الدفع)

(الوحدة: ألف دينار)

بيـــــــان النفقات	انجازات 2022	ق م 2023 (1)	تقديرات 2024 (2)	الفارق	
				المبلغ (1) - (2)	النسبة %
نفقات التأجير	5877	5530	5850	320	5،8
نفقات التسيير	2521	3245	3325	80	2،5
نفقات التدخلات	85	90	75	-15	-16،7
نفقات الاستثمار	1196	3540	3980	440	12،4
نفقات العمليات المالية	-	-	-		
المجمـــوع	9687	12405	13230	825	6،7

جدول عدد 4:

إطار النفقات متوسط المدى (2024-2026)

التوزيع حسب الطبيعة الاقتصادية للنفقة (اعتمادات الدفع)

(الوحدة: ألف دينار)

البيان	إنجازات 2022	ق م 2023	تقديرات 2024	تقديرات 2025	تقديرات 2026
نفقات التأجير	5 877	5 530	5 850	6 201	6 351
نفقات التسيير	2 521	3 245	3 325	3 619	3 709
نفقات التدخلات	85	90	75	80	85
نفقات الاستثمار	1 196	3 540	3 980	4 400	4 720
نفقات العمليات المالية	-	-	-	-	-
المجموع دون إعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات	9679	12 405	13 230	14 300	14 865
المجموع بإعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات	9679	12 405	13 230	14 300	14 865

نفقات التأجير:

سيمثل برنامج الزيادة العامة في الأجور العامل الأساسي الذي سيدفع نحو ارتفاع الأجور بالبرنامج خلال الثلاث سنوات القادمة، بالإضافة إلى إمكانية تسجيل انتداب لبعض الأعوان بالبرنامج نظرا للحاجة الملحة لتعزيز الموارد البشرية خاصة على مستوى نشاط اللوجستيك خاصة من الإطارات. هذا،ويرجح أن تتجاوز نفقات الأجور بالبرنامج عتبة الـ 6 م.د بنسبة 19% من اجمالي نفقات الأجور بالمهمة.

نفقات التسيير:

يعكس تطور الاعتمادات بهذا القسم التغييرات على مستوى نشاط البرنامج وما سيتم اعتماده من برامج على غرار التعهد بنفقات جديدة لتطوير منظومة السلامة بالمقرات التابعة للوزارة باعتبار ماتشهده من ضغوطات وكذلك تحسين التصرف في الممتلكات والتجهيزات ، وسيتم في

هذا السياق برمجة اعتمادات في حدود ما يسمح من تعمير ذمة المهمة دون اخلال بالتعهدات ذات الصلة أو تسجيل فواضل.

نفقات التدخلات: تتعلق الاعتمادات المبرمجة بتمويل عملية اقتناء وصولات الأكل

لفائدة المنخرطين بالوداية وهي اعتمادات ستشهد ارتفاعا على المدى المتوسط باعتبار برمجة انتدابات جديدة.

نفقات الاستثمار:

ستشهد بداية من سنة 2024 إرتفاعا في حين ستسجل إنخفاضاسنة 2026 ويعود ذلك بالأساس إلى مزيد احكام تقديرات آجال تنفيذ المشاريع المتواصلة والأخذ بعين الاعتبار للعوامل الميدانية والإدارية لإنجاز هذه المشاريع حيث تشهد تعثرا على مستوى تقدم الإنجاز إلا أنها ستحقق ارتفاعا في نسق الإنجاز وحتى استكمالها خلال سنة 2025 وهو ما يجعل هذا القسم يحقق دفوعات هامة وبالتالي فإن سنة 2026 ستكون سنة انطلاقة لمشاريع جديدة بالإعتماد على ما تم برمجته بالمخطط الثلاثي ماسيجعلها تسجل انخفاضا في الدفوعات ذات الصلة.

الـملاحــق

بطاقـــات مؤشـــرات الأداء

برنامج التجارة الداخلية

بطاقة مؤشرالأداء: تطور النقص في التزويد في فترات فجوات الإنتاج

رمز المؤشر: 1.1.1

I- الخصائص العامة للمؤشر

1.الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: تعديل السوق وحماية المستهلك

2.تعريف المؤشر:التقليص في عدد أيام النقص من مادتي البطاطا والحليب في فترات الفجوات وتراجع الإنتاج.

3.طبيعة المؤشر: مؤشر فاعلية.

4.نوع المؤشر: مؤشر نتائج

5.المؤشر في علاقة بالنوع الاجتماعي: مؤشر غير مراعي للنوع الاجتماعي

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. طريقة احتساب المؤشر (Formule): تعداد أيام النقص في فترات الفجوات.

- بالنسبة لمادة البطاطا: عدد أيام النقص خلال فترة فجوة الانتاج .
- بالنسبة لمادة الحليب: عدد أيام النقص خلال فترة تقلص الإنتاج

2. وحدة المؤشر: عدد

3. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: تقارير يومية لوضعية التزويد بالإدارات الجهوية للتجارة والمعاينات الميدانية.

4. تاريخ توفّر المؤشر: آخر السنة.

5. القيمة المستهدفة للمؤشر (Valeur cible de l'indicateur) لسنة 2026:5 أيـام لمادة البطاطا و20 يوم لمادة الحليب

6. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: مديرة التجارة الداخلية.

III- قراءة في نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

مؤشر قيس الأداء	الوحدة	الإنجازات	2023	التقديرات		
		2022		2024	2025	2026
تطور النقص في التزويد في فترات فجوات الإنتاج.						
مادة البطاطا	عدد الأيام	6	10	7	5	5
مادة الحليب	عدد الأيام	90	60	30	20	20

2. تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

- بالنسبة لمؤشر مادة البطاطا: خلال أشهر سبتمبر وأكتوبر ونوفمبر من كل سنة تكون هناك فجوة في منتوج البطاطا على إعتبار أنه لا يوجد إنتاج في فترة الخريف وبذلك تتزامن هذه الفترة سنويا مع اضطراب كبير في التزويد حيث يصل معدل أيام النقص في تزويد السوق إلى 30 يوم ورغم أنه يتم في بعض الحالات اللجوء إلى التوريد إلا أن ذلك يكون بعد تفاقم الأزمة وفقدان المنتوج من الأسواق لذلك سيقع العمل على مزيد إحكام رصد نقص السوق من هذه المادة وبذلك تقليص أيام النقص والتدخل لتعديل السوق في الوقت المناسب.
- بالنسبة لمؤشر مادة الحليب: تمتد فترة تقلص الإنتاج بداية من شهر سبتمبر إلى غاية شهر فيفري من السنة الموالية (حوالي 6 أشهر) حيث يتم تسجيل تراجع تدريجي في إنتاج الحليب المعقم خاصة خلال فترة الشتاء تكون فترة راحة بالنسبة للأبقار الحلوب (baisse de lactation) وبذلك تكون هناك فترة 90 يوم على الأقل يمكن أن تشهد فيها السوق نقص في هذه المادة. لذلك سيقع العمل على مزيد إحكام رصد نقص السوق من هذه المادة وبذلك تقليص أيام النقص والتدخل لتعديل السوق في الوقت المناسب.

3. تحديد أهم النقائص (limites) المتعلقة بالمؤشر:

- ارتباط هذا المؤشر بمستويات الإنتاج وتكوين المخزونات التعديلية التي تبقى مرتبطة بدروها بالعوامل المناخية.
- إمكانية التعديل في فترة فجوات الإنتاج في الآجال المستوجبة يبقى مرتبط بدقة المعطيات المقدمة من قبل المصالح المعنية بالوزارة المكلفة بالفلاحة.

بطـاقة مؤشر الأداء: نسبة تغطية السوق بجهاز المراقبة الاقتصادية

رمز المؤشر:2.1.1

I- الخصائص العامة للمؤشر

1.الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: تعديل السوق وتعزيز حماية المستهلك

2.تعريف المؤشر:متابعة وضع السوق من خلال إجراء معاينات ميدانية تستهدف مختلف النسيج التجاري (أسواق جملة – أسواق تفصيل – مساحات تجارية كبرى ومتوسطة – تجار جملة وتجار تفصيل للمواد الغذائية ... مصانع للصناعات الغذائية والتحويلية) وتهدف كل عملية زيارة الى مراقبة مدى احترام شفافية المعاملات التجارية في بالسوق وضمان جودة المنتوجات الاستهلاكية.

3.طبيعة المؤشر: مؤشر نجاعة (efficacité socio-économique)

4. نوع المؤشر: مؤشر نتائج

5.المؤشر في علاقة بالنوع الاجتماعي: غير مراعي للنوع الاجتماعي

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1.طريقة احتساب المؤشر (Formule): تجميع الزيارات الميدانية ومقارنتها بعدد المتدخلين بالسوق

2.وحدة المؤشر: نسبة

3.مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: تقارير النشاط (يومية – اسبوعية – شهرية)والجهات المكلفة بجمع المعطيات المتعلقة بالمجال الاقتصادي.

4.تاريخ توفّر المؤشر: سنوي.

5.القيمة المستهدفة للمؤشر (Valeur cible de l’indicateur): 80% سنة 2026،

6.المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: مديـر الأبحـاث الاقتصـاديـة

III- قراءة في نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

مؤشر قيس الأداء:	الوحدة	الإنجازات	2023	التقديرات		
		2022		2024	2025	2026
نسبة تغطية السوق من طرف جهاز المراقبة الاقتصادية	نسبة%	70.3	75	80	80	80

2. **تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:** لا يوجد تفاوت بين الإنجازات والتقديرات باعتبار أن الحفاظ على توازن السوق وحسن سير المعاملات التجارية وجودة وسلامة المنتجات مرتبطة في جزء هام منها بمراقبة السوق غير أن عدة عوامل قد تؤثر على تحقيق القيمة المنشودة منها ضعف الإمكانيات المادية والبشرية والوضع الاقتصادي والاجتماعي..
3. **تحديد أهم النقائص (limites) المتعلقة بالمؤشر:** نسبة تغطية المتدخلين بالسوق لا تعكس بصورة مباشرة مقاربة عدد الزيارات لعدد المتدخلين باعتبار إمكانية القيام بأكثر من عملية تفقد لمتدخل اقتصادي.

بطـاقة مؤشر الأداء: تطور عدد المنتفعين بصفة مباشرة بأنشطة التحسيس والتثقيف الإستهلاكي

رمز المؤشر:3.1.1

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر:** تعديل السوق وتعزيز المستهلك.
2. **تعريف المؤشر:** مؤشر تطور عدد المنتفعين بصفة مباشرة، إجمالا وحسب الجنس، بأنشطة المعهد الوطني للاستهلاك في مجالات التربية والتثقيف الاستهلاكي. ويشمل مجال تغطية المؤشر، إلى جانب عدد التلاميذ المستهدفين في القافلة الوطنية للتربية على الاستهلاك، أهم المنتفعين بالدورات التكوينية والتظاهرات التحسيسية التي ينظمها المعهد.
3. **طبيعة المؤشر:** مؤشر فاعلية (efficience)
4. **نوع المؤشر:** مؤشر نتائج
5. **المؤشر في علاقة بالنوع الاجتماعي:** مؤشر مراعي للنوع الاجتماعي

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. **طريقةاحتساب المؤشر (Formule):** تعداد المنتفعين بنشاط التكوين والتحسيس في التظاهرات والورشات التي يكون المعهد طرفا فيها. حيث سيتم احتساب عدد تلاميذ المدارس الابتدائية المشمولة بالقافلة الوطنية للتربية على الاستهلاك وعدد المنتفعين بصفة مباشرة من الحملات والورشات التثقيفية والتحسيسية ومجموع المنتفعين بصفة مباشرة من أنشطة التحسيس والتثقيف الاستهلاكي.
2. **وحدة المؤشر:** عدد طبيعي
3. **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:**

- استمارات تقييم نشاط القافلة الوطنية للتربية على الاستهلاك خلال زياراتها إلى المدارس الابتدائية في مختلفة الجهات، مع اعتماد فرضية استقرار تمثيل الإناث والذكور في العينة المستجوبة عبر الاستبيان لاحتساب حصة كلا الجنسين في إجمالي التلاميذ المنتفعين بتدخلات خبراء القافلة.
- بطاقات حضور التظاهرات التي ينظمها المعهد لغايات تحسيسية وتكوينية

- تقديرات الحضور كميا وحسب الجنس بناء على معاينة المشاركين من طرف ممثلي المعهد في التظاهرات التي تتم دعوتهم للمشاركة فيها وتقديم عروض ذات محتوى تحسيسي.

4. **تاريخ توفّر المؤشر:** نهاية كل سنة.
5. **القيمة المستهدفة للمؤشر (Valeur cible de l'indicateur):** 2000 منتفع خلالسنة 2026
6. **المسؤول عن المؤشر بالبرنامج:** السيد الزبير رابح ، مدير الدراسات والأبحاث بالمعهد الوطني للآستهلاك

III- قراءة في نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

مؤشر قيس الأداء:	الوحدة	الإنجازات	2023	التقديرات		
		2022		2024	2025	2026
عدد المنتفعين بصفة مباشرة بأنشطة التحسيس والتثقيف الاستهلاكي	عدد	2292	2028	1900	1950	2000

2. تحليلالنتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

- شهدت سنتي 2022 و 2023 تطورفي عدد المستهدفين بصفة مباشرة من أنشطة التحسيس والتثقيف الإستهلاكي بعد التراجع المسجل خلال سنتي 2020 و 2021 تبعا لظروف الجائحة الصحية، من خلال الإستعادة التدريجية لبرمجة وإنجاز التظاهرات (ورشات وملتقيات والقافلة الوطنية للتربية على الإستهلاك).
- كما ينتظر تدعيم رصيد المؤشرات القابلة للإستغلال في المضمون التحسيسي والإعلامي وبالتالي تنوع فرص برمجة التظاهرات والملتقيات التي تستهدف المنتفعين تبعا لـ:
  - التقدم في تنفيذ دراسة حول القدرة الشرائية وبرمجة دراسة حول تموقع المنتوج الوطني في السوق التونسية وإلى جانب الشروع في إجراءات إنجاز بحثين حول الشأن الإستهلاكي خلال سنة 2023 واستكمال تحليل واختبار مقارنة على مادة استهلاكية باعتبار ما ستسفر عليه من نتائج تستقطب اهتمام المتابعين والباحثين خاصة خلال سنة 2024.
  - توقع تقدم تنفيذ الدراسة حول تموقع المنتوج الوطني في السوق التونسية وبرمجة بحث حول مؤشر ثقة المستهلكين بالإضافة إلى تحليل اختبار ومقارنة لمنتوج استهلاكي خلال سنة 2024.

- تثمين نتائج تجارب التعاون السابقة مع بلدية تونس ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة بتونس في مجال الحد من التبذير الغذائي، من خلال الإنخراط في العمل على مشروع جديد يخص الحد من التبذير الغذائي في المناطق الحضرية من أجل أنظمة غذائية حضرية مستدامة لمدينتي تونس وحلق الوادي (GAMU-RED)، حيث يتولى المعهد المساهمة في إنجاز استبيانات ومسوحات قياس وتحليل وتقديم مؤشرات التبذير الغذائي وفق أفضل المناهج والممارسات في مجال اختصاصه لحساب الفترة 2023-2025.
- صياغة برنامج تنفيذي لمذكرة تعاون مع OTEF يجري العمل صياغتها قبل موفى 2023.
- برمجة دورات تكوينية لفائدة منظمات المجتمع المدني المعنية بشؤون المستهلكين.

3. تحديد أهم النقائص (limites) المتعلقة بالمؤشر:

- إشكاليات تتعلق بتأمين مصاريف نقل وإعاشة الخبراء من شركاء المعهد في القافلة (معهد التغذية و ANCSEP) خلال الزيارات إلى الجهات الداخلية والبعيدة عن العاصمة، مما يحد من عدد المنتفعين على المستوى الجهوي والفئات الإجتماعية المستهدفة،
- غياب وسيلة نقل آمنة وذات طاقة استيعاب كافية لضمان راحة وسلامة المشاركين وصعوبة التوصل إلى برمجتها خلال ميزانية 2024.
- استحالة تقدير عدد المنتفعين من المداخلات الإعلامية والتواصلية لإطارات المعهد في وسائل الإعلام رغم أهميتها في تجسيم الهدف الذي يتعلق به المؤشر على المستوى النوعي.
- محدودية الموارد المخصصة لانتاج ونشر ومضات تحسيسية قصد استهداف أكبر عدد ممكن من المستهلكين على مختلف الوسائط.
- ضرورة:
  - دعم فرص التكوين وتنمية قدرات إطارات وأعوان المعهد في الجوانب المتصلة بمهامهم سواء في إطار موارد الميزانية أو أنشطة التعاون الفني المتاحة.
  - دعم الاختصاصات الفنية المتصلة بتصميم البحوث وتحليل المعطيات واختبارات وتحاليل المنتجات والخدمات.
  - تبسيط اجراءات إبرام الاستشارات والصفقات المتعلقة خاصة بنشاط البحوث الهاتفية نظرا لحالة تركيز السوق التي يشهدها قطاع مسدي هذا النوع من الخدمات.

بطـاقة مؤشر الأداء: تطور الكميات المستهلكة من المواد المدعمة

رمز المؤشر: 1.2.1

I- الخصائص العامة للمؤشر:

1. **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر:** حسن التصرف في نفقات الدعم وتوجيهه نحو مستحقيه.
2. **تعريف المؤشر:** الكميات المستهلكة من المواد المدعمة
3. **طبيعة المؤشر:** مؤشر نجاعة
4. **نوع المؤشر:** مؤشر نتائج
5. **المؤشر في علاقة بالنوع الاجتماعي:** مؤشر مراعي للنوع الإجتماعي

II- التفاصيل الفنية للمؤشر:

1. **طريقة احتساب المؤشر (Formule):** الكميات المستهلكة للسنة المعنية.
2. **وحدة المؤشر:** م ق بالنسبة لمادة الفرينةوأ طن بالنسبة لمادة للزيت المدعم.
3. **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:** ملفات الدعم.
4. **تاريخ توفّر المؤشر:** شهر مارس من كل سنة
5. **القيمة المستهدفة للمؤشر (Valeur cible de l'indicateur):** 6.5 م ق بالنسبة لمادة الفرينة و174 أ طن بالنسبة لمادة الزيت المدعم سنة 2024.
6. **المسؤول عن المؤشر بالبرنامج:**المديرالعام لوحدة تعويض المواد الأساسية.

III- قراءة في نتائج المؤشر

1 .سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

مؤشر قيس الأداء	وحدة المؤشر	الإنجازات	2023	التقديرات		
		2022		2024	2025	2026
تطور الكميات المستهلكة من المواد المدعمة : مادة الفرينة.الموجهة لصنع الخبز PS	مليون قنطار	6.302	6.5	6,5	6,5	6,5
الزيت النباتي المدعم	ألف طن	67.904	174	174	174	174

1. تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

سجلت كميات الفرينة المدعمة الموجهة لصنع الخبز انخفاضا نسبيا حيث بلغت الكميات المدعمة6.302 م ق سنة2022 مقابل تقديرات بـــ 6,5 م ق أي بانخفاض بنسبة3.14 %

ويرجع هذا الانخفاض بالأساس إلى دور التطبيقة الإعلامية الخاصة بمراقبة مبيعات المطاحن من الفرينة في ضبط الحاجيات الحقيقية من الفرينة المخصصة لصنع الخبز من ناحية، والحد من استعمالها في غير الأغراض المخصصة لها من ناحية أخرى .

كما يتبين الأثر الإيجابي للتطبيقة الإعلامية في:

- الحد من تجاوز الحصص المخولة للمخابز والتزامها بصنف التخبيز المرخص لها.

- تقيد المطاحن بترويج الفرينة للمخابز المدرجة ضمن قائمة حرفائها والمحددة من قبل المصالح المختصة بوزارة التجارة من ناحية أخرى.

أما بالنسبة للزيت النباتي فقد بلغ حجم الإستهلاك بعنوان سنة 2022 حوالي904.67 ألف طن مقابل تقديرات اولية في حدود 174 ألف طن أي بانخفاض بـنسبة 61.47 % ، ويرجع هذا الانخفاض بالأساس إلى:

- النقص المسجل في مخزونات الزيت النباتي الخام بسبب عجز الديوان الوطني للزيت على تسلم الكميات المتعاقد في شأنها لعدم خلاص مزوديه. وترجع هذه الوضعية إلى التأخر في صرف مستحقات الدعم الراجعة لفائدة الديوان نتيجة عدم توفر الاعتمادات الضرورية في الآجال.

- اعتماد تطبيقة إعلامية منذ شهر جوان 2019 للمتابعة الحينية لحركية الزيت المدعم لدى وحدات التعليب عبر تتبع شراءات المعلبين للزيت النباتي المكرر من الديوان الوطني للزيت ومبيعاتهم من الزيت النباتي المعلب لدى تجار المواد الغذائية بالجملة وتحديد مستوى المخزونات لدى المعلبين. وقد ساهم ارساء هذه التطبيقة في تسجيل نقص في الكميات المروجة لدى وحدات التعليب، مقارنة بالحصة الشهرية الجملية نتيجة للأثر الردعي لاعتماد التطبيقة الإعلامية، حيث أنها تمكن بصفة مباشرة من التثبت من مآل مادة الزيت النباتي المدعم ووجهتها ومسالك توزيعها.

2. تحديد أهم النقائص (limites) المتعلقة بالمؤشر:

-إن اعتماد نظام الحصص في توزيع فرينة الخبز على المخابز والزيت النباتي على المعلبين لا يمكننا من التحكم إلا بصفة نسبية في الكميات السنوية المستهلكة من مادتي الفرينة والزيت النباتي المدعمة.

- ضرورة تطوير المنظومة الإعلامية الخاصة بمتابعة مبيعات المطاحن من الفرينة بهدف تطويرها لتشمل إمكانية نفاذ المخابز للتطبيقة الإعلامية، و تمكينها من تسجيل طلبياتها من الفرينة مسبقا بما يمكن من مزيد التحكم في الكميات المروجة من فرينة الخبز.

- إعادة النظر في الحصص الممنوحة لمختلف وحدات التعليب، وذلك على أسس ومعايير علمية دقيقة، وعلى إثر إجراء مسح ميداني لمختلف الوحدات بالتنسيق مع المركز الفني للصناعات الغذائية ووزارة الصناعة والمؤسسات الصغرى والمتوسطة، والنظر في إطار اللجنة المكلفة بمتابعة توزيع مادة الزيت النباتي في إمكانية اخضاع تجار المواد الغذائية بالجملة لنظام الحصص على غرار ما هو معمول به بالنسبة للمخابز المصنفة.

بطـاقة مؤشر الأداء: نسبة النساء الحرفيات المسجلات في سجل الحرفيين سنويا

رمز المؤشر: 1.3.1

I- الخصائص العامة للمؤشر:

1. **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر:** تعزيز وتطوير النسيج التجاري.
2. **تعريف المؤشر**: إحتساب نسبة النساء المسجلات في السجل الحرفي سنويا من العدد الجملي للحرفيين المسجلين سنويا.
3. **طبيعة المؤشر:** مؤشر فاعلية (efficience).
4. **نوع المؤشر**: مؤشر نتائج
5. **المؤشر في علاقة بالنوع الاجتماعي:** مؤشر مراعي للنوع الإجتماعي

II- التفاصيل الفنية للمؤشر:

1. **طريقة احتساب المؤشر (Formule):** عدد المسجلات بالسجل الحرفي سنويا /العدد الحرفيين الجملي للمسجلين للسنة المعنية X 100
2. **وحدة المؤشر:** النسبة المئوية %
3. **مصدر المعطيات الأساسية لاحتسابه:** تقارير سداسية من الإدارات الجهوية للتجارة أو المنظومة المعلوماتية لمتابعة الأداء.
4. **تاريخ توفّر المؤشر:** بداية السنة الموالية لسنة المؤشر.
5. **القيمة المستهدفة للمؤشر (Valeur cible de l'indicateur):** 43 %سنة.2026
6. **المسؤول عن متابعة المؤشر بالبرنامج:** السيد كمال بوحديدة مديرالحرف والخدمات.

III- قراءة في نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

مؤشر قيس الأداء	الوحدة	الإنجازات	التقديرات			
		2022	2023	2024	2025	2026
نسبة النساء الحرفيات المسجلات في سجل الحرفيين سنويا	نسبة%	34.4	37	39	41	43

2. تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

-بلغت نسبة النساء الحرفيات المسجلات بسجل الحرفيين سنة 2202 مقارنة بالعدد الجملي للمسجلين في نفس السنة 34.4% بالمقارنة مع التقديرات المتوقعة 56% وذلك بالرغم من وحرص مصالح وزارة التجارةوتنمية الصادرات على تنفيذ إجراء التسجيل بسجل الحرفيين وذلك خاصة بالتنسيق مع القباضات المالية للمطالبة بوصل التسجيل عند فتح الباتيندة و مراسلة السجل الوطني للمؤسسات للمطالبة بوصل التسجيل عند الحصول على سجل المؤسسة.

3. تحديد أهم النقائص (limites) المتعلقة بالمؤشر:

إن هذا المؤشر يندرج في إطار هدف المساهمة في تعصير القطاع التجاري والحرفي وتعزيز الفرص الاقتصادية للجنسين وهو هدف مرتبط بالمناخ الاقتصادي والاجتماعي للبلاد وكذلك بالمبادرة الخاصة للاستثمار الذي لا تتحكم فيها السلط العمومية وانما تحاول ان توفر الظروف الملائمة للاستثمار.

بطـاقة مؤشر للأداء: نسبة التقدم في إنجاز الدراسات والمشاريع المتعلقة بمشروع تأهيل مسالك توزيع منتوجات الفلاحة والصيد البحري

رمز المؤشر: 2.3.1

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر:** تعزيز وتطوير النسيج التجاري
2. **تعريف المؤشر:**نسبة التقدم في انجاز الدراسات والمشاريع المتعلقة بمشروع تأهيل مسالك توزيع منتوجات الفلاحة والصيد البحري.
3. **طبيعة المؤشر:** مؤشر فاعلية
4. **نوع المؤشر:** مؤشر نتائج
5. **المؤشر في علاقة بالنوع الاجتماعي:** غير مراعي للنوع الإجتماعي

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. **طريقة احتساب المؤشر (Formule): (**نسبة إنجاز الدراسات المتعهدة بها وحدة تأهيل مسالك التوزيع الوحدة 3x + نسبة الدراسات المتعهدة بها البلديات) /4.
2. **وحدة المؤشر:**نسبة مائوية
3. **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:**البلديات المعنية بالمشاريع، وحدة التصرف حسب الأهداف، هياكل أخرى ...
4. **تاريخ توفّر المؤشر:**آخر السنة
5. **القيمة المستهدفة للمؤشر (Valeur cible de l'indicateur):**100 %بالمائة سنة 2026
6. **المسؤول عن المؤشر بالبرنامج:** رئيس وحدة التصرف حسب الأهداف لتأهيل مسالك توزيع منتوجات الفلاحة والصيد البحري.

III- قراءة في نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر (الدراسات)

مؤشر قيس الأداء	الوحدة	إنجازات	2023	التقديرات		
		2022		2024	2025	2026
نسبة التقدم في إنجاز الدراسات والمشاريع المتعلقة بمشروع تأهيل مسالك توزيع منتوجات الفلاحة والصيد البحري	نسبة%	38	43.75	62.5	85	100

2. تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

تم تسجيل نسبة إنجاز 38 %مقابل تقديرات ب68 %ويعود ذلك إلى إعلان طلب العروض المتعلّق بدراسة التنفيذ الفني والمالي للقاعدة التجاريّة بباجة غير مثمر وتم إعلان طلب عروض ثالث وهو الان بصدد العرض على انظار اللجنة الوزارية للصفقات لابداء الراي في شهر اوت 2023 .

أما في مايتعلق بدراسة القسط الثاني لتأهيل مسالك توزيع منتوجات الفلاحة والصيد البحري فقد تمت المصادقة على المرحلة الأولى منها والمتعلقة بالتشخيص كما تم إنجاز المرحلة الثانية المتعلقة بتحديد التوجهات الكبرى وجاري العرض على لجنة القيادة لابداء الراي خلال السداسي الثاني من سنة 2023.

أما في مايتعلق بالدراسات التي يتم إنجازها من طرف مالكي المشاريع فيتم متابعتها مع الأطراف المعنية على غرار القاعدة التجارية بسيدي بوزيد مع شركة أسواق الإنتاج للوسط التي تم إستكمالها

كما يتم متابعة إنجاز سوق الإنتاج للقوارص بمنزل بوزلفة وأسواق الإنتاج للتمور بكل من قبلي وتوزر مع البلديات المعنية

أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر:

تتولى الوحدة تقديم الدعم والتأطير الفني لعدد من البلديات لمساعدتها على انجاز الدراسات الممولة من طرفها وذلك بعد عقد عدة إجتماعات مع المجالس البلدية لاسيما بلدية منزل بوزلفة وقبلي وتوزر، لتوفير الاعتمادات الضرورية لإنجاز الدراسات كما تعهدت الوحدة وتكفلت نيابة عن الجماعات المحلية بإنجاز جميع الإجراءات المتعلقة بالصفقات .كما يتم رفع الأعمال المنجزة على انظار لجنة متابعة وتقييم المهام الموكولة للوحدة بشكل دوري للنظر في مدى متابعة تقدم المشاريع.

- الدراسة المتعلّقة بالتنفيذ الفني والمالي لإنجاز سوق القوارص بمنزل بوزلفة:تم امضاء الصفقة المتعلقة بإنجاز قابلية التنفيذ الفني والمالي لإنجاز سوق القوارص بمنزل بوزلفة في شهر مارس 2021 وقد تمت المصادقة على التقرير النصف مرحلي وذلك بتاريخ 07 جوان 2022. وتم الشروع في تنفيذ المرحلة الثانية من الدراسة بتاريخ 18 اوت 2022 وهي في مرحلة المصادقة النهائية من قبل لجنة القيادة الجهوية.

- الدراسة المتعلّقة بالتنفيذ الفني والمالي لإنجاز سوق جملة للخضر والغلال ببلديّة باجة:تم رصد إعتمادات ب250 ألف دينار حيث تم نشر طلب العروض بتاريخ 1 جوان 2021وقد أفضى الى اعتباره غير مثمر من طرف اللجنة العليا لمراقبة الصفقات العموميّة، بتاريخ 27 ماي 2022 وذلك لعدم استيفاء مكاتب الدراسات للشروط الفنية المتعلّقة خاصة بمجال تخصص الخبراء وخبراتهم. كما تم نشر طلب عروض ثاني على موقع تونيبس بتاريخ 26 سبتمبر 2022 وأحالت لجنة التقييم ملف طلب العروض الى رئيس اللجنة الوزارية للصفقات في مارس 2023 ونظرا للاشكاليات المتعلقة بتونيبس فقد تم ارجاء البت فيه الى حين حلحلة هذه الإشكاليات وهو الان بصدد إبداء الراي من طرف اللجنة الوزارية للصفقات (من المتوقع في اوت 2023)

- الدراسة المتعلّقة بالتنفيذ الفني والمالي لإنجاز سوق إنتاج للتمور بقبلي:تم امضاء الصفقة المتعلقة بإنجاز الدراسة في شهر جانفي 2022 وهي حاليا في مرحلة إبداء الرأي بالنسبة للتقرير الأولي.

- الدراسات التي تعمل على تنفيذها شركة أسواق الإنتاج بسيدي بوزيد: الانتهاء من دراسة مخطط تنفيذ برنامج الاستثمار والاستغلال لمشروع القاعدة التجاريّة بسيدي بوزيد (تمّت المصادقة على الدّراسة من طرف لجنة القيادة

- الدراسة المتعلّقة بالتنفيذ الفني والمالي لإنجاز سوق إنتاج للتموربتوزر: تمّ تخصيص قطعة أرض على ملك بلدية توزر تقع بالمنطقة الصناعية طريق الحامّة توزر حيث تمسح القطعة المذكورة 19180 متر مربع وقدّرت قيمتها بـ134.260 ألف دينارواسناد الصفقة الى مكتب الدراسات société d'ingénierieبمبلغ قدره 163 ,714.400 د بعد مصادقة اللجنة الجهوية لمراقبة المصاريف.كماتم امضاء العقد في ديسمبر 2022 و الدراسة في مرحلة ابداء الراي من طرف لجنة القيادة الجهوية فيما يتعلق بالمرحلة الأولى من الدراسة (جويلية 2023) .

- الدراسة المتعلّقة بتنفيذ القسط الثاني لتأهيل مسالك التوزيع (مدتها 8 أشهروتقديرات 200 ألف دينار) وقد تم تنفيذ الجزء الأول من الدراسة والوحدة بصدد التنسيق مع المصالح المشتركة لتسلم الاذن بمهمة للمرحلة الثانية من الدراسة ومدتها ثلاث أشهر.

- الدراسة المتعلّقة بمراجعة المخطط المديري لمسالك توزيع منتوجات الفلاحة والصيد البحري، المبرمجة خلال سنة 2024 بتقديرات 500 الف دينار ، و تعتبر هذه الدراسة من ضمن الإصلاحات الهيكلية التي تسعى الوزارة الى تنفيذها ، ويتنزل هذا المقترح أيضا في إطار تنفيذ توصيات تقرير محكمة المحاسبات لسنة 2020، ومقتضيات تقرير الهيئة العليا للرقابة الإدارية والمالية بوزارة المالية لسنة 2023.

-

3.تحديد أهم النقائص (limites) المتعلقة بالمؤشر:

يعتبر المشروع الوطني لتأهيل مسالك توزيع منتوجات الفلاحة والصيد البحري مشروعا متشعبا لتدخل عدة هياكل وزارية ومحلية ومهنية وخاصة وزارة الداخلية وصندوق مساعدة الجماعات المحلية ووزارة المالية ووزارة الاقتصاد والتخطيط والهياكل المهنية الوطنية UTAP / UTICA وبقية المتعاملين الاقتصاديين الى جانب إمكانية وجود ممولين أجانب محتملين.

يبقى انجاز الدراسات التفصيلية للمشاريع المبرمجة مرتبط وثيق الارتباط بتعبئة الموارد المالية لإنجاز هذه الدراسات وبحسن اعداد وتصور المخطط المالي والبشري لتنفيذ المشاريع وطريقة التسيير للمشاريع (بصفة مباشرة من طرف الجماعات او احداث شركة تسيير وتصرف)

- تعتبر هذه المرحلة مرحلة انجاز الدراسات بامتياز قبل الشروع في انجاز المشاريع حيث تستغرق فترة الدراسات من 3 الى 4 سنوات (دراسة التنفيذ الفني والمالي والدراسات الجيوتقنية والدراسات التفصيلية ...) ثم الشروع في الاشغال لتنفيذ المشروع.

برنـــامج التجـــارة الخـــارجيـــة

بطـاقة مؤشر الأداء: تطور نسبة المبادلات التجارية مع البلدان التي تربطها مع تونس اتفاقيات تبادل تجاري حر

رمز المؤشر :2 .1.1

- **الخصائص العامة للمؤشر**

1-الهدف الذي يرجع إليه المؤشر:تطور المبادلات الخارجية وتعميق الاندماج الاقتصادي والتجاري.

2-تعريفالمؤشر:يتعلق هذا المؤشر بتحليل مدى تطور المبادلات التجارية بين تونس وسائر البلدان الأخرى خاصة على مستوى التصدير وذلك في الجانب المتعلق بإقحام هذه المبادلات ضمن اتفاقيات تجارية للتبادل الحر تمكن المنتوجات التونسية من الانتفاع بامتيازات وأفضليات.كما يبين الى حد ما مدى نجاعة الديبلوماسية الاقتصادية في تحقيق قدرة ترويجية أكثر للمنتوج الوطني

3-طبيعة المؤشر: مؤشر نجاعة (efficacité socio-économique).

4-نوع المؤشر: مؤشر نتائج (indicateur des résultats)،

5-المؤشر في علاقة بالنوع الاجتماعي: مؤشر غير مراعي للنوع الاجتماعي.

- **التفاصيل الفنية للمؤشر**

1- طريقة احتساب المؤشر (Formule):قيمة المبادلات مع البلدان التي لها اتفاق تبادل حر مع تونس /القيمة الجملية للمبادلات التجارية.

2-وحدة المؤشر:نسبة.

3-مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:قاعدة بيانات الإدارة العامة للتجارة الخارجية +معطيات المعهد الوطني للإحصاء.

4-تاريخ توفّر المؤشر:عند الطلب.

5-القيمة المستهدفة للمؤشر[1](Valeur cible de l'indicateur): 89.5 % سنة 2026.

6-المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: المدير العام للتعاون الاقتصادي والتجاري.

- **قراءة في نتائج المؤشر**

1-سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

مؤشر قيس الأداء	الوحدة	الإنجازات	2023	التقديرات		
		2022		2024	2025	2026
المؤشر 2.1.1.1 تطور نسبة المبادلات التجارية مع البلدان التي تربطها مع تونس اتفاقيات تبادل تجاري حر	نسبة%	85.76	87	88	89	89.5

2-تحليل النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر (بصفة مختصرة)

تم خلال سنة 2022 تحقيق نسبة انجاز تقدر بـ 85.76 بالمائة مقارنة بالتقديرات 86 بالمائة أي بفارق يقدر بـ 0.28 بالمائة ومن المتوقع ان ترتفع هذه النسبة إلى 89.5 بالمائة خلال سنة 2026 وذلك باعتبار:

-الشروع في تنفيذ الاتفاقية المنشئة للمنطقة القارية الافريقية للتبادل الحر (ZLECAF)

-مواصلة التفاوض مع الجانب البريطاني قصد الاستفادة من اتفاقية التبادل الحر مع بريطانيا التي دخلت حيز التنفيذ في غرة جانفي 2021 وتوجيه المنتوجات التونسية نحو السوق البريطانية ،

-مواصلة المفاوضات مع الجانب التركي قصد مراجعة اتفاقية التبادل الحر مع تركيا،

- التفاوض مع الجانب الروسي قصد التصدي للعجز التجاري حيث ارتفعت قيمة الواردات التونسية المتأتية من روسيا من 1376 م.د سنة 2022 الى 3527 م.د خلال السبعة الأشهر الاولى من سنة 2023 وذلك بحكم تكثيف الواردات خاصة من مادة الحبوب وذلك تبعا للازمة الروسية الاكرانية .

-تقييم اتفاقية التبادل الحر مع الاتحاد الأوروبي،

-استكمال الاتفاق التجاري التفاضلي المزمع ابرامه مع أندونيسيا.

- استكمال الاتفاق التجاري التفاضلي المزمع ابرامه مع باكستان.

- ابرام اتفاق تعاون اقتصادي وتجارة حرة ثنائي مع دولة قطر.

- تطوير الاتفاق التجاري التفاضلي التونسي الجزائري.

- تطوير اتفاقية منطقة التبادل الحر المبرمة بين تونس وليبيا سنة 2001.

3-تحديد أهم النقائص (limites)المتعلقة بالمؤشر:

- الأوضاع الاقتصادية في البلدان الشريكة، حيث تشير عديد التقارير الدولية إلى الصعوبات التي تمر بها عديد البلدان (تراجع النمو، التضخم...)

- تنامي القيود على التجارة.

- تبعات أزمة كوفيد 19 والأزمة الروسية الأكرانية على سلاسل الإمداد والنقل التجاري.

-عدم تمكين مصالح وزارة التجارة وخاصة الإدارات المتدخلة بصفة مباشرة في تكريس الاستراتيجية العامة للوزارة في مجاليالتعاون الاقتصادي والتجاري والتجارة الخارجية من ممارسة صلاحيات الديبلوماسية الاقتصادية بمفهومها الشامل وعدم وجود تمثيل من الإطارات ذات الإختصاص بهذه المجالات ضمن البعثات الديبلوماسية بالخارج،وبالخصوص في العواصم التي تحتضن مقرات أهم التجمعات والمنظمات الاقليمية والدولية الشريكة لبلادنا: الاتحاد الأوروبي (بريكسال)- المنظمة العالمية للتجارة، ومركز التجارة الدولية ومؤتمر الامم المتحدية للتجارة والتنمية (جنيف)- الإتحاد الإفريقي (أديس أبابا) - الكوميسا (لوزاكا،زمبيا)، جامعة الدول العربية (القاهرة)...

-عدم انجاز دراسات تقييم لبعض اتفاقيات التبادل التجاري الحر المبرمة سابقا أو دراسات استباقية حول جدوى الانضمام لاتفاقيات مماثلة مستقبلا.

-ضعف الإمكانيات التي تخول الحصول على المعطيات الإحصائية المتعلقة بالتجارة الدولية.

-محدودية الإمكانيات البشرية واللوجستية المتوفرة لمرصد التجارة الخارجية.

بطـاقة مـؤشـــر الأداء: نسبة تنويع الصادرات من حيث المنتجات والوجهات

رمز المؤشر:2.1.2

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر:** تطور المبادلات الخارجية وتعميق الاندماج الاقتصادي والتجاري (الهدف العملياتي: توسيع قاعدة الامتيازات التفاضلية)
2. **تعريفالمؤشر:**يتعلق هذا المؤشر بتحليل تطور تركيبة الصادرات التونسية هيكلة ووجهة وبمدى تنوعها واستيعابها أكثر ما يمكن من المواد المنتجة والمصنعة في تونس وخاصة المنتجات ذات القيمة المضافة وذات القيمة التنافسية العالية.

لهذا الغرض يتفرع المؤشر المذكور الى مؤشرين ثانويين : نسبة تنويع الصادرات من حيث المنتجات من جهة ونسبة تنويع الصادرات من حيث الوجهات والأسواق من جهة أخرى .

فبالنسبة لتنويع قاعدة المنتوجات المصدرة وتوسيعها يحاول هذا المؤشر رصد القطاعات التي يمكن اقحامها أو دعم اقحامها في المجهود التصديري والتخلي التدريجي عن الاعتماد الكلي على القطاعات التقليدية وخاصة الفلاحية .

أما بالنسبة لتنويع الصادرات من حيث الوجهات فمرده محاولة التقليص من حدة الارتباط بمنطقة اليورو التي تستحوذ على أكثر من 75 بالمائة من اجمالي المبادلات الخارجية لتونس.

3. **طبيعة المؤشر:** مؤشر نجاعة (efficacité socio-économique)
4. **نوع المؤشر:** مؤشر نتائج (ind de résultats)
5. **المؤشر في علاقة بالنوع الاجتماعي:** (مؤشر غير مراعي للنوع الاجتماعي).

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. **طريقة احتساب المؤشر (Formule): -** بالنسبة للمؤشر الفرعي الأول وهو تطور نسبة الصادرات خارج الأسواق التقليدية (UE) مقارنة بالحجم الجملي للصادرات: قيمة الصادرات الموجهة للاتحاد الأوروبي / القيمة الجملية للصادرات

- بالنسبة للمؤشر الفرعي الثاني وهوتطور نسبة البنود التعريفية للمواد المصدرة مقارنة بالعدد الجملي **للبنود التعريفية:** عدد البنود التعريفية للمواد المصدرة /العدد الجملي للبنود التعريفية.

2-وحدة المؤشر:نسبة

3-مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: قاعدة بيانات الإدارة العامة للتجارة الخارجية + معطيات المعهد الوطني للإحصاء، التصنيفة الديوانية، نشريات البنك المركزي.

4-تاريخ توفر المؤشر: عند الطلب

5-القيمة المستهدفة للمؤشر(Valeur cible de l'indicateur): -بالنسبة للمؤشر الفرعي 30% وبالنسبة للمؤشر الفرعي الثاني 39%موفى سنة 2026.

6-المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: مديرةمرصد التجارة الخارجية

III- قراءة في نتائج المؤشر

1.سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

مؤشر قيس الأداء	الوحدة	إنجازات	2023	تقديرات		
		2022		2024	2025	2026
نسبة تنويع الصادرات من حيث المنتجات والوجهات						
المؤشر الفرعي 1 تطور نسبة الصادرات خارج الأسواق التقليدية (UE) مقارنة بالحجم الجملي للصادرات	نسبة%	32.5	33	33	33	35
المؤشرالفرعي 2: تطور عدد البنود التعريفية للمواد المصدرة مقارنة بالعدد الجملي للبنود التعريفية	نسبة%	50.2	47	47	48	49

2.تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

بلغت حصة قيمة الصادرات خارج الأسواق التقليدية في اجمالي الصادرات الوطنية خلال الستة أشهر الأولى من سنة2023 مايعادل 29% مع تقديرات بـ 33% خلال سنوات (2025/2024/2023) و35% سنة 2026.

في المقابل، تراجعت حصة عدد البنود التعريفية الموجهة خارج الأسواق التقليدية في العدد الجملي للبنود التعريفية خلال سنة 2023 لتبلغ حوالي 47% مقابل 50.2% خلال سنة 2022 هذا مع تقديرات بنسب على التوالي ب47، 48 و49 % خلال الثلاث سنوات المقبلة (2025/2024 و2026) .

3. تحديد أهم النقائص (limites) المتعلقة بالمؤشر:

- ترتبط نجاعة النتائج المنتظر تحقيقها بعوامل خارجة عن إطار الأنشطة والتدخلات المبرمجة ضمن هذا المؤشر باعتبار أن أهم اشكال في مسألة تنويع الوجهات يتمثل في الاشكال

اللوجستي من نقل ودعم لخطوط التمويل وتأمين وهي عناصر تتحكم في نجاعتها هياكل خارجية أخرى على غرار وزارة النقل والمؤسسات الواقعة تحت اشرافها والمؤسسات البنكية.

- التحيين المستمر للتصنيفة الديوانية سواء بإضافة خطوط تعريفية جديدة أو حذف خطوط تعريفية متوفرة بما يجعل الاحصائيات المتعلقة بهذا المؤشر غير دقيقة نسبيا.

- تأثر الوجهات بقيمة الدينار مقابل العملات الأجنبية حيث لوحظ تغير في منشأ الواردات في اتجاه التعويل أكثر على مصادر تزود خارج الفضاء الأوروبي الذي تراجعت حصته من الواردات الى حدود 67 بالمائة حاليا.

- النمو البطيء للنسيج الوطني المحلي في قطاعات غير القطاعات التقليدية وخاصة منها الفلاحية بحيث لم تتغير تركيبة الصادرات التونسية كثيرا مقارنة بما كانت عليه خلال السنوات المنقضية.

- عدم استيعاب المؤشر لعنصر هام في المبادلات التجارية يتعلق بالخدمات بحكم عدم توفر معطيات دقيقة حول صادرات وواردات هذا القطاع.

بطـاقة مؤشر الأداء: نسبة صاحبات المؤسسات المشاركات في المعارض والتظاهرات بالخارج

رمز المؤشر :3.1.2

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر:

تطور المبادلات الخارجية وتعميق الاندماج الاقتصادي والتجاري (الهدف العملياتي: توسيع قاعدة الامتيازات التفاضلية)

2. تعريف المؤشر:

يتعلق هذا المؤشر بتحليل مدى استفادة النساء صاحبات المؤسسات بالأليات الموضوعة في إطار دعم التصدير ومشاركتهن في المجهود التصديري. يندرج هذا المؤشر في إطار مقاربة النوع الاجتماعي وفي إطار إقرار مبدأ المساواة بين الجنسين للنفاذ الى مصادر التمويل والدعم للمشاركة في تنمية الصادرات

3. طبيعة المؤشر: مؤشر نجاعة (efficacité socio-économique)

4. نوع المؤشر:مؤشر نتائج (indicateur des résultats)،

5. المؤشر في علاقة بالنوع الاجتماعي: مؤشر مراعي للنوع الاجتماعي

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. طريقة احتساب المؤشر (Formule):

عدد المؤسسات المملوكة من طرف النساء المشاركة في التظاهرات والمعارض بالخارج /اجمالي عدد المؤسسات المشاركة.

2. وحدة المؤشر: نسبة

3. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: مركز النهوض بالصادرات

4. تاريخ توفّر المؤشر: عند الطلب

5. القيمة المستهدفة للمؤشر(Valeur cible de l'indicateur): 34 بالمائة سنة 2026

6. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج:مديرة صندوق النهوض بالصادرات

III- قراءة في نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

مؤشرقيس الأداء	الوحدة	الإنجازات	2023	التقديرات		
		2022		2024	2025	2026
نسبة صاحبات المؤسسات المشاركات في المعارض والتظاهرات بالخارج	نسبة%	30	33	33	35	36

2. تحليل النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر (بصفة مختصرة):

من خلال تنظيمه للمشاركات في المعارض والتظاهرات بالخارج يعتبر مركز النهوض بالصادرات الداعم الأساسي للمؤسسات لترويج منتوجاته الى السوق الأجنبية.وباعتبار نسبة المؤسسات المشاركة في المعارض والتظاهرات بالخارج مؤشرا لمقياس أداء المركز فتجدر الإشارة الى ان المركز بصدد القيام بأنشطة تحفيزية للرفع من النسبة المذكورة.

3. تحديد أهم النقائص (limites)المتعلقة بالمؤشر:

من اهم النقائص التي يمكن ذكرها هي ان الهيكلة العامة للمؤسسات تفرض نسبة ضئيلة من المؤسسات التي تتملكها نساء وبالتالي فيمكن ان ينعكس ذلك سلبا على المؤسسات التي تقوم بعمليات التصدير.

كما تجدر الإشارة الى ان المركز يجد صعوبة في تحديد الشركات المصدرة التي تمتلكها نساء وذلك لغياب قاعدة مبينةلذلك.

بطـاقة المؤشر: نسبة التقدم في إحداث الهيئة العامة للتحقيق في مجال الدفاع التجاري

رمز المؤشر: 1.2.2

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر:** حماية المنتوج الوطني والدفاع عن الصادرات
2. **تعريفالمؤشر:** يتعلق هذا المؤشر بتبين مدى التقدم المنجز من أجل تكوين جهاز تحقيق في مجال الدفاع التجاري أسوة بأجهزة التحقيق المشابهة الموجودة بالتجارب المقارنة وذلك بهدف تكوين جهاز عال قادر على حماية النسيج الصناعي الوطني من الممارسات غير المشروعة عند التوريد من جهة والدفاع عن الصادرات التونسية التي تكون موضوع تحقيق من طرف سلطات تحقيق أجنبية
3. **طبيعة المؤشر:** مؤشر نجاعة (efficacité socio-économique)
4. **نوع المؤشر:** مؤشر نتائج (ind de résultats)
5. **المؤشر في علاقة بالنوع الاجتماعي:** (غير مراعي للنوع الاجتماعي)

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. **طريقة احتساب المؤشر (Formule):** البرامج المنجزة في تنفيذ البرنامج / اجمالي مكونات تنفيذ المشروع
2. **وحدة المؤشر:** نسبة
3. **المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:** المكونات الخاصة بالمشروع
4. **تاريخ توفّر المؤشر:** عند الطلب
5. **القيمة المستهدفة للمؤشر(Valeur cible de l'indicateur):** 85 % سنة 2023
6. **المسؤول عن المؤشر بالبرنامج:** مديرالإجراءات الوقائية والحماية ضد الممارسات غير المشروعة عند التوريد.

III- قراءة في نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

مؤشرقيس الأداء	الوحدة	إنجازات	2023	تقديرات		
		2022		2024	2025	2026
المؤشر 2. 1 .2. 1: نسبة التقدم في إحداث الهيئة العامة للتحقيق تحقيق في مجال الدفاع التجاري	نسبة%	25	75	85	95	100

2. تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

بلغت نسبة الإنجاز خلال سنة 2022حوالي 25 % حيث تم استيفاء إعداد مشاريع النصوص القانونية المتعلقة بالهيئة العامة للتحقيق في مجال الدفاع التجاري (مشاريع تنقيح كل من الأمر المتعلق بتنقيح مشمولات وزارة التجارة والأمر المتعلق بتنظيمها)، بمصادقة مجلس الوزراء، بتاريخ 3 سبتمبر 2022 على مشروع المرسوم المتعلق بضبط أحكام خاصة لتحسين نجاعة إنجاز المشاريع العمومية والخاصة بما فيها إحداث الهيئة العامة للتحقيق في مجال الدفاع التجاري ، كما تم بتاريخ 12 سبتمبر 2022 عقد اجتماع بوزارة الاقتصاد والتخطيط بحضور ممثلي إدارة الإجراءات الوقائية والحماية ضد الممارسات غير المشروعة عند التوريد من الإدارة العامة للتجارة الخارجية للنظر في إعداد النصوص التطبيقية لمشروع المرسوم المذكور. وتم خلال الاجتماع المذكور التطرق لعدة محاور تخص إحداث الهيئة العامة للتحقيق في مجال الدفاع التجاري من بينها الشكل القانوني لهيكل الهيئة المذكورة.

ويجدر التذكير أنه تم التوصل الى توفير مساعدة فنية في شكل دعم فني من التحالف العالمي لتسهيل التجارة عبر خبير مختص يتولى تأمين تكوين لفائدة إطارات الهيئة والمتعاملين الاقتصاديين خلال شهر أكتوبر 2021 كما تم استيفاء بعض قواعد البيانات مقابل عدم تسجيل تقدم في قواعد بيانات أخرى لأسباب مختلفة هذا إضافة إلى عدم تركيز نظام الإنذار المبكر لغياب مصادر التمويل لحد الآن.

وتم خلال سنة 2022 إعداد مشروع أمر يتعلق بضبط مشمولات، تركيبة وطرق سير الهيئة العامة للدفاع التجاري بوزارة التجارة وتنمية الصادرات وتمت إحالته إلى مصالح رئاسة الحكومة التي أحالته بدورها إلى مصالح وزارة المالية والمحكمة الإدارية لإبداء الرأي واتسمت سنة 2022 بتبادل الأراء بين الجهات المعنية حول مشروع الأمر المذكور.كما تم خلال السنة الحالية (2023) إعداد مشروع جديد في الغرض على ضوء أراء الجهات المتدخلة وإحالته مع ترجمته ووثيقة شرح الأسباب من جديد على مصالح مستشار القانون والتشريع لدى رئاسة الحكومة بتاريخ 12 ماي 2023 في انتظار برمجته لمصادقة مجلس الوزراء.

ومن المؤمل أن ترتفع هذه النسبة خلال سنة 2023 والسنوات التي تليها لترتفع الى مستوى 85% سنة 2024 و100% سنة لعدة اعتبارات من أهمها:

-إحالة مشروع الأمر المتعلق بضبط مشمولات، تركيبة وطرق سير الهيئة العامة للدفاع التجاري إلى مصالح مستشار القانون والتشريع لدى رئاسة الحكومة في انتظارعرضه للمصادقة على مجلس الوزراء

-التقدم في إنجاز قواعد بيانات وبرامج تكوين لفائدة المحققين والمؤسسات ،

- عقد إتفاقيات شراكة مع سلطات التحقيق الأجنبية والمنظمات الدولية

-دراسة العرائض وإنجاز تحقيقات الدفاع التجاري ومتابعة تنفيذ الإجراءات المتخذة في المجال

-رقمنة دراسة العرائض

3. تحديد أهم النقائص (limites) المتعلقة بالمؤشر:

- ضرورة تنقيح النصوص القانونية المنظمة لمشمولات وزارة التجارة وللتنظيم الهيكلي المتعلق به.

بطـاقة المـؤشـــر: نسبة العرائض المتعلقة بالدفاع التجاري مقارنة بإجمالي العرائض المقدمة

رمز المؤشر: 2.2.2

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر:** حماية المنتوج الوطني والدفاع عن الصادرات
2. **تعريفالمؤشر:** يتعلق هذا المؤشر بتحليل استفادة المؤسسات المحلية وخاصة منها المؤسسات المصنعة ببرامج التكوين والتعريف وانفتاح الجهاز الجديد في مجال التصدي للممارسات غير المشروعة عند التوريد وتطور ثقافة الاستفادة من الاليات الحمائية من طرف هاته المؤسسات.
3. **طبيعة المؤشر:** مؤشر نجاعة (efficacité socio-économique
4. **نوع المؤشر:** مؤشر نتائج (ind de résultats)
5. **المؤشر في علاقة بالنوع الاجتماعي:**(غير مراعي للنوع الاجتماعي)

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. **طريقة احتساب المؤشر (Formule):** عدد العرائض المتعلقة بطلب الاستفادة من اليات الدفاع التجاري / العدد الجملي للعرائض
2. **وحدة المؤشر:** نسبة
3. **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:** المراسلات والعرائض الواردة من طرف إدارة الإجراءات الوقائية والحماية ضد الممارسات غير المشروعة عند التوريد
4. **تاريخ توفّر المؤشر: عند الطلب**
5. **القيمة المستهدفة للمؤشر(Valeur cible de l'indicateur):**85% سنة 2023
6. **المسؤول عن المؤشر بالبرنامج:** مدير الإجراءات الوقائية والحماية ضد الممارسات غير المشروعة عند التوريد

III- قراءة في نتائج المؤشر

1. **سلسلة النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر:**

مؤشرقيس الأداء	الوحدة	إنجازات	2023	تقديرات		
		2022		2024	2025	2026
نسبة العرائض المتعلقة بالدفاع التجاري مقارنة بإجمالي العرائض المقدمة	نسبة%	9	20	30	35	40

2. تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

تم خلال سنة2023 تلقي مجموعة من العرائض من مؤسسات صناعية تونسية تتعلق أساسا بطلب الاستفادة من إجراءات حماية تجاه منتجات أجنبية موردة ألحقت ضررا مباشرا بالمؤسسات المذكورة.

غير أن دراسة هذه العرائض بينت أنها تفتقد في أغلبها اما للمؤيدات الجدية التي تبرر اتخاذ إجراءات حمائية لصالحها أو لعدم متابعتها من طرف نفس المؤسسات العارضة.

رغم ذلك فمن المؤمل، بعد التقدم بأشواط كبيرة في انجاز جهاز تحقيق في مجال الدفاع التجاري، تسجيل ارتفاع في نسبة العرائض المتعلقة بالدفاع التجاري مقارنة بإجمالي العرائض المقدمة.

3. تحديد أهم النقائص (limites) المتعلقة بالمؤشر:

- صعوبة في إرساء الثقة بين الإدارة والمتعاملين الاقتصاديين
- إمكانية وجود معارضة من طرف المؤسسات الموردة

برنامج القيادة والمساندة

بطاقة مؤشر الآداء:نسبة تنفيذ قرارات وتوصيات لجان القيادة ذات الأولوية

رمز المؤشر: 9-1-1

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر**: تحسين حوكمة مهمة التجارة وتنمية الصادرات
2. **تعريف المؤشر:** متابعة تنفيذ قرارات وتوصيات6مجالس ولجان قيادة الآتي ذكرها: المجلس الوطني للتجارة الخارجية / المجلس الوطني للتجارة / برنامج تأهيل مسالك التوزيع / مشروع إحداث المنطقة الحرة ببن قردان / مشروع التصرف في الميزانية حسب الأهداف / اللجنة الفرعية للتزويد والأسعـــار (تسمى مؤشرات فرعية)
3. **طبيعة المؤشر:** (مؤشر فاعلية / مؤشر نجاعة / مؤشر جودة): مؤشر فاعلية
4. **نوع المؤشر:** مؤشر نتائج
5. **المؤشر في علاقة بالنوع الاجتماعي:** مراعي للنوع الاجتماعي

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. **طريقة احتساب المؤشر (Formule):**مجموع معدلات نتائج 6 مؤشرات فرعية / 6.

ويتم إحتساب معدل نتائج المؤشرالفرعي = مجموع نسب القرارات والتوصيات المنجزة / عدد القرارات والتوصيات التي تم إقرارها.

2. **وحدة المؤشر:** نسبة
3. **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:** محاضر جلسات لجان المتابعة والتقييم ومقرري اللجان المذكورة وتقارير اللجان الفنية المنبثقة عن المجالس
4. **تاريخ توفّر المؤشر:** بداية كل سنة
5. **القيمة المستهدفة للمؤشر (Valeur cible de l’indicateur):**80% سنة 2026
6. **المسؤول عن المؤشر بالبرنامج:** جمال الدين الفـاهم (رئيس وحدة التصرف في الميزانية حسب الأهداف).

III- قراءة في نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

مؤشرقيس الأداء	الوحدة	الإنجازات	2023	التقديرات		
		2022		2024	2025	2026
نسبة إنجاز قرارات وتوصيات لجان القيادة ذات الأولوية	نسبة%	60.5	64	70	75	80

2. تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

بلغت نسبة إنجاز المؤشر 60.5% وقد ساهمت العوامل التالية في بلوغ هذه النتيجة:

1/**قرارات المجلس الوطني للتجارة الخارجية** :تقدر نسبة التقدم في إنجاز توصيات المجلس الوطني للتجارة الخارجية المنعقد بتاريخ 14 فيفري 2022 بـــــ 50% تتعلق بمتابعة بعض العرائض والتوصيات المنبثقة عن الهيئة المكلفة بإحكام التصرف في الواردات وسبل دفع الصادرات لاسيما اعتماد نظام مراقبة قبلية على عمليات توريد مجموعة من المنتجات الاستهلاكية واتخاذ إجراءات تعريفية من خلال الرفع في المعاليم الديوانية على مجموعة من المواد الإستهلاكية بمقتضى قانون المالية لسنة 2022 وتشديد إجراء المراقبة الفنية عند التوريد للحد من ظاهرة التوريد العشوائي، إلى جانب فرض التسجيل المسبق للمصانع المؤهلة لتصدير منتجاتها نحو السوق التونسية ومتابعة التوصيات المنبثقة عن الهيئة المكلفة بتسهيل إجراءات التجارة الخارجية: لاسيما رقمنة بعض الإجراءات ذات العلاقة بالامتيازات الجبائية الممنوحة للشركات المصدرة على غرار رقمنة VISA D'EXPORT والمراقبة الفنية عند تصدير المنتجات الغذائية المحولة ويجري العمل على استكمال بقية الإجراءات. وكذلك متابعة التوصيات المنبثقة عن الهيئة المكلفة ببرنامج المعارض والتظاهرات بالخارج.

2/ **قرارات المجلس الوطني للتجارة**: تم تسجيل نسبة نتائج تقدر بـ 55 % بالنسبة لسنة 2022 تتعلق بتكثيف الاستعدادات لشهر رمضان وإصلاح قطاع المعارض لاسيما إعداد مشروع نص قانوني وترتيبي ينظم هذا القطاع وإعادة النظر في تركيبة المجلس الوطني للتجارة ودوريته.

3/**التقدم في إنجاز برنامج تأهيل مسالك توزيع منتوجات الفلاحة والصيد البحري**:تم تسجيل نسبة إنجاز 38% ويعود ذلك إلى إعلان طلب العروض المتعلّق بدراسة التنفيذ الفني والمالي للقاعدة التجاريّة بباجة غير مثمر وذلك لمرّتين متتاليتين سنتي 2021 و2022 وتم إعلان طلب عروض ثالث وسيتم عرضه على لجنة الصفقات الوزارية في حين دراسة القسط الثاني لتأهيل مسالك توزيع منتوجات الفلاحة والصيد البحري تمت المصادقة على

المرحلة الأولى منها والمتعلقة بالتشخيص كما تم إنجاز المرحلة الثانية المتعلقة بتحديد التوجهات الكبرى وسيتم عرضها على لجنة القيادة للمصادقة أما في مايتعلق بالدراسات التي يتم إنجازها من طرف مالكي المشاريع فيتم متابعتها مع الأطراف المعنية على غرار القاعدة التجارية بسيدي بوزيد مع شركة إنتاج الوسط التي تم استكمالها وإنجاز سوق الإنتاج للقوارص بمنزل بوزلفة وأسواق الإنتاج للتمور بكل من قبلي وتوزر مع البلديات المعنية

4/ التقدم في إنجاز مشروع إحداث المنطقة الحرة ببن قردان: تم تسجيل نسبة إنجاز 65% ويعود ذلك على تأخر في إستكمال البنية الأساسية الخارجية المتعلقة بربط موقع المشروع بالشبكات العمومية (الماء والكهرباء والتطهير) والتهيئة الداخلية وإجراءات تكوين الشركة التي ستشرف على المشروع كما تم إعداد مشروع تنقيح للأمر الحكومي عدد 2017/346 المتعلق بإسناد الديوان التونسي للتجارة الامتيازات المنصوص عليها بالفصل 52 من مجلة تشجيع الاستثمارات وإعداد فيلم تسويقي للمشروع وإدراج حوافز مالية وجبائية لفائدة المناطق الحرة التجارية ضمن المرسوم عدد 2022/68.

5/قرارات اللجنة الفرعية للتزويد و الأسعار:تم تسجيل نسبة إنجاز 100% ويعزى هذا التطور في الإنجاز بصفة خاصة إلى تحسين نوعية البرمجة وآلياتها وإقرار جملة من البرامج الرقابية الخصوصية و الاستعجالية المتواصلة على مدار السنة، الرفع من نسبة تسخير الفرق الرقابية وتطوير العمل المشترك مع المصالح الأمنية بما مكن من تجنيد إمكانيات إضافية، تحسين آليات المتابعة بتوسيع العمل بالتطبيقة الإعلامية للمراقبة الاقتصادية ووضع برامج خصوصية للإشراف المباشر على توزيع المواد المدعمة وتوجيهها نحو المناطق الريفية والشعبية،

6/قرارات لجنة قيادة مشروع التصرف في الميزانية حسب الأهداف: تم تسجيل نسبة إنجاز 70 بالمائة ويعود ذلك إلى إستكمال سلسلة المسؤوليات (تعيين رؤساء البرامج والبرامج الفرعية والوحدات العملياتية) وتفعيل حوار التصرف والانطلاق في إعداد مواثيق التصرف للبرامج وتثبيت إطار الأداء والعمل على إحترام آجال إعداد وثائق الأداء ومواصلة تركيز نظام الرقابة الداخلية وإنجاز مخطط التكوين وإعداد وتحيين البرنامج السنوي للنفقات .

3. تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر:

ارتباط إنجاز عديد التوصيات بهياكل خارجية أخرى على غرار وزارات الفلاحة والنقل والصناعة والمالية (الديوانة) والشؤون المحلية والداخلية والصحة والهياكل المهنية الوطنية UTICA UTAP / وتفاوت في نسب إنجاز التوصيات / تأخر في استكمال إنجاز بعض الدراسات وإصدار النصوص القانونية ذات العلاقة/ عدم إتمام المفاوضات مع الشركاء الاقتصاديين (اتفاقيات تبادل حر) / صعوبة إيجاد التمويل اللازم لبعض الأنشطة والمشاريع في ظل الضغوطات التي تشهدها الموازنة العمومية / نقص في الامكانيات البشرية والمادية/ طول إجراءات طلبات العروض وإنجاز الدراسات / غياب آليات لتقييم نجاعة وفاعلية الأنشطة المتعلقة بإنجاز التوصيات.

بطاقة مؤشر الأداء: تطورعدد الزيارات للمواقع الإلكترونية الرسمية

رمز المؤشر:.9-1-2

1 الهدف الذي يرجع إليه المؤشر:تطوير حوكمة المهمة

2. تعريف المؤشر:

يتمثّل المؤشر في المعدل العام للنسب المائوية الخاصة بتطوّر زوّار موقع واب الوزارة فضلا عن عدد محبي الصفحة الرسمية للوزارة على موقع التواصل الاجتماعي فايسبوك وكذلك عدد عمليات البحث عن مقر الوزارة على جوجل بيزنس.

3. طبيعة المؤشر: مؤشر فاعلية (efficience).

4. نوع المؤشر :مؤشر نتائج

.المؤشر في علاقة بالنوع الاجتماعي: مؤشر مراعي للنوع الاجتماعي

II-التفاصيل الفنية للمؤشر

1.طريقة احتساب المؤشر (Formule):احتساب المؤشر بناءا على المعطيات التي توفرها خدمة تحليلات جوجل (Google Analytics) المدرجة بموقع واب الوزارة والتي تهدف إلى تعقب حركة زوار موقع الواب، بالإضافة لهذا يوفر موقع التواصل الاجتماعي فايسبوك إحصائيات حول عدد محبي الصفحة. كما يوفر جوجل بيزنس معطيات حول عدد الأشخاص الذين قاموا بالبحث عن مقر الوزارة على خرائط Google وعدد الذين تمكّنوا بفضله من الاتصال هاتفيا بالوزارة أو زيارة موقع وزاب الوزارة. يقع إحتساب التطوّر السنوي للمؤشر.

2 .وحدة القيس : نسبة مئوية.

3. مصدر المعطيات الأساسية لاحتسابه:

يتمّ احتساب المؤشر بناءا للمعطيات التي توفرها خدمة تحليلات جوجل (Google Analytics) المدرجة بموقع واب الوزارة والتي تهدف إلى تتعقب حركة زوار موقع الواب، بالإضافة لهذا يوفر موقع التواصل الاجتماعي فايسبوك إحصائيات حول عدد محبي الصفحة. كما يوفر جوجل بيزنس معطيات حول عدد الأشخاص الذين قاموا بالبحث عن مقر الوزارة على خرائطGoogle وعدد الذين اتصلوا بفضله هاتفيا بالوزارة أو زيارة موقع وزاب الوزارة.

4. تاريخ توفر المؤشر:بصفة يومية وكل ثلاثية كأقصى حد

يتوفر المؤشر بصفة يوميا وعلى مدى ثلاثة أشهر أقصى تقدير، وفي هذا الخصوص يستوجب تسجيل المتابعة الشهرية للمؤشر حتى يتسنى تركيز قاعدة بيانات شهرية للفترة المنقضية.

5 القيمة المستهدفة للمؤشر (Valeur cible de l'indicateur):

عموما فإن تطوّر القيمة المستهدفة مرتبطة بعديد العوامل الخارجية تخصّ المستجدات الوطنية او المواضيع التي يقع متابعتها فضلا عن الشريحة المهنية المستهدفة والتي لها علاقة مباشرة بأنشطة الوزارة، كما ان الوزارة لا تعتمد على الحلول المدفوعة للرفع من عدد الزوار او عدد المتابعين، لذا فإن اعتماد سياسة اتصالية رقمية ومتواصلة يضمن من دوره تسجيل ارتفاع في المؤشر.

6. المسؤول عن متابعة المؤشر بالبرنامج :خباب الحذري، مدير تنمية التجارة الإلكترونية والاقتصاد اللامادي،55112689/ khabbab.hadhri@tunisia.gov.tn

lll. قراءة في نتائج المؤشر

1.سلسلة النتائج الإنجازات والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

مؤشر قيس الأداء	الوحدة	الإنجازات	2023	التقديرات		
		2022		2024	2025	2026
أ1- عدد الزيارات لموقع واب الوزارة www.commerce.gov.tn	نسبة مئوية	25	16	18	10	25
أ2- عدد محبي الصفحة الرسمية الخاصة بالوزارة أ3- على موقع التواصل الاجتماعي فايسبوك www.facebook.com/MCDE.TUNISIE	نسبة مئوية	10	9	7	9	10
عدد عمليات البحث عن مقر الوزارة	نسبة مئوية	7	25	20	25	7
المعدّل العام		13.8	16.8	14.8	14.8	13.8

2. تحليل النتائج والتقديرات:

يجدر بالذكر أنّ تطوّر المؤشرات المشار إليها اعلاه تمّ بشكل طبيعي، وهو تفاعل مباشر لزوّار المواقع الإلكترونية الرسمية لوزارة التجارة وتنمية الصادرات، حيث ان عدد الزوّار مرتبط بجودة موقع الواب لتحسين ظهور موقع إلكتروني على نتائج محركات البحث (référencement) بالإضافة إلى وتيرة ونوعيّة النشريات على موقع التواصل الاجتماعي.

3.تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر:

– تشتت على مستوى إدارة مختلف القنوات المواقع الإلكترونية الرسمية وهو ما يشكّل عائق على مستوى متابعة هذا المؤشر.

– عدم توفر المعطيات الخاصة بعدد الزوار على مختلف للمواقع الإلكترونية الرسمية للوزارة إلاعلى مدى ثلاثة أشهر كأقصى تقدير وهو ما يستوجب تسجيل المتابعة الشهرية للمؤشر ليتسنى تركيز قاعدة بيانات للفترات المنقضية.

– إعتماد يستوجب اعتماد إستراتيجية متناسقة لحسن استعمال قنوات التواصل الإعلامي للوزارة خاصّة من خلال إيلاء الأهمية اللازمة لموقع الواب واستعمال مواقع التواصل الاجتماعي كوسيلة إضافية لنشر محتوى موقع الواب وليس كقناة رسمية للتواصل مع مختلف المتعاملين مع الوزارة.

بطاقة مـؤشـــر الأداء: نسبة استهلاك اعتمادات الأجور مقارنة بالتقديرات

رمز المؤشر:9/ 2 / 1

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر:** تحسين التصرف في الموارد البشرية
2. **تعريفالمؤشر:** يتعلق المؤشربيان مدى التحكم في الموارد البشرية من حيث الكلفة المحملة على الميزانية وذلك بقياس التباين بين التقديرات والإنجازات المتعلقة بالاعتماداتالمرصودةلقسمالتأجير.
3. **طبيعة المؤشر:** مؤشر فاعلية
4. **نوع المؤشر:** مؤشر نتائج (indicateur des résultats)،
5. **المؤشر في علاقة بالنوع الاجتماعي:** مؤشر غير مراعي للنوع الاجتماعي.

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. **طريقة احتساب المؤشر:**

(الاعتماداتالمنجزةلكتلةالتأجير / الاعتماداتالمرصودةلقسم التأجير*) 100

2. **وحدة المؤشر:** نسبة
3. **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:** مصلحة الدفوعات
4. **تاريخ توفّر المؤشر:**شهر فيفري من كل سنة
5. **القيمة المستهدفة للمؤشر:** 100.3 % سنة 2024
6. **المسؤول عن المؤشر بالبرنامج:** الإدارة الفرعية للميزانية

III- قراءة في نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

مؤشر قيس الأداء	الوحدة	الإنجازات	2023	التقديرات		
		2022		2024	2025	2026
نسبة استهلاك اعتمادات الأجور مقارنة بالتقديرات	نسبة%	97.1	100.5	100.3	100.2	100

2. تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

بلغت جملة نفقات الأجور المتعهد بها لسنة 2022 ماقيمته 48,243 م.د صرف منها مايقارب مبلغ 47 ,979 م.د مقابل 49,412 م.د مرسمة بقانون المالية الأصلي أي بنسبة انجاز تناهز97%(99.41 %سنة 2021)

وقد تم تقدير إنجازات سنتي 2024و2025 بنسبة تفوق 100 %وذلك تبعا لاعتزام تعبئة الموارد البشرية خلال السنة المالية عن طريق آلية الإنتداب الخارجي أو تسوية وضعيات عملة الحضائر وسيشهد تنفيذ كتلة الأجور استقرارا ليبلغ 100 %سنة 2026 وذلك بمزيد احكام عملية إعداد التقديرات.

3. تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر:

يتم ضبط التقديرات المتعلقة بالحاجيات من اعتمادات التأجير طبقا للمعطيات المتوفرة عند إعداد الميزانية في حين أن الوضعيات الإدارية والمالية لبعض الأعوان غير ثابتة ومتغيرة خلال السنة وهو ما يصعب عملية تحديد الحاجيات الفعلية من الاعتمادات بالدقة اللازمة أيضا لا يمكن تحديد كلفة تأجير الأعوان المزمع انتدابهم في إطار تسوية وضعيات باعتبار وأن الملف تحت تصرف مصالح رئاسة الحكومة.

بطاقة مـؤشـــر الأداء: نسبة المنتفعين بالدورات التكوينية ذات الأولوية

رمز المؤشر:**9/ 2 /2**

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر:** تحسين التصرف في الموارد البشرية
2. **تعريفالمؤشر:** يبين هذا المؤشر مدى تغطية الدورات التكوينية للعدد الجملي للأعوان خلال السنة
3. **طبيعة المؤشر:** مؤشر نجاعة.
4. **نوع المؤشر:** مؤشر نتائج (indicateur des résultats)
5. **المؤشر في علاقة بالنوع الاجتماعي:** مؤشر غير مراعي للنوع الاجتماعي.

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. **طريقة احتساب المؤشر:**

عدد المشاركين في الدورات التكوينية ذات الأولوية / العدد الجملي للأعوان

2. **وحدة المؤش**
3. **ر:** نسبة
4. **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:** مصلحة الأعوان
5. **تاريخ توفّر المؤشر:** موفى السنة
6. **القيمة المستهدفة للمؤشر**: 80% سنة2024
7. **المسؤول عن المؤشر بالبرنامج:** الإدارة الفرعية للتصرف في الموارد البشرية.

III- قراءة في نتائج المؤشر

1.سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

مؤشر قيس الأداء	الوحدة	الإنجازات	2023	التقديرات		
		2022		2024	2025	2026
نسبة المنتفعين بالدورات التكوينية ذات الأولوية	نسبة%	68.1	78	80	80	85

1. تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

بلغت نسبة الإنجاز سنة 2022 ما يقارب68% مقابل استهداف 75% من المنتفعين بالدورات التكوينية كتقديرات أولية ويعود ذلك إلى عدم استكمال برنامج التكوين لأسباب مرتبطة بالمكونين.

بالنسبة للسنوات 2024- 2026 سيتم العمل على الترفيع التدريجي في نسبة المنتفعين بالتكوين وذلك بعد الترفيع في الاعتمادات المرصودة وبلورة برنامج خصوصي في مجال تنمية القدرات.

2. تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر:

- غياب المعطيات المتعلقة بالتقييم الحيني الذي يعتبر ضروريا أو التقييم البعدي (évaluation à froid)وذلك لتقدير مدى اسهام هذا المؤشر في تطوير مؤهلات الأعوان وبلوغ الهدف المتعلق بالغرض.
- عدم اعتماد تطبيقة خاصة بالتكوين تتضمن جميع المعطيات الإحصائية الضرورية وأسماء المنتفعين بالتكوين موزعين حسب مركز العمل والصنف والجنس.

بطاقة مـؤشـــر الأداء: نسبة الإناث المنتفعات بالتكوين

رمز المؤشر:9/ 2 /3

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر:** تحسين التصرف في الموارد البشرية
2. **تعريفالمؤشر:**يبين هذا المؤشر مدى تمثيل النساء في الدورات التكوينية من العدد الجملي للأعوان خلال السنة
3. **طبيعة المؤشر:**مؤشر فاعلية.
4. **نوع المؤشر**: مؤشر نتائج (indicateur des résultats)،
5. **المؤشر في علاقة بالنوع الاجتماعي:** مؤشر مراعي للنوع الاجتماعي

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. **طريقة احتساب المؤشر:**

(عدد الإناث المنتفعات بالتكوين / العدد الجملي للإناث بالوزارة) * 100

2. **وحدة المؤشر:** نسبة
3. **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:** مصلحة الأعوان
4. **تاريخ توفّر المؤشر:** موفى السنة
5. **القيمة المستهدفة للمؤشر:** 85% سنة 2024
6. **المسؤول عن المؤشر:** الإدارة الفرعية للتصرف في الموارد البشرية.

III- قراءة في نتائج المؤشر

1. **سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر**

مؤشر قيس الأداء	الوحدة	إنجازات	2023	تقديرات		
		2022		2024	2025	2026
نسبة الإناث المنتفعات بالتكوين	نسبة%	86	80	85	90	92

2.تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

بلغت نسبة الإناث المنتفعات بالتكوين سنة 2022: 86% وهي نسبة انجاز فاقت التقديرات وذلك بـ 10 نقاط مائوية (76%) نظرا لتسجيل نسبة حضور هامة باعتبار اعتماد التكوين عن بعد وتحفيز المعنيات بأهمية المحاور المقترحة.

تستهدف المهمة نسبة مشاركة في حدود 92% سنة 2026 للإناث باعتبار ارتقاء هذا الصنف من الأعوان إلى تقلد مهام قيادية في جميع مستويات الهياكل المنتمية لها في إطار مقاربة المساواة وتكافؤ الفرص بين الجنسين.

3- تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر:

- انخراط نسبي لمختلف الهياكل الإدارية

- محدودية الإمكانيات المادية

بطاقة مـؤشـــر الأداء: نسبة تنفيذ الميزانية مقارنة بالتقديرات

رمز المؤشر:9/ 3 /1

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر**: ضمان ديمومة الميزانية وتحسين التصرف في الموارد المالية
2. **تعريفالمؤشر**: يبين هذا المؤشر الفارق بين ماتم تنفيذه من التعهدات المالية وما تم برمجته خلال السنة وهو يعكس مدى التحكم في قيادة تجسيم البرمجة وواقعية البرمجة مقابل الأهداف المرسومة.
3. **طبيعة المؤشر:**مؤشر نجاعة
4. **نوع المؤشر:** مؤشر نتائج (indicateur des résultats)،
5. **المؤشر في علاقة بالنوع الاجتماعي:**مؤشر غير مراعي للنوع الاجتماعي

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. **طريقة احتساب المؤشر:** إنجازاتالميزانية / تقديراتالميزانية.
2. **وحدة المؤشر:** نسبة.
3. **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:** مصلحة الميزانية.
4. **تاريخ توفّر المؤشر:** الثلاثي الأول من السنة.
5. **القيمة المستهدفة للمؤشر:** 98.2% سنة 2024
6. **المسؤول عن المؤشر:** الإدارة الفرعية للميزانية

III- قراءة في نتائج المؤشر

1.سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

مؤشر قيس الأداء	الوحدة	الإنجازات	2023	التقديرات		
		2022		2024	2025	2026
نسبة تنفيذ الميزانية مقارنة بالتقديرات	نسبة%	98.5	97.7	98.2	98.7	99.2

2.تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

بلغت إنجازات سنة 2022دون اعتبار نفقات التدخل 98.5 % مقابل نسبة مستهدفة بـ 97%ويمثل قسم التدخلات العنصر الأساسي الذي مكن من تجاوز التقديرات من حيث مستوى الإنجازات إذ بلغت نسبة التنفيذ بهذا القسم: 87%.

هذا، ومن المؤمل أن تبلغ هذه النسبة 99.2% سنة 2026 وذلك مع مزيد احكام عملية تقدير الآجال المرتبطة بنسق انجاز مختلف مكونات بعض المشاريع أو البرامج والإشراف عليها، هذا بالإضافة إلى استغلال موارد صناديق الخزينة خلال السنوات القادمة والتي عادة ما تكون فيها نسبة تنفيذ الاعتمادات المرسمة بالميزانية مهمة.

3.تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر:

صعوبة التحكم في تنفيذ اعتمادات مشاريع البنية التحتية للمهمة بالجهات حيث تعهد هذه الأخيرة إلى المجالس الجهوية وبالتالي فإن التحكم في تنفيذ هذه الاعتمادات لا يرتبط مباشرة أو بصفة فعلية بالمصالح المالية والفنية المركزية.

بطاقة مـؤشـــر الأداء: نسبة الاعتمادات المخصصة لبرنامج القيادة والمساندة مقارنة بميزانية المهمة

رمز المؤشر:9/ 3 /2

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر:** ضمان ديمومة الميزانية وتحسين التصرف في الموارد المالية
2. **تعريفالمؤشر:** يمكن أن يعكس هذا المؤشر مدى مساهمة البرنامج في الكلفة الثابتة اللازمة لتحقيق أهداف المهمة بشكل عام.
3. **طبيعة المؤشر:** مؤشر نجاعة
4. **نوع المؤشر:** مؤشر نتائج (indicateur des résultats)،
5. **المؤشر في علاقة بالنوع الاجتماعي:** مؤشر غير مراعي للنوع الاجتماعي

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. **طريقة احتساب المؤشر:**

الاعتمادات المخصصة لبرنامج القيادة والمساندة /جملة تقديراتميزانية المهمة

2. **وحدة المؤشر:** نسبة
3. **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:** مصلحة الميزانية
4. **تاريخ توفّر المؤشر:** الثلاثي الأول من السنة
5. **القيمة المستهدفة للمؤشر:** 21% سنة 2024.
6. **المسؤول عن المؤشر بالبرنامج:** الإدارة الفرعية للميزانية.

I- قراءة في نتائج المؤشر

1. **سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر**

مؤشر قيس الأداء	الوحدة	الإنجازات	2023	التقديرات		
		2022		2024	2025	2026
نسبة الاعتمادات المخصصة لبرنامج القيادة والمساندة مقارنة بميزانية المهمة	نسبة%	22	22.5	21	20.3	20.8

2. تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

بلغ مستوى الاعتمادات المخصصة لبرنامج القيادة والمساندة خلال سنة 2022 ما نسبته22%إلا أنها ستشهد نسقا تنازليا بداية من سنة 2024 لتصل إلى 20.3 % سنة 2025 ويفسر ذلك بانخفاض قيمة الاستثمارات بالمهمة خلال السنوات الثلاث القادمة لتسجل نسبة تطور سلبية في حدود 5.7% (الاقتصار على استكمال تنفيذ المشاريع المتواصلة والتي دخلت حيز التنفيذ بداية من سنة 2022) .بالإضافة إلى كلفة تأجير الأعوان التي من المنتظر أن تشهد ارتفاعا خلال السنوات القادمة باعتبار برنامج الإنتدابات الذي سيتركز أساس على برنامج التجارة الداخلية.

بطاقة مـؤشـــر الأداء: تكلفة التسييرللعون الواحد

رمز المؤشر:9/ 3 /3

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر:** ضمان ديمومة الميزانية وتحسين التصرف في الموارد المالية
2. **تعريفالمؤشر:** كلفة التسيير لكل عون تعكس مدى فاعلية المهمة مقارنة بحجم وأهمية الأنشطة
3. **طبيعة المؤشر:** مؤشر فاعلية
4. **نوع المؤشر:**مؤشر نتائج (indicateur des résultats)،
5. **المؤشر في علاقة بالنوع الاجتماعي:** مؤشر غير مراعي للنوع الاجتماعي

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. **طريقة احتساب المؤشر:** الموارداالمخصصةللتسيير / عددالأعوانالمعنيين
2. **وحدة المؤشر:** عدد.
3. **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:** مصلحة الميزانية.
4. **تاريخ توفّر المؤشر:** الثلاثي الأول من السنة.
5. **القيمة المستهدفة للمؤشر:** 7755 د سنة 2024
6. **المسؤول عن المؤشر بالبرنامج:** الإدارة الفرعية للميزانية.

I- قراءة في نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

مؤشرالأداء:	الوحدة	الإنجازات	2023	التقديرات		
		2022		2024	2025	2026
تكلفة التسيير للعون الواحد	عدد (د)	6566	8346	7755	6808	6485

2.تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

بلغت الكلفة سنة 2022: 6566 د مقابل 6779 د كقيمةمستهدفة بفارق حوالي

- 213 د%أي بنسبة – 3 % وذلك لعدة اعتباراتمنها بالأساس التحكم في استغلال الموارد والتقيد بالبرمجة السنوية للنفقات قدر الإمكان.

من المنتظر أن تشهد الكلفة تطورا في اتجاه التخفيض سنة 2024 وذلك نظرا للزيادة المنتظرة في عدد الأعوان المباشرين إلا أنه سيتم العمل على التقليص قدر الإمكان من الارتفاع المشط للكلفة وجعلها تتناسب وحجم تطور النشاط الرقابي بصفة مباشرة أو غير مباشرة.

2. تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر:

من الأجدى أن يتم تحديد طبيعة النفقة ذات العلاقة المباشرة بكلفة التسيير الراجعة للعون الواحد حيث أنه من الممكن أن يتم اعتبار بعض النفقات ضمن هذا المؤشر ذات مبالغ مهمة والتي ليست في علاقة مباشرة بتدخلات لفائدة الأعوان لوجستيا.

تسوية المتخلدات تطرح اشكالا من حيث تحديد الكلفة الحقيقية الراجعة لسنة التصرف المعنية.

بطاقة مـؤشـــر الأداء: نسبة تطوّر عدد مواقع التجارة الالكترونية

رمز المؤشر: 1/ 4/9

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: تطوير** نشاط التجارة الالكترونية.
2. **تعريفالمؤشر:** تعبّر نسبة تطوّر عدد مواقع التجارة الالكترونية المنخرطة في منظومات الدفع الإلكتروني عن مدى تقدّم هذا النشاط واقبال المستهلك التونسي على الشراء على الخط وكذلك رغبة المؤسسات التونسيّة في اعتماده كأداة أساسية لتنمية وتعصير القطاع التجاري، مع أهمية الإشارة إلى أن هذا المؤشر يعكس مدى مساهمة المهمة في التأطير والاندماج في الاقتصاد الرقمي.
3. **طبيعة المؤشر: مؤشر فاعلية**
4. **نوع المؤشر:(مؤشر نتائج (indicateur des résultats)**
5. **المؤشر في علاقة بالنوع الاجتماعي:** مؤشر غير مراعي للنوع الاجتماعي

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. **طريقة احتساب المؤشر:**

(عدد مواقع التجارة الالكترونية للسنة (n) - عدد مواقع التجارة الالكترونية للسنةn-1())/عدد مواقع التجارة الالكترونية للسنة (n-1) *100

2. **وحدة المؤشر:** نسبة مئوية.
3. **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:** إدارة التجارة الإلكترونية والاقتصاد اللامادي.
4. **تاريخ توفّر المؤشر:** الثلاثي الأول من السنة.
5. **القيمة المستهدفة للمؤشر:** 50% خلال سنة 2026
6. **المسؤول عن المؤشر بالبرنامج:** مدير تنمية التجارة الإلكترونية والاقتصاد اللامادي،

III- قراءة في نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

مؤشر قيس الأداء	الوحدة	إنجازات	2023	تقديرات		
		2022		2024	2025	2026
نسبة تطوّر عدد مواقع التجارة الالكترونية	%	10	20	30	40	50

2. تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

بلغ عدد مواقع الواب 1436 موقع تجاري وخدماتي إلى موفى سنة 2021 مسجلا نقصا بنسبة 34% مقارنة بسنة 2020 ويعود هذا التراجع نتيجة الإجراء الذي قامت به شركة نقديات تونس المتمثل في تحيين قاعدة بيانات مواقع الواب غير الناشطة.

تجدر الإشارة إلا ان هذا العدد يتجاوز بكثير العدد الفعلي لمواقع التجارة الإلكترونية والتي تعتمد طريقة الدفع عند التسليم وتفتقد الإدارة إلى الآليات اللازمة لحصرها وقد شهد نشاط مزودي خدمات اللوجستية تطوّرا هائلا خلال السنوات الأخيرة خاصة خلال جائحة كورونا.

3. تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر:

غياب آلية على مستوى وزارة التجارة وتنمية الصادرات للمتابعة الحينية لمؤشرات التجارة الالكترونية وتحديث المعطيات بصفة منتظمة ووضع النتائج والمعلومات الكافية على ذمة المستهلك والتاجر والمؤسسة وباعثي مشاريع التجارة الالكترونية.

غياب خليّة قارّة تجمع بين إطارات إدارة تنمية التجارة الالكترونيّة وإطارات الإدارة العامة للمنافسة والأبحاث الاقتصادية قصد مراقبة الأنشطة التجارية عبر المنصات الالكترونية أو عبر شبكات التواصل الاجتماعي وذلك بهدف حماية المستهلك على الخطّ والتصدي لظاهرة التجارة الالكترونية الموازية الّتي تفاقمت في السنوات الأخيرة.

بطاقة مـؤشـــر الأداء: نسبة تطوّر قيمة المعاملات التجاريّة الالكترونية

رمز المؤشر:9/ 4 /2

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر:** تطوير نشاط التجارة الالكترونية.
2. **تعريفالمؤشر: يعكس** رقم المعاملات في مجال التجارة الإلكترونية مدى قابلية الإطار التشريعي واللوجستي لاستقطاب المتدخلين في نشاط التجارة عبر المنصات الرقمية.
3. **طبيعة المؤشر: مؤشر فاعلية**
4. **نوع المؤشر:** مؤشر نتائج (indicateur des résultats)،
5. **المؤشر في علاقة بالنوع الاجتماعي:** مؤشر غير مراعي للنوع الاجتماعي

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. **طريقة احتساب المؤشر:**

(قيمة معاملات التجارة الالكترونية للسنة n – قيمة معاملات التجارة الالكترونية للسنةn-1)/قيمة معاملات التجارة الالكترونية للسنة n-1 * 100

2. **وحدة المؤشر:** نسبة مئوية.
3. **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:** إدارة التجارة الإلكترونية والاقتصاد اللامادي.
4. **تاريخ توفّر المؤشر:**الثلاثي الأول من السنة.
5. **القيمة المستهدفة للمؤشر: 65%** خلال سنة 2026.
6. **المسؤول عن المؤشر بالبرنامج:** مدير تنمية التجارة الإلكترونية والاقتصاد اللامادي،

III- قراءة في نتائج المؤشر

1. **سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر**

مؤشرقيس الأداء	الوحدة	إنجازات	2023	تقديرات		
		2022		2024	2025	2026
نسبة تطوّر قيمة المعاملات التجاريّة الالكترونية	%	44	50	55	60	65

2. تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

بناء على النتائج المسجلة سنة 2021 (30 %متوقعة) وكذلك السنوات السابقة، يتمّ تسجيل تطوّر سنوي لقيمة عمليات الدفع الإلكترونية عبر منظومتي الدفع على الخط لكل من شركة نقديات تونس والديوان الوطني للبريد، ويتوقّع أن يتواصل هذا النمو خلال السنوات المقبلة ليصل إلى 40 % بين سنتي 2024 و2025 وذلك بناء على تطوّر مناخ الاعمال الإلكترونية على الخط فضلا عن تنامي عدد الشركات الناشئة التي تعتمد على شبكة الأنترنات في إسداء خدماتها.

3. تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر:

ضرورة ان يأخذ هذا المؤشر بعين الاعتبار المبادلات الإلكترونية التي تتمّ عبر شبكات التواصل الاجتماعي عبر مزودي الخدمات اللوجستية والتي تتمّ في أغلب الحالات نقدا مع تكثيف حملات تحسيس التجار على اعتماد الدفع على الخط.

بطاقات الفاعلين العموميين

بطـاقة عدد1 : الشركة التّونسيّة لأسواق الجملة

I- التعريـــف

1. **النشاط الرئيسي:** تسيير السّوق ذات المصلحة الوطنيّة ببئر القصعة
2. **مرجع الإحداث:** إحداثالشّركة التّونسيّة لأسواق الجملة بمقتضى قانونها الأساسي المؤرّخ في 11 فيفري 1980 ولقرار الجلسة العامّة التّأسيسيّة بتاريخ 4 ديسمبر 1980 وتمّ تكليفها بتهيئة وتسيير السوق ذات المصلحة الوطنيّة ببئر القصعة تبعا للأمر عدد 125 لسنة 1985 المؤرّخ في 25 جانفي 1985.
3. **تاريخ إمضاء آخر عقد برنامج :(2007-2011)**

II- الاستراتيجية والأهداف:

1. الاستراتيجية العامة للشّركة المندرجة ضمن استراتيجية برنامج التجارة الداخليّة:

بالنظّر إلى أنّ الشركة التونسية لأسواق الجملة هي شركة خفية الإسم مدّرجة ببورصة الأوراق الماليّة بتونس وبإعتبارها فاعلا عموميا منضويا في برنامج التجارة الداخليّة ضمن برامج وزارة التجارة وتنمية الصادرات تتلخص الإستراتجيّة العامة للشركة فيما يلي:

* تطوير رقم معاملات الشركة.

* صيانة و تجديد البنية الأساسية للسوق و تعزيز الإجراءات الهيكيلية والتنظيمية المتعلقة بتحسين طرق التصّرف.

* تعزيز إجراءات حماية المستهلك و المزوّد على حدّ السواء.

* مساندة مجهودات الدولة في تعديل السّوق و التصدّي للممارسات المخلّة و الحفاظ على القدرة الشرائية.

2. أهم الأهداف الإستراتيجية المتعلّقة بالمساهمة في تحقيق آداء السياسة العموميّة:

* تطوير رقم معاملات الشركة:

- إدخال تعديلات جذرية ومتابعة يومية لعمليات البيع و التزّود بمادة الثلج،

- تحسين إجراءات التصّرف المتعلقة بالمعاملات داخل الأجنحة و الحرص على ضمان السير التنافسي عن طريق الحرص على التقيد بأوقات التزوّد بالمواد الفلاحية الطازجة و مواد الصيد البحري.

- التصريح بجميع الكميات الواردة على مربعات البيع عبر المنظومة الإعلامية قبل الإنطلاق في بيعها،

- المتابعة الأنية لعمليات البيع و الحرص على إحترام قواعد الدلالة خاصة بالنسبة لمنتوجات الصيد البحري.

- المتابعة اليومية للكميات الغير المباعة و إدراجها في حساب اليوم الموالي (فريق عمل يومي).

- إدراج حميع البيانات و المعطيات الخاصّة بالرفع الصحّي و التصريح بالخروج.

* صيانة و تجديد البنية الأساسية للسوق و تعزيز الإجراءات الهيكيلية والتنظيمية المتعلقة بتحسين طرق التصّرف.:

- السعي إلى تعصير و تحديث مصنع الثلج عبر إقتناء آلة متطورة،

- وضع برنامج لإستبدال نظام الإنارة الحالي و تحديث الشبكة بنظام غير تقليدي و ذلك بالتعاون مع وكالة التحكم في الطاقة،

- بناء مستودع لخزن صناديق التعبئة بالسوق،

*تعزيز إجراءات حماية المستهلك و المزوّد على حدّ السواء:

- تركيز مكتب للمراقبة بالفيديو (24 ساعة) و تخصيص فرق عمل بالتناوب للتدّخل الحيني و الحدّ من السرقات.

- تركيز فرق صحية بصفة دائمة لمتابعة جودة المنتوجات المعروضة للبيع و منع كل التجاوزات التي من شأنها أن تشكل خطر على صحّة و سلامة المستهلك.

- التصّدي للمخالفات المرتكبة من قبل وكلاء البيع و إتخاذ الإجراءات التي يخولها القانون في شأنها.

* مساندة مجهودات الدولة في تعديل السّوق و التصدّي للممارسات المخلّة و الحفاظ على القدرة الشرائية:

- تطوير منظومة الفوترة المتداولة حاليّا بالسوق ومساعدة هياكل الرقابة على آداء مهامهم.

- الحرص على تصدير الخبرات والمعارف الفنية للشركة إلى جلّ أسواق الجملة المتواجدة داخل أنحاء الجمهورية وخصوصا المتعلقة بنظام بيوعاتها.

3. أهم الإستثمارات والمشاريع لبلوغ هذه الأهداف والمساهمة في تحقيق آداء البرنامج:

المشروع	الهدف
إعداد دراسة لتأهيل وتطوير السّوق في إطار إستراتيجيّة عمل مستقبليّة تكون بمثابة خارطة طريق للمشاريع والبرامج المزمع القيام بها خلال السنوات القادمة	سعيا إلى الإرتقاء به إلى قطب نموذجي متكامل إنطلقت الشّركة التّونسيّة لأسواق الجملة في الإعداد للقيام بدراسة تخصّ تأهيل وتطوير السّوق تكون مخرجاتها بمثابة خارطة طريق للمشاريع والبرامج المزمع القيام بها خلال السنوات القادمة حيث تمّ إعداد كرّاس الشّروط الخاصة بهذه الدراسة عن طريق مكتب دراسات مختص بالتنسيق مع سلطة الإشراف ووزارتي الفلاحة والصناعة وكلّ الأطراف المتدخّلة بالسّوق، وتمّ الإعلان عن طلب العروض بتاريخ 20 سبتمبر 2021. ويتضمن طلب العروض المذكور مستويين إثنين: -المستوى الأول: يتعلق بتهيئة البنية التحتيّة الحالية للسوق وآليات التّصرف داخله. -المستوى الثاني: يتعلق بتطوير الخدمات التي تقدمها الشركة التونسية لأسواق الجملة. أمّا فيما يخصّ دوافع وأهداف تأهيل السوق وتطويره فتتمثّل فيما يلي: أ-دوافع التّأهيل والتّطوير: • مواكبة التّطوّرات التي تشهدها مسالك التّوزيع بالجملة لمنتجات الفلاحة والصيد البحري على المستوى العالمي، • توفّر مخزون عقّاري هام يمكن من إنجاز عمليّة التّوسعة والتّطوير (25 هكتار غير مستغلّة)، • إستغلال الموقع المتميّز للسّوق كمنصّة للتّصدير لقربه من ميناء رادس ومطار تونس قرطاج، • تواجد السّوق بمنطقة إستهلاك كبرى وقربه من مناطق الإنتاج (زغوان- نابل-منوبة-بن عروس-أريانة وبنزرت)، • توقّع تطوّر الإنتاج الفلاحي وضرورة إيجاد مسالك منظمة لإستيعابه، • ضمان الجودة وتثمين المنتجات المعروضة للبيع. ب- أهداف التّأهيل والتّطوير: • تـأهيل البنية الأساسيّة الحاليّة وتعصير آليّات

	العمل وتحسين الخدمات، • تنويع الأنشطة وإستقطاب منتجات جديدة مكمّلة للنشاط الأصلي للسّوق، • دعم المنتوج المحلي وتحويل الكميات غير المروّجة، • تطوير رقم معاملات الشّركة وخلق مصادر ثروة جديدة. علما وأنّ التّصوّرات الأوّليّة للشّركة بخصوص برنامج تطوير وإعادة هيكليّة السّوق تتضمّن إحداث فضاءات وخدمات جديدة منها: • فضاء جديد لبيع منتجات الصيد البحري، • فضاء لبيع المنتجات البيولوجية، • فضاء للتصنيف والتعليب، • فضاء لتحويل المنتجات الفلاحيّة، • فضاء لتنظيف المصطبات ووسائل اللف البلاستيكيّة، • بناء وتهيئة مقرّ جديد للإدارة، • تركيز باب ثاني بالسّوق. وبتاريخ 9 مارس 2022 صادق أعضاء المجلس على إعتبار طلب العروض عدد 2021/05 المتعلّق بدراسة تأهيل وتطوير السّوق ذات المصلحة الوطنيّة ببئر القصعة غير مثمر وإعادة نشره مع الأخذ بعين الإعتبار لتوصيات اللّجنة العليا لمراقبة وتدقيق الصفقات التي تمّ عرضه عليها بإعتبار تجاوز سقف دراسة الصفقة مبلغ 300 أد وتتمثّل توصيات اللجنة فيما يلي: مزيد توضيح المسائل التالية عند إعداد كرّاس الشروط: * موضوع الدّراسة والمهام الموكولة لصاحب الصفقة، *مكاتب الدّراسات المؤهّلة لإنجاز الصّفقة، * الإطار القانوني الذي ينظّم إنجاز المهام موضوع الصفقة. عند إعداد كرّاس الشروط والإعلان عن طلب العروض الجديد. سيتّم الأخذ بعين الإعتبار لتوصيات اللجنة العليا لمراقبة وتدقيق الصفقات عند تحيين كراس الشروط علما و أن المبلغ المرصودفي حدود (450 أد).
- تجديد شبكة الإنارة	فيإطار برنامج المؤسسة لترشيد استهلاك الطاقة الكهربائية ونظرا للكلفة المرتفعة للإنارة داخل السّوق، تعتزم الشركة التونسيّة لأسواق الجملة إستبدال نظام الإنارة الحاليّ المعتمد على تجهيزات تقليدية بنظام يعتمد أساسا على الإنارة عبر استعمال فوانيس وكاشف ضوئي من نوع "

	LED" وذلك طبقا لما جاء بالدراسة الأولى التي تمّ القيام بها بالتعاونمع وكالة التحكم في الطاقة حيث تمت المصادقة على الإنطلاق في الأشغال.
- بناء مستودع لخزن صناديق التعبئة بالسوق	إثر الحريق الذي نشب في مستودع خزن صناديق التعبئة بالسوق بتاريخ 12 سبتمبر 2017 وعلى ضوء تتالي المطالب بإعادة تهيئته وتركيزه تعتزم الشّركة إعادة بناء وتهيئة هذا المستودع لإستغلاله من جديد وذلك بمواصفات تستجيب للتّطوّرات الحاصلة في المجال بما يلبّي حاجيات السّوق. علما وأنّ الصفقة تمّ إعتبارها غير مثمرة في المرّات السّابقة.
- تركيز آلة لتبعئة الثلج	حفاظا على معايير الجودة المطلوبة وتجنبا للإكتظاظ الحاصل أثناء فترات ذروة البيع تعتزم الشركة تركيز آلة لصنع الثلج بطاقة إنتاج يوميّة تقدّر بـ 12 طن.
- تركيز مضخمات صوت بفضاءات وأجنحة السّوق	لتسهيل عملية التدخل الحينيّة.
- مواصلة تنفيذ البرنامج الخاص بتعميم نظام بيوعات الشركة التونسية لأسواق الجملة و ذلك عملا بمقتضيات المنشور عدد 58 المؤرخ في أوت 2016	- إعتماد نظام الفوترة الإلكترونيّة موحدّ لكامل أسواق الجملة داخل الجمهورية من خلال إستعمال نفس البرمجيات . - تسهيل أعمال المراقبة داخل هذه الأسواق. - تكوين قاعدة بيانات وطنية ذات مصداقية.
- صفقات بناءا على توجيهات المخطط المديري للإعلامية	- تركيز أنظمة إفتراضية و معدّات سلامة معلوماتية - تأهيل القاعة المركزية الخاصة بالشبكة الإعلامية و الحاسوب المركزي

هذا وتجدر الإشارة إلى أنّ الشركة التونسيّة لأسواق الجملة قد رسمت تصوّرات أوليّة خاصّة ببرنامج تطوير وتأهيل السوق يبقى إنجازها مرتبط بمخرجات دراسة التّي تعتزم الشّركة القيام بها على غرار:

- فضاء جديد لبيع منتجات الصيد البحري

- فضاء لبيع منتجات البيولوجية
- فضاء للتصنيف والتعليب
- فضاء لتحويل المنتوجات الفلاحية
- فضاء لتنظيف المصطبات ووسائل اللّف البلاستيكية

4. الإجراءات المصاحبة:

- تحيين النظام الدّاخلي للسّوق وذلك في إطار تأمين شفافية المعاملات التّجاريّة وسعيا إلى ضمان حقوق المنشأة.
- مراجعة الهيكل التنظيمي للشّركة وذلك في إطار تحديث آليات العمل بالمؤسسة وتماشيا مع التنقيحات المحدثة في مجال تسييروحوكمة التصرّف في المنشأت العمومّية وسعيا إلى تطوير السوق ليكون مواكبا لمستجدّات الحاصلة في مجال الجودة والرقمنة.

هذا إلى جانب

- تحيين القانون الأساسي للشركة حتى يتماشى مع التشريعات المحدثة و ذات العلاقة.

III- الميزانية على المدى المتوسط:

1- تقديرات الميزانية على المدىالمتوسط (2024-2026):

(الوحدة :1000 دينار)

البيان		إنجازات 2022	2023 المتوقع تحيّنها	التقديرات (المتوقعة)		
				2024	2025	2026
- ميزانية التصرف	الإيرادات الإستغلال	16.508	17300	18100	18700	19400
	جملة الأعباء	11.268,7	11800	12600	12950	13400
- ميزانية الإستثمار		413,6	1600	4.500	6.000	9.000

* هذا و سيتم إعادة النظر في ميزانية الإستثمار طبقا للإتفاق الذي سيقع إتخاذه مع الإدارة العامة للمساهمات بخصوص منشور رئاسة الحكومة عدد 14 بتاريخ 12 جوان 2023 حول تطبيق أحكام الفصل 61 من مجلة المحاسبة العمومية و إثر موافقة الإدارة العامة للتصّرف في الدين و التعاون المالي بوزارة المالية على مبلغ التوظيفات المالية و مدّته و طبيعته و نسبة الفائدة.

بطـاقة عدد2: الديوان التونسي للتجارة

I- التعريـــف:

1. **النشاط الرئيسي:** توريد وتزويد السوق الداخلية بالمواد الاستهلاكية الحساسة ذات الصبغة الاستراتيجية (السكر-القهوة – الشاي – الأرز).
2. **مرجع الإحداث:** المرسوم عدد 6 لسنة 1962 المؤرخ في 03 أفريل 1962.
3. **تاريخ إمضاء آخر عقد برنامج:** 05 جوان 2010.

II- الإستراتيجية والأهداف:

1. الاستراتيجية:

تأمين حاجيات السوق المحلية من بعض المواد الاستهلاكية الأساسية ذات الأثمان المتغيرة (السكر، القهوة الخضراء، الشاي والأرز) بصفة مستمرة ومنتظمة والحرص على توفير المخزون الاحتياطي الضروري من هذه المواد على مستوى مختلف الجهات.

2.الأهداف الاستراتيجية:

1. أهداف الديوان التونسي للتجارة:

- انتظامية تزويد السوق المحلية من بعض المواد الاستهلاكية ذات الأثمان المتغيرة (السكر، القهوة الخضراء، الشاي والأرز)
- تكوين المخزونات الاحتياطية الضرورية لهذه المواد بمختلف الجهات يضمن تزويد السوق باستمرار.

2. أهم الأنشطة:

- تأمين حاجيات السوق الداخلية من بعض المواد الإستهلاكية الأساسية ذات الأسعار المتغيرة (السكر، القهوة الخضراء، الشاي والأرز).
- التصرف في مخزون إستراتيجي يغطي حاجيات 2 إلى 3 أشهر إستهلاك من هذه المواد.
- المراقبة الفنية لجودة المنتوجات الغذائية المعدة للتصدير.
- متابعة كراس الشروط المتعلقة معدات النقل البري عبر الطرقات المصنعة محليا أو الموردة .
- متابعة ملف اسناد أولويات اقتناء سيارات شعبية ذات 4 خيول جباية.
- الإشراف على إنجاز مشروع المنطقة التجارية واللوجستية ببن قردان.

3. الإجراءات المصاحبة:

أ) مساندة مالية:

- تكفل الدولة بالقروض البنكية البالغة 365 م.د لدى الشركة التونسية للبنك (220 م.د) والبنك الوطني القطري (145 م.د) وإعتبارها دينا تجاها على غرار ما تم اتخاذه سنة 2011 للقرض 150م.د مما سيمكن الديوان من إيقـاف نزيف الأعباء المـــالية التي بلغت منذ سنة 2012 إلى غاية 2022 حوالي 162 م د.
- اعفاء الديوان من خلاص بقية الدين تجاه الخزينة العامة بقيمة 51 م د والتي وقع جدولتها بداية من سنة 2024.
- اسناد الديوان تسبقة مالية على مراحل بقيمة جملية 550 م د لتغطية عجز في السيولة بعنوان سنة 2024

ب) تحديد هيكلة أسعار بيع ألية لكل المواد المسوقة من قبل الديوان مبرمجة حسب البورصة العالمية لأسعار هذه المواد.

ت) الإسراع في المصادقة على تحيين الهيكل التنظيمي:

لا يسمح الهيكل الحالي بمواكبة التطورات على مستوى التنظيم وطرق التصرف والتخطيط الاستراتيجي والرقمنة والتصرف في الكفاءات البشرية. مما يستوجب الإسراع للمصادقة على مشروع الهيكل التنظيمي الجديد المقترح لتنظيم العمل بالمؤسسة. وعليه سيتم تحيين دليل الإجراءات.

IV- الميزانية على المدى المتوسط:

1- تقديرات الميزانية على المدى المتوسط (2024-2026):

النفقات	إنجازات 2022	التقديرات			
		احتمالي سنة 2023	سنة 2024	سنة 2025	سنة 2026
ميزانية التصرف	1 144 827	1 319 485	1 569 271	1 620 680	1 631 527
المشتريات وأعباء المشتريات	1 041 057	1 199 346	1 426 035	1 472 186	1 482 368
مصاريف التكييس والتعليب التابعة للمناولين	37 658	30 711	51 990	55 910	56 449
اعباء الاعوان	26 473	28 239	30 016	31 357	31 328
اعباء التسيير	5 428	7 443	6 746	6 715	6 863
اعباء مالية	33 428	52 883	53 383	53 383	53 383
الاداءات على الأرباح	783	863	1 101	1 129	1 136
ميزانية الاستثمار	880	5 536	6 782	16 288	19 310
البناءات الجديدة	16	90	184	1 932	7 178
تركيب وتجهيز وتهيئة واشغال مختلفة	494	716	2 172	4 596	3 735
اقتناء معدات النقل والشحن		1 574	399	2 148	850
اقتناء معدات لف وتكييس		1 400	504	4 788	4 270
اقتناء آلات رفع البضائع		400	320	320	
اقتناء الأجهزة والمعدات	5	156	156	156	30
اقتناء تجهيزات ومعدات إعلامية	340	428	1 695	1 190	2 090
اقتناء تجهيزات مكتبية	25	72	52	57	57
اقتناء مصطبات بلاستيكية				1 100	1 100
المساهمات		700	1 300		
مجموع النفقات	1 145 708	1 325 021	1 576 053	1 636 968	1 650 837

الموارد	إنجازات 2022	أرقام تقديرية			
		احتمالي سنة 2023	سنة 2024	سنة 2025	سنة 2026
المداخيل ـ المبيعات	739 554	815 170	1 029 452	1 055 178	1 060 801
منح استغلال	7 857	7 197	7 812	7 068	7 068
ايرادات التوظيفات	3 346	3 652	3 294	2 967	2 983
مرابيح عادية أخرى	9 756				
مجموع الموارد	760 513	826 020	1 040 558	1 065 213	1 070 851

العجز السنوي	-385 195	-499 001	-535 495	-571 755	-579 985
العجز المتراكم بداية من سنة 2022	-384 416	-882 667	-1 417 412	-1 988 417	-2 567 652

تم اعداد هذه التقديرات بالتخلي عن ترويج السكر سانبا بداية من سنة 2025 وباعتماد الأسعار الحالية للبيع في انتظار تطبيق قرارات مجالس الوزارية حول تعديل أسعار كل المواد الموردة من قبل الديوان من خلال اعتماد حقيقية الأسعار تدريجيا وفق برنامج تعديلي يتوقع ان يبلغ عجز سيولة الديوان في أفق سنة 2026 مستوى 2.567 م.د يعود ذلك إلى العناصر التالية:

- عدم مواكبة أسعار بيع **مادة السكر** لأسعار التكلفة والتي ستسجل خسارة جملية على مدى الثلاث سنوات 2024-2026 تقدر بحوالي 1136 م د.
- عدم مواكبة أسعار بيع **مادة القهوة** لأسعار التكلفة والتي ستسجل خسارة جملية على مدى الثلاث سنوات 2024-2026 تقدر بحوالي 378 م د.
- عدم مواكبة أسعار بيع **مادة الارز** لأسعار التكلفة والتي ستسجل خسارة جملية على مدى الثلاث سنوات 2024-2026 تقدر بحوالي 102 م د.
- عدم مواكبة أسعار بيع **مادة الشاي** لأسعار التكلفة والتي ستسجل خسارة جملية على مدى الثلاث سنوات 2024-2026 تقدر بحوالي 58 م د.
- تحمل الديوان **لأعباء مالية** متصلة بالقروض البنكية بقيمة 53 م د **سنويا**.

بطـاقة عدد3:شركــة اللحــوم

I-التعريـــف:

1.النشاط الرئيسي:تجارة اللحوم الحمراء و الدواجن و إسداء خدمات للمتدخلين في قطاع اللحوم

2.مرجع الإحداث:عقد تأسيسي بتاريخ 15 ماي 1961

3.تاريخ إمضاء آخر عقد برنامج أو أهداف أو أداء بين المهمة والفاعل العمومي (إن وجد):سنة2009

II- الاستراتيجية والأهداف:

1- الاستراتيجية العامة: - تحقيق التوازنات المالية لشركة اللحوم من خلال وضع خطّة عمل لتطهيرها و إعادة هيكلتها تمّ عرضها على أنظار مجلس وزاري بتاريخ 2016/04/25.

- تعديل السوق كآلية من آليات الدولة : التحكّم في الأسعارو المحافظة على القدرة الشرائية للمستهلك.
- المساهمة في النهوض بمنظومة اللحوم الحمراء.

2- الأهداف الإستراتيجية : تعمل شركة اللحوم على تزويد السوق المحلية باللحوم و توفيرها بأسعار مرجعية للمحافظة على القدرة الشرائية للمستهلك و الحدّ من ارتفاع أسعارها و من عمليات المضاربة.

3- تدخلات الفاعل العمومي : .

- تأمين انتظامية التزويد و المساهمة في التحكم في الأسعار و حسن سير المعاملات بقطاع اللحوم الحمراء (ترشيد المستهلك ، تزويد السوق ، التحكم في الأسعار، تعزيز حماية المستهلك...)
- تطوير أنشطة الخدمات و تأهيل وحدات الاستغلال بما يستجيب للمواصفات و المعاييرو الشروط الصحيّة المحدّدة في الغرض .
- السعي على أن تصبح شركة اللحوم مشروعا نموذجيا (قاطرة) يقتدى بها في النهوض بمنظومة اللحوم الحمراء و ذلك بعد إتمام عملية التأهيل و تطوير نشاط الشركة.
- تحقيق توازناتها المالية

III-الميزانية على المدى المتوسط:

1- تقديرات الميزانية على المدىالمتوسط (2024-2026):

البيان	إنجازات 2022	2023	التقديرات		
			*2024	2025	2026
ميزانية التصرف:	7351726,776	8191677,000	9010844,700	9911929,170	10903122,087
منها: - منحة بعنوان التأجير - منحة بعنوان التسيير					
ميزانيّة الاستثمار أو/ التجهيز: (منها التحويلات المخصصة لدعم التدخلات في الميدان الاقتصادي والاجتماعي ودعم الاستثمار في المشاريع والبرامج التنموية وكذلك لتسديد القروض والتوازن المالي وتطوير وإعادة هيكلة المؤسسة	188029,386	1119000,000	2203900,000	7353990,000	6489389,000
المجموع	7539756,162	9310677,000	11214744,700	17265919,170	17392511,087

*في إطار البرنامج الوطني لتأهيل المسالخ و في انتظار موافقة وزارة المالية لمنح شركة اللحوم ما قيمته 12,2 مليون دينار تمّ تقسيم هذا المبلغ على ميزانية الإستثمار للسنوات 2024-2025-2026على أن تكون الدفعة الأولى بـ1 م.د سنة 2024 ستخصص للدراسات الفنية و الأشغال الأولية.

بطـاقة عدد 4: الوكالة الوطنية للمترولوجيا

I- التعريـــف

1. **النشاط الرئيسي:** تنفيذ التوجهات الاستراتيجية لتنمية السياسة الوطنية في مجال المترولوجيا (القانونية والصناعية والعلمية) وفق التوجهات السياسية والاقتصادية للدولة، وفي إطار احترام القواعد والمواثيق الدولية التي تفرضها الشراكة مع الاتحاد الأوروبي واتحاد المغرب العربي ودول العالم العربي والمنظمة العالمية للتجارة.
2. **مرجع الإحداث**: القانون عدد 12 لسنة 2008 المؤرخ في 11 فيفري 2008.
3. **تاريخ إمضاء آخر عقد برنامج أو أهداف بين الوزارة والمنشأة/المؤسسة (إذا وجد).**

II- الاستراتيجية والأهداف:

1. **الإستراتيجية:** تمكين البلاد التونسية من امتلاك بنية تحتية مترولوجية متطورة تساهم في ضمان حماية المستهلك وشفافية المعاملات وتستجيب للالتزامات الدولية وتواكب المستجدات العالمية في مجال المترولوجيا ذات الصلة بالمستهلك والمتعامل الاقتصادي والبحث العلمي وذلك بصفة دائمة بما يسهم في:

- التموقعوالاندماج الناجع في النظام الدولي للمترولوجيا،
- ايجاد مرجعية علمية في مجالات القيس وتقييم المطابقة وتحسين نسبة التغطية،
- تحديث طرق الرقابة المترولوجية القانونية وتوسيع مجالات التدخل،
- تطويع معايير وتكنولوجيات القيس لتنمية القدرة التنافسية للمنتجات التونسية ولحماية المستهلك،
- تركيز روابط مشتركة بين جامعات التعليم العالي ومراكز التكوين والبحث العلمي والصناعة من جهة والوكالة الوطنية للمترولوجيا من جهة أخرى،
- توسيع مجال تدخل الوكالة في مجالات ذات أولوية من ذلك الصحة والبيئة والنقل والسلامة،
- دعم واستثمار الترابط الوثيق بين المكونات الثلاث للمترولوجيا،
- اعتماد الوكالة الوطنية للمترولوجيا كهيكل للإشهاد بالكفاءة وللإشهار كذلك بنظم الجودة.

2. **الأهداف الإستراتيجية:**

-المساهمة في مجهود الدولة لضمان السير العادي للسوق وحماية المستهلك.

- تحسين نسبة التغطية في مجال المراقبة المترولوجية.

- مزيد ضبط الاجراءات المتعلقة بالرقابة المترولوجية على أدوات وطرق القيس والعمل على احترامها.

- رقمنة اجراءات المراقبة المترولوجية وشروط ممارسة النشاط ومتابعته في القطاع من خلال تمكين المتعاملين مع الوكالة من منصة الكترونية تمكنهم، عن بعد، من التواصل مع الهياكل الفنية والإدارية واتمام ما أمكن من الإجراءات عبرها.

- مراجعة الإطار القانوني المنظم لقطاع المترولوجيا في إتجاه حماية النسيج الصناعي ومحافظة على سلامة وصحة المستهلك

- توسيع مجالات الرقابات المترولوجية القانونية.

- تركيز المخابر الوطنية للمترولوجيا في مجالات ذات أولوية على غرار الكتل والأطوال والحرارة والأحجام بما يساهم في إرساء السلسة الوطنية للتعيير التي تجسم وحدات القيس القانونية في مختلف الأبعاد المترولوجية.

- تنظيم حملات وطنية للمقارنات البينية للرفع من كفاءة المخابر التونسية للتعيير والتجارب والتحاليل.

- إحاطة ومساندة المؤسسات الصناعية لمساعدتها في التحكم في أدوات القيس المستخدمة .

- متابعة وتنسيق برامج البحوث العلمية في مجال المترولوجيا.

- الإشهاد بالمطابقة للنظم القيس بالمؤسسات الصناعية والتدقيق والتقويم والمساعدة الفنية في هذا الشأن لغاية تطوير الوظيفة المترولوجية بهذه المؤسسات.

3. تدخلات الفاعل العمومي:

-تهيئة المبنى التابع للوكالة الوطنية للمترولوجيا الكائن بـ 1 نهج لافوازي بتونس وفق الشروط الفنية الواردة بالمواصفات ذات الصلة بأنشطة مخابر التعيير، لتمكين الوكالة من القيام بالمهام المناطة بعهدتها على الوجه الأكمل خاصة فيما يتعلق بالمترولوجيا الصناعية، ومزيد تدعيم نشاطها في مجال المترولوجيا القانونية وإلى إضفاء أكثر نجاعة على الأنشطة الفنية للوكالة وهو ما سيمكن من المساهمة في تطوير دور الوكالة في الإشراف على قطاع المترولوجيا ومزيد الإشعاع على المستوى الوطني والدولي.

كما ستمكن تهيئة هذا المقر الرفع من صنف دقة الكتل المعيارية التي يقوم المخبر بتعييرها من F2 إلى E2 وتهيئة باقي المبنى لإحداث مخابر تعيير أدوات قيس الضغط والحرارة وأدوات قيس الأحجام

بطـاقة عدد5: شركة أسواق الإنتاج بالوسط

1.النشاط الرئيسي: بعث وتسيير والتصرف في منصّة سوق الإنتاج بالوسط للخضر والغلال ومنتجات الماشية بسيدي بوزيد بهدف تثمين وتسويق المنتجات الفلاحية.

2.مرجع الإحداث: الفصل 8 من القانون عدد 9 لسنة 1989 المؤرخ في 1 فيفري 1989 المتعلق بمساهمات والمنشأت والمؤسسات العمومية.

3.تاريخ إمضاء آخر عقد برنامج أو أهداف أو أداء بين المهمة والفاعل العمومي (إن وجد): لا يوجد

II. الاستراتيجية والأهداف:

1.الاستراتيجية:بعث وتسيير والتصرف في منصّة سوق الإنتاج بالوسط للخضر والغلال ومنتجات الماشية بسيدي بوزيد من خلال تثمين وتسويق المنتجات الفلاحية.

2.الأهداف الاستراتيجية: مساهمة مباشرة.

3.تدخلات الفاعل العمومي: تقديم أهم الاستثمارات والمشاريع التي سيتولى الفاعل العمومي تنفيذها لبلوغ الأهداف الموكولة إليه والمساهمة في تحقيق أداء البرنامج.

		السنة الأولى	السنة الثانية	السنة الثالثة	السنة الرابعة
I- المباني والمعدات					
الأصول غير المادية	2 000 000	-	800 000	600 000	600 000
الأرض (مساحة 70 هكتار)	4 000 000	4 000 000	-	-	-
تطوير الموقع (م²)	12 890 000	12 890 000	-	-	-
سوق المنتجات الفلاحية (مباني الفلاحين و قاعات العرض والطلب)	51 000 000	17 000 000	17 000 000	-	17 000 000
قاعدة لوجيستية	16 922 900	8 461 450		8 461 450	-
إدارة	2 396 000	2 396 000	-	-	-
محطة خدمات مختلفة و مراكز حيوية	2 549 313	2 549 313	-	-	-
سوق الماشية	3 167 088	3 167 088	-	-	-
مركب صناعي للحوم	11 020	5 510	5 510	-	-

الحمراء	376	188	188		
مركز البحث و التطوير و الابتكار	في برنامج توسعة				
المجموع الفرعي 1	105 945 676	55 974 038	23 310 188	9 061 450	17 600 000
II- التكاليف التقريبية وغيرها		-	-	6 900 413	6 380 363
تكاليف إضافية محددة (مصاريف عمومية وإدارية)		-	-	-	-
الدراسات	3 556 978	1 580 683	920 232	366 000	690 063
المخاطر	4 556 978	2 580 683	920 232	366 000	690 063
المال المتداول	2 000 000	2 000 000			
إجمالي الاستثمارالسنوي	116 059 632	62 135 404	25 150 652	9 793 450	i. 18980126

III-الميزانية على المدى المتوسط:

1- تقديرات الميزانية على المدى المتوسط (2024-2026):

البيان	إنجازات(د.ت)		التقديرات(د.ت)		
	2022	2023	2024	2025	2026
ميزانية التصرف:	2 292,830	4 454,960	لم يتم برمجها بعد	لم يتم برمجها بعد	لم يتم برمجها بعد
منها: - منحة بعنوان التأجير - منحة بعنوان التسيير	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد
ميزانيّة الاستثمار أو/ التجهيز: (منها التحويلات المخصصة لدعم التدخلات في الميدان الاقتصادي والاجتماعي ودعم الاستثمار في المشاريع والبرامج التنموية وكذلك لتسديد القروض والتوازن المالي وتطوير وإعادة هيكلة المؤسسة).	لا يوجد	35 069,000	23 310,188	9 061,450	17 600,000
المجموع	2 292,830	35 514,496	23 310,188	9 061,450	17 600,000

ملاحظة:لم تدخل الشركة بعد في طور الإستغلال، وعليه تقتصر مداخيلها في الوقت الراهن على الفوائد المتأتية من توظيف سيولتها.

بطـاقة عدد6: شركة معرض نـابل

I-التعريـــف

2. النشاط الرئيسي: تنظيم المعارض و التظاهرات التجارية.

3. مرجع الإحداث:

4. تاريخ إمضاء آخر عقد برنامج أو أهداف أو أداء بين المهمة والفاعل العمومي (إن وجد):لا يوجد

II-الاستراتيجية والأهداف:

1.الاستراتيجية: تساهم الشركة من خلال تنظيم التظاهرات التجارية و الثقافية بالتعريف بالمنتوجات خاصة الوطنية منها كما أن للشركة دور في إيجاد علاقات تجارية بين المنتجين و التجار من جهة و المنتجين و المستهلكين من جهة أخرى، أما بالنسبة لصغار الحرفيين و خاصة في قطاع الصناعات التقليدية فإن شركة معرض نابل

عمليات التوظيف لسنة 2023

تاريخ التوظيف	2022/12/23	2022/12/23
المبلغ الموظف	5 150 000,000	300 000,000
نسبة الفائدة	8,27%	8,27%
مدة التوظيف	362	180
تاريخ نهاية التوظيف	2023/12/19	2023/06/20
نسبة الخصم من المورد	20%	20%
مبلغ الفائدة الخام	422 404,411	12 235,068
مبلغ الفائدة الصافي	337 923,529	9 788,054
المبلغ الجملي الصافي للفائدة	347 711,583	

توفر الفضاء الملائم لترويج منتوجاتهم قصد المحافظة على ديمومة هذا القطاع و هذه الموارد. كما تلعب الشركة دورا هاما في التعريف بالمخزون الحضاري و الثقافي الوطني لدى السياح الأجانب.

2.الأهداف الاستراتيجية: لشركة معرض نابل دور مباشر في برنامج التجارة الداخلية بالبلاد بصفة عامة.

3.تدخلات الفاعل العمومي: تقوم شركة معرض نابل بتنظيم المعارض و التظاهرات التجارية للتعريف خاصة بالمنتوج الوطني و لخلق فضاءات لترويج هذه المنتوجات.

III-الميزانية على المدى المتوسط:

1- تقديرات الميزانية على المدىالمتوسط (2024-2026):

البيان	إنجازات 2022	2023	التقديرات		
			2024	2025	2026
ميزانية التصرف:	824 209 د	795 116 د	834 871 د	876615 د	920446د
منها: - منحة بعنوان التأجير - منحة بعنوان التسيير	لا تتمتع شركة معرض نابل بمنح من الدولة بل تعتمد الشركة على مواردها الذاتية				
ميزانيّة الاستثمار أو/ التجهيز: (منها التحويلات المخصصة لدعم التدخلات في الميدان الاقتصادي والاجتماعي ودعم الاستثمار في المشاريع والبرامج التنموية وكذلك لتسديد القروض والتوازن المالي وتطوير وإعادة هيكلة المؤسسة).	13 918 د	50 000 د	50 000 د	200000د	50 000 د
المجموع	838127د	845116د	884871 د	1076615 د	970446د

بطـاقة عدد7: مركز النـهوض بالصادرات

1-التعريـــف

1. **النشاط الرئيسي:** تنفيذ السياسة التجارية المتعلقة بتطوير وترويج الصادرات التونسية من الخيرات والخدمات
2. **مرجع الإحداث:** أحدث مركز النهوض بمقتضى القانون عدد 20 لسنة 1973 والمؤرخ في 14 أفريل 1973 وقد ضبط الأمر عدد 637 سنة 1973 المؤرخ في 11 ديسمبر 1973 التنظيم الإداري وكيفية تسيير المركز.
3. **تاريخ إمضاء آخر عقد برنامج أو أهداف أو أداء بين المهمة والفاعل العمومي (إن وجد):**

لم يتم ذلك في السابق

I. الإستراتيجية والأهداف:

1. **الإستراتيجية:** تتمثل الاستراتيجية العامة التي تنضوي في إطارها أنشطة مركز النهوض بالصادرات في المساهمة في زيادة نسق تطور الصادرات التونسية من سلع وخدمات وتنويع العرض التونسي المعد للتصدير مع التركيز على القطاعات ذات القيمة المضافة العالية والحفاظ على حصص الصادرات التونسية بالأسواق التقليدية والاستراتيجية وتنويع الأسواق الخارجية.

ويضطلع مركز النهوض بالصادرات بالمهام التالية:

- اعلام المصدرين بإمكانيات الترويج وخصائص الأسواق الخارجية واعلام الموردين الأجانب بالمنتوجات التونسية الجاهزة للتصدير،
- انجاز دراسات الأسواق والنشاطات التجارية لحساب الإدارة والمنظمات العمومية أو الخاصة المتعلقة بتصدير المنتوجات التونسية،
- النظر في المشاكل الخاصة والعامة المتعلقة بالتصدير وإعطاء الحلول المناسبة بالتعاون مع المصدرين والسلط العمومية،
- دعم الصادرات التونسية والسهر على تنميتها بالمساهمة في:
- تنظيم المشاركة التونسية في المعارض والتظاهرات الاقتصادية بالخارج
- تشجيع المؤسسات التصديرية على فتح مراكز تمثيل تجارية بالخارج
- احداث مراكز تجارية قارة
- المساهمة في تنظيم الاشهار التجاري لفائدة المواد المعدة للتصدير وتوفير كل الوسائل التي تمكن من تعريف أفضل للمواد التونسية بالخارج.

2.الأهداف الإستراتيجية:

بالنظر الى تأثيرات الازمة الصحية العالمية التي ألقت بضلالها على التجارة الدولية وتأثيراتها على سلاسل القيمة وسلاسل الامدادات العالمية فقد ارتأى المركز العمل خلال الفترة المستهدفة المقبلة على وضع أهداف استراتيجية استباقية باعتماد مصفوفة أولويات تحدد القطاعات والأسواق التي يستوجب التركيز عليها من خلال انشطته المختلفة والميزانيات المرصودة.

كما يسعى المركز ضمن برامجه المهيكلة الى تنفيذ خطة للإصلاح المؤسساتي والمنبثقة عن الدراسة الاستراتيجية لإعادة هيكلة مركز النهوض بالصادرات والممولة من قبل البنك الدولي في إطار البرنامج الثالث لتنمية الصادرات.

وتتمثل الأهداف الاستراتيجية لمركز النهوض بالصادرات في:

- تطوير منظومة الحوكمة الداخلية للمؤسسة من خلال هيكلة تنظيمية جديدة (صلاحيات مجلس الإدارة، اللجنة الاستراتيجية، لجنة التدقيق، المتابعة والتقييم)،
- تحسين جودة الخدمات المقدمة للجهاز التصديري وتطويرها وجعلها قادرة على الرفع من تنافسية الشركات التونسية بالأسواق العالمية، والتي تمكن من الاستجابة الى متطلبات وانتظارات القطاع وتحقيق التوازن القطاعي والتوازن بين فئات الشركات المستفيدة من خدمات المنشأة العمومية (الناشئة، الصغرى والمتوسطة والشركات الرائدة)،
- التكامل بين الأطراف المعنية بتطوير الصادرات عبر إرساء شراكات استراتيجية ومؤسساتية مع الفاعلين في بيئة التصدير من منظمات الاعمال ومؤسسات تعنى بتطوير الاستثمار والقطاع الخاص.
- إرساء نموذج اقتصادي ملاءم يطور الاستقلالية المالية للمركز عبر فوترة الخدمات ونموذج للأعمال يمكن من ادراج مهارات وخبرات جديدة ويسمح بقواعد إدارية مبسطة،
- الرفع من قدرات المركز الخدمية عبر برنامج متكامل لتنمية القدرات البشرية تهدف الى الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة بالمركز والزيادة في نسب الموظفين المعنيين بمهنة تطوير الصادرات.

3.تدخلات الفاعل العمومي:

➢ <u>توزيع التدخلات حسب المعارضوالتظاهرات:</u>

تتمحور التدخلات حول المحافظة على الصالونات الكبرى الناجحة واضافة تظاهرات جديدة هامة تهم أسواق واعدة ومجالات تصديرية ذات قيمة مضافة عالية مع الاستئناس بمقترحات العارضين المذكورة بجذاذات تقييم المعارض لسنوات 2022 و2023 وكذلك لمخرجات عملية سبر الآراء التي تم القيام بها في الغرض.

يتضمن مقترح برنامج المعارض الدولية والصالونات المختصة لسنة 2024 ما يفوق 25 تظاهرة تهم جل القطاعات المصدرة وموزعة بين مختلف الوجهات الاقتصادية العالمية ليبلغ عدد الأسواق المستهدفة 15 سوقا.

وتميّز البرنامج المقترح إدراج خمسة تظاهرات جديدة تهم أسواق واعدة ومجالات تصديرية ذات قيمة مضافة عالية.

ومن المتوقع أن يستفيد من هذا البرنامج حوالي 402 مؤسسة تونسية ستعرض منتوجاتها ضمن فضاء عرض مجهز بمساحة جملية في حدود 3.973 متر مربع دون اعتبار التظاهرة الدولية OZAKA 2025.

وتتوزع هذه التظاهرات حسب الأسواق المستهدفة كالتالي:

- السوق العربية (6 تظاهرات): الجزائر(2) ، الإمارات العربيّة المتّحدة (2)، ليبيا (2)
- السوق الأوروبية (15 تظاهرات): فرنسا(6)،ألمانيا(2) ، إسبانيا(2) ، هولندا(1) ، المملكة المتحدة (1)، البرتغال (1)، روسيا (1)، بلد أوروبي لم يتم اختياره بعد (1)
- السوق الأسيوية (1 تظاهرة واحدة): اليابان
- السوق الأمريكية(3 تظاهرات): كندا(2) ، البرازيل (1)

القطاع	عدد التظاهرات	الأسواق المستهدفة
المواد الفلاحية والصناعات الغذائية	**10**	**الإمارات العربية المتحدة-روسيا-اليابان-كندا-فرنسا-المملكة المتحدة-هولندا-إسبانيا**
الصناعات المختلفة	**6**	**الإمارات العربية المتحدة –ليبيا-الجزائر-ألمانيا-إسبانيا-بلد أوروبي يتم الإعلان لاحقا**
النسيج والملابس والجلود والأحذية	**4**	**فرنسا – ألمانيا**
الصناعات الميكانيكية والكهربائية	**1**	**فرنسا**
الخدمات	**3**	**اسبانيا-البرتغال-كندا**
معارض دولية	**3**	**الجزائر – ليبيا-اليابان**

➢ **<u>توزيع التدخلات حسب القطاعات:</u>**

وتتوزع هذه الميزانية حسب القطاعات كالاتي:

القطاع	عدد التظاهرات	الميزانية المطلوبة (د.ت.)
المواد الفلاحية والصناعات الغذائية	10	4.875.000
الصناعات المختلفة	6	1.830.000
النسيج والملابس والجلود والأحذية	4	975.000
الخدمات	3	862.500
المعارض الدولية	3	2.600.000
الصناعات الميكانيكية والكهربائية	1	300.000
تظاهرات غير مبرمجة ومصاريف غير متوقعة		150.000
المجموع	***32***	***11.592.500***

قطاع المنتجات الفلاحية والصناعات الغذائية:

يعتبر قطاع المنتجات الفلاحية والصناعات الغذائية أحد القطاعات الحيويّة في النسيج الاقتصادي الوطنيّ على صعيد القدرة التشغيليّة والمساهمة فيتطور الناتج المحليّ الخام وامتداد هذا النشاط في مختلف مناطق البلاد ممّا ينعكس على التنمية الجهويّة. من هذا المنطلق تم برمجة عدد هام من المعارض والصالونات على أساس التنوع الجغرافي بما يمكن من مزيد ترويج المنتجات التونسية نحوأسواق تقليدية وأخرى جديدة إضافة إلى الرغبة المتزايدة للشركات في المشاركة في مثل هذه التظاهرات.

قطاع الصناعات المختلفة:

التظاهرة	تاريخ ومكان الانعقاد	عدد العارضين ومساحة العرض	الميزانية (د.ت.)	أهداف المشاركة
الصالون الدولي للصحة ARAB HEALTH	جانفي دبي / الإمارات العربية المتحدة	مشاركة **9 مؤسسات** ضمن جناح يمتد على مساحة **100 م²**	**470000**	دعم صادرات قطاع الصناعات الطبية والشبه طبية على أسواق الشرق الأوسط والأسواق الإفريقية
الصالون الدولي (المتجوّل) لمكونات صناعة مواد التجميل IN COSMETICS	أفريل برشلونة / إسبانيا	مشاركة **8 مؤسسات** ضمن جناح يمتد على مساحة **50 م²**	**350000**	دعم الصادرات التونسية لمكونات صناعة مواد التجميل التي تضفي قيمة مضافة عالية للمنتجات الفلاحية
الصالون الدولي للبناء والأشغال العامة BATIMATEC	ماي الجزائر العاصمة	مشاركة **15 مؤسسة** ضمن جناح يمتد على مساحة **255 م²**	**410 000**	دعم الصادرات التونسية لمواد البناء والخدمات ذات الصلة على السوق الجزائرية
معرض ليبيا للبناء LibyaBuild	جوان طرابلس / ليبيا	مشاركة **16 مؤسسة** ضمن جناح يمتد على مساحة **150 م²**	**410 000**	دعم الصادرات التونسية لمواد البناء والخدمات ذات الصلة على السوق الليبية عبر المشاركة في أهم تظاهرة مهنية لجلب المستثمرين والمزودين الخاصة ببرنامج "إعادت إعمار ليبيا"
صالون المستلزمات الطبية MEDICA	نوفمبر دوسلدورف / ألمانيا	مشاركة **8 مؤسسات** ضمن جناح يمتد على مساحة **90 م²**	**350 000**	

قطاع النسيج والملابس والجلود والأحذية:

التظاهرة	تاريخ و مكان الانعقاد	عدد العارضين ومساحة العرض	الميزانية (د.ت.)	أهداف المشاركة
الصالون الدولي للملابس والأكسسوارات PVM - 1ère SESSION	**فيفري باريس/ فرنسا**	مشاركة 14 مؤسسة ضمن جناح يمتد على مساحة **144 م²**	**420 000**	الترويج للصادرات التونسية للملابس والمنتجات الجلدية والأكسسوارات في السوق الأوروبية
الصالون الدولي للملابس والأكسسوارات PVM - 2ème SESSION	**جويلية باريس/ فرنسا**	مشاركة **18 مؤسسة** ضمن جناح يمتد على مساحة **180 م²**	**500 000**	الترويج للصادرات التونسية للملابس والمنتجات الجلدية والأكسسوارات في السوق الأوروبية
الصالون الدولي للنسيج والملابس MUNICH FABRIC START	**سبتمبر ميونيخ / ألمانيا**	مشاركة **10 مؤسسات** ضمن جناح يمتد على مساحة **90 م²**	**300 000**	الترويج للصادرات التونسية للملابس والمنتجات الجلدية والأكسسوارات في السوق الأوروبية
صالون الملابس الداخلية وملابس السباحة MARE DI MODA	**أكتوبر كان / فرنسا**	مشاركة **6 مؤسسات** ضمن جناح يمتد على مساحة **72 م²**	**80 000**	الترويج للصادرات التونسية للملابس الداخلية وملابس السباحة في السوق الأوروبية

قطاع الصناعات الميكانيكية والكهربائية:

التظاهرة	تاريخ ومكان الانعقاد	عدد العارضين ومساحة العرض	الميزانية (د.ت.)	أهداف المشاركة
الصّالون الدولي للمُناولة الصّناعيّة MIDEST	**ماي - ليون / فرنسا**	مشاركة **11 مؤسسة** ضمن جناح يمتد على مساحة **108 م²**	**400 000**	تطوير الصّادرات الصّناعيّة التّونسيّة نحو السّوق الأوروبيّة من خلال دعم قطاع المناولة ومساندة المؤسسات التونسية الصغرى والمتوسطة العاملة في هذا المجال

قطاع الخدمات:

التظاهرة	تاريخ ومكان الانعقاد	عدد العارضين ومساحة العرض	الميزانية (د.ت.)	أهداف المشاركة
الصالون الدولي للهواتف الجوالة والخدمات ذات العلاقة MobileWorldCongress	**فيفري برشلونة / إسبانيا**	مشاركة **15 مؤسسة** ضمن جناح يمتد على مساحة **74 م²**	**550 000**	الترويج لقطاع تكنولوجيات الاتصال وتثمين صورته لدى الأوساط المهنيّة العالمية ومساندة مؤسسات القطاع للتعرف على المستجدات العالمية في هذا المجال
الصالون الدولي لتكنولوجيات الاتصال الخاص بالمؤسسات الناشئةThe Web Summit	**نوفمبر لشبونة / البرتغال**	مشاركة **20 مؤسسة** ناشئة ضمن جناح يمتد على مساحة **60 م²**	**300 000**	مساندة المؤسسات الناشئة العاملة في مجال تكنلوجياتالإتصال للترويج لخدماتها على السوق العالمية

المعارض الدولية (تخص مختلف القطاعات):

التظاهرة	تاريخ ومكان الانعقاد	عدد العارضين ومساحة العرض	الميزانية (د.ت.)	أهداف المشاركة
معرض طرابلس الدولي	**ماي** **طرابلس / ليبيا**	مشاركة **40 مؤسسة** ضمن جناح يمتد على مساحة **550 م²**	**400 000**	دعم الصادرات التونسية في مختلف القطاعات على السوق الليبية
معرض الجزائر الدولي	**جوان** **الجزائر العاصمة**	مشاركة **20 مؤسسة** ضمن جناح يمتد على مساحة **200 م²**	**400 000**	دعم الصادرات التونسية في مختلف القطاعات على السوق الجزائرية

I.الميزانية على المدى المتوسط:

1- تقديرات الميزانية على المدى المتوسط (2023-2026):

الوحدة: ألف دينـار

البيان	إنجازات	ق م 2023	التقديرات		
	2022		2024	2025	2026
نفقات التأجير	8525	9065	9926	10423	11045
نفقات التسيير	1808	2090	2142	2249	2362
نفقات التدخلات	78156	90290	93782.5	123179	129345
صندوق النهوض بالصادرات	69400	80000	80000	100000	100000
المعارض والتظاهرات	8362	8700	11442.5	11500	12000
وسائل النقل	200	140	200	100	150
تجهيزات إدارية			465	300	350
تجهيزات إعلامية		250	395	400	450
النهوض بالصادرات	194	800	1280	1300	1400
نفقات الاستثمار					
نفقات العمليات المالية	50	60	70	75	80
المجموع دون إعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات	166695	191395	199703	249526	257182
المجموع بإعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات					

بطـاقة عدد 8:غرفة التجارة و الصناعة للشمال الشرقي ببنزرت

I-التعريـــف

1-النشاط الرئيسي: تساهم في النهوض بقطاعات التجارة و الصناعة و الخدمات و الصناعات التقليدية و الحرف الصغرى.

2-مرجع الإحداث: الأمر عدد 79 لسنة 2007 المؤرخ في 15 جانفي 2007 المتعلق باحداث غرف التجارة و الصناعة

3-تاريخ إمضاء آخر عقد برنامج أو أهداف أو أداء بين المهمة والفاعل العمومي (إن وجد):

II-الاستراتيجية والأهداف:

1-الاستراتيجية: ايمانا منها بالدور المحوري التي تلعبه على المستوى الجهوي كقاطرة لدفع التصدير بولاية بنزرت و اعتبار القطاع الخاص كشريك خاصة في ما يتعلق بتأهيل المنتوج المحلي و جعله قادرا على المنافسة في الأسواق الخارجية قامت غرفة التجارة و الصناعة للشمال الشرقي ببنزرت بتعديل خطتها الاستراتيجية وفق خصائص الولاية من جهة و متطلبات السوق العالمية من جهة أخرى.

و ارتكزت الخطة الاستراتيجية على تكثيف علاقات التعاون مع دول الجوار خاصة الجزائر و ليبيا و المشاركة في البرامج الدولية للحصول على تمويلات لفائدة مؤسسات الجهة إضافة إلى التركيز على الحرفيات خاصة في المناطق الداخلية على غرار سجنان.

2-الأهداف الاستراتيجية: تنقسم إلى هدفين أساسيين:

- تعزيز تواجد منتوجات الجهة بالأسواق الخارجية و خاصة منها الليبية و الجزائرية و ذلك باقحام منتوجات جديدة على غرار فخار سجنان المدرج ضمن قائمة التراث الثقافي العالمي غير المادي لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة"يونسكو".
- تكثيف علاقات الشراكة مع الجانبين الجزائري و الليبي من خلال ابرام اتفاقيات جديدة مع غرف تجارية و صناعية.

3-تدخلات الفاعل العمومي: تقديم أهم الاستثمارات والمشاريعالتي سيتولى الفاعل العمومتنفيذهالبلوغ الأهداف الموكولة إليه والمساهمة في تحقيق أداء البرنامج.

- تنظيم لقاءات ثنائية بكل من غرفة التجارة و الصناعة و الزراعة بالجفارة – طرابلس ليبيا

- استقبال وفد من رجال الأعمال عن غرفة التجارة و الصناعة و الزراعة ببنغازي
- تنظيم أيام تكوينية لفائدة حرفيات سجنان من أجل تصدير الفخار و المشاركة في احدى الصالونات المختصة في الصناعات التقليدية.

III-الميزانية على المدى المتوسط:

1- تقديرات الميزانية على المدىالمتوسط (2024-2026):

البيان	إنجازات 2022	2023	التقديرات		
			2024	2025	2026
ميزانية التصرف:	475358.284	550880.626	697876.270	717876.270	737876.270
منها: - منحة بعنوان التأجير - منحة بعنوان التسيير	287703.226 187655.058	118054.189 432826.437	320225.083 377651.186	336236.337 381639.932	353048.153 384828.116
ميزانيّة الاستثمار أو/ التجهيز: (منها التحويلات المخصصة لدعم التدخلات في الميدان الاقتصادي والاجتماعي ودعم الاستثمار في المشاريع والبرامج التنموية وكذلك لتسديد القروض والتوازن المالي وتطوير وإعادة هيكلة المؤسسة).	0	3150.000	460900.000	460900.000	460900.000
المجموع	**475358.284**	**554030.626**	**1158776.27**	**1178776.27**	**1198776.27**

بطـاقة عدد9:غرفة التجارة و الصناعة للشمال الغربـي

I-التعريـــف

1-النشاط الرئيسي : تساهم الغرفة في نطاق حدودها الترابية في النهوض بقطاعات التجارة والصناعة والخدمات وكذلك بأنشطة الصناعات التقليدية والحرف الصغرى المظبوطة بالتشريع المتعلق بتنظيم قطاع الحرف

1. **ترتيب المنشأة :** غرفة التجارة والصناعة للشمال الغربي هي مؤسسة عمومية ذات مصلحة إقتصادية لها الشخصية المعنوية والإستقلال المالي وتخضع لإشراف وزارة التجارة
2. **مرجع الإحداث:**القانون عدد 75 لسنة 2006 المؤرخ في 30 نوفمبر 2006 المتعلق بغرف التجارة والصناعة والأمر عدد 79 لسنة 2007 المؤرخ في 15 جانفي 2007 المتعلق بإحداث غرف التجارة والصناعة وتحديد تسميتها ومقراتها ودوائرها الترابية
3. **مرجع التنظيم الإداري والمالي :** أمر عدد 1331 لسنة 2013 المؤرخ في 07 مارس 2013 المتعلق بضبط تنظيم غرف التجارة والصناعة

II-الاستراتيجية والأهداف:

1. **الإستراتيجية العامة :**تعمل غرفة التجارة والصناعة للشمال الغربي في إطار برنامج التجارة الخارجيةلوزارة التجارة وتنمية الصادرات بالمساهمةالفعالة في تنفيذ التوجهات الإستراتيجيةللوزارة لدفع التصدير وتعزيز الصادرات التونسية من خلال:

- دعم علاقات التعاون والشراكة داخل تونس وخارجها بإبرام إتفاقيات شراكة مع هياكل مماثلة
- المشاركة في المعارض والصالونات العالمية وتنظيم لقاءات مهنية في الغرض قصد إيجاد أسواق جديدة لفائدة المؤسسات
- التعريف بآليات المساندة الفنية والمالية للمؤسسات المصدرة من خلال مزيد التعريف بأليات الدعم التي توفرها الدولة على غرار صندوق النهوض بالصادرات FOPRODEX
- التعريف بالفرص المتاحة مع الدول الإفريقية خاصة دول جنوب الصحراء وبالإتفاقيات المبرمة في الغرض على غرار إتفاقية السوق المشتركة لشرق إفريقيا والجنوب الإفريقي COMESA ومنطقة التبادل الحر الإفريقية ZLECAF
- تقديم الإحاطةوالمساندة للمؤسسات المصدرة المنتصبة بإقليم الشمال الغربي بهدف تنمية الصادرات

2. تحديد المساهمة في أهداف برنامج التجارة الخارجية:

أهداف برنامج التجارة الخارجية للوزارة	مساهمة الغرفة في أهداف برنامج التجارة الخارجية	الأهداف الخاصة بغرفة التجارة والصناعة للشمال الغربي
الهدف 1.2: تطوير المبادلات الخارجية وتعميق الإندماج الإقتصادي والتجاري	**مساهمة مباشرة**	• ضبط برنامج تظاهرات بالخارج يشمل مختلف القطاعات الواعدة ويستهدف أسواق جديدة • تنظيم ندوات تكوينية و أيام شراكة و تعاون بالجهة
الهدف 2.2:حماية المنتوج الوطني والدفاع عن الصادرات	**مساهمة مباشرة**	• الإعلام التجاري و الدراسات و التكوين و الرسكلة و الذكاء الإقتصادي

3. أهم الأولويات والأهداف للغرفة ببرنامج التجارة الخارجية:

أهداف الغرفة	الأنشطة والتدخلات المبرمجة خلال سنة 2024	الإعتمادات التقديرية
الهدف 1:ضبط برنامج تظاهرات بالخارج يشمل مختلف القطاعات الواعدة ويستهدف أسواق جديدة	-ضبط برنامج تظاهرات بالخارج بالتنسيق مع فريق العمل TEAM EXPORT (تنظيم 05 تظاهرات على الأقل) يشمل أهم القطاعات بإقليم الشمال الغربي (المنتجات الفلاحية، والمنتجات المحلية produits du terroir الصناعات الغذائية، البناء...) والعمل على تشريك أكبر عدد ممكن من المؤسسات قصد التعرف و مواكبة أهم المستجدات في مجال الفلاحة و المستلزمات الفلاحية والصناعات الغذائية والبناء ... -تنظيم ندوات إعلامية وتحسيسية وتظاهرات للتعرف بالإمتيازات الموضوعة من قبل الدولة قصد مساندة المؤسسات التونسية ومساعدتها لإقتحام الأسواق الإفريقية من خلال إتفاقية ZLECAF. - تنظيم ملتقيات شراكة وتعاون بين متتعاملين إقتصاديين جزائريين وتونسيين بالتنسيق مع الغرف التجارية الجزائرية خاصة المتواجدة على الشرق الجزائريوالتي تربطها بالغرفة إتفاقيات تعاون - الإحاطة بالمؤسسات وتشجيعها على إعتماد إستراتيجيات ترويجية مدروسة لإقتحام أسواق جديدة والبحث عن شركاء أجانب	**ميزانية الغرفة بالإشتراك مع** - مركز النهوض بالصادرات(منحة المركز المخصصة لنقطة التصدير بالغرفة بقيمة 50 ألف دينارا سنويا)
الهدف2: تنظيم ندوات	- تنظيم ندوات إعلامية للتعريف بخدمات الغرفة	**ميزانية الغرفة**

تكوينية و أيام شراكة و تعاون بالجهة	وبالإحاطة ومرافقة المؤسسات خاصة المصدرة والتي لها طاقات نصديرية - القيام بندوات وأيام إعلامية و تحسيسية حول البرامج الموضوعة على ذمة المؤسسات و الإمتيازات التي يوفرهاصندوق النهوض بالصادرات FOPRODEX، TTN ، - تنظيم أيام إعلامية و تحسيسية للتعريف بالإتفاقيات التجارية المبرمة بين تونس و بقية البلدان على غرار COMESA ، ZLECAF	**بالإشتراك مع** - مركز النهوض بالصادرات
الهدف 3: الإعلام التجاري و الدراسات و التكوين و الرسكلة و الذكاء الإقتصادي	- القيام بزيارات ميدانية للتعرف على حاجيات و رغبات المؤسسات في مجال التكوين و العمل على إعداد و ضبط برامج تكوينية في محاور عدة مثل إستراتيجية التسويق، التصرف في طلبيه التصدير و شروط التجارة الخارجية - تمكين المؤسسات المصدرة بولايات الشمال الغربي من الدورات التكوينية و التدريبية في مجال التصدير و ذلك لتهيئتها و تمكينها من مواكبة التكنولوجيات الحديثة و إندماجها في السوق الخارجية - التنسيق مع الهياكل التي لها صلة بالتصدير و المنخرطة بشبكة الإحاطة بالمصدّرينقصد التدخل السريع و الحيني لمساعدة المؤسسات المنتصبة بإقليم الشمال الغربي على تجاوز العراقيل التي تواجهها عند القيام بعماليات تصديرية	**ميزانية الغرفة بالإشتراك مع** - مركز النهوض بالصادرات

III -على المدى المتوسط الميزانية

الوحدة دينار

	إنجازات		التقديرات		
	2022	2023(06 أشهر)	2024	2025	2026
الأعباء					
نفقات التأجير	362 543	184 648	390 000	410 000	430 000
نفقات التسيير	239 598	140 877	280 000	310 000	330 000
نفقات الاستثمار	4 058	10 075	60 000	20 000	10 000
المجموع	606 199	335 600	730 000	740 000	770 000
الموارد					
الموارد الذاتية	393 183	105 244	420 000	440 000	460 000
منحة الدولة	240 000	--	260 000	225 000	210 000
منحة مركز النهوض بالصادرات	25 000	--	50 000	75 000	100 000
المجموع	658 183	105 244	730 000	740 000	770 000

بطاقة عدد 10: غرفة التجارة والصناعة للوسط

I- التعريف :

1.النشاط الرئيسي : تساهم غرف التّجارة والصناعة في نطاق دوائرها الترابية في النهوض بقطاعات التجارة والصناعة والخدمات والصناعات التقليدية والحرف الصغرى وذلك من خلال توفير خدمات ذات قيمة مضافة بما ييسر نشاط المؤسسة سواء داخل تونس أو خارجها.

2.مرجع الإحداث : قانون عدد 75 لسنة 2006 مؤرخ في 30 نوفمبر 2006 يتعلق بغرف التجارة والصناعة والأمر عدد 79 لسنة 2007 مؤرخ في 15 جانفي 2007 يتعلق بإحداث غرف التجارة والصناعة وتحديد تسميتها ومقراتها ودوائرها الترابية.

3.تاريخ إمضاء آخر عقد برنامج أو أهداف بين المهمة والفاعل العمومي (إذا وجد):لم يتم ذلك في السابق

II- الإستراتيجية و الأهداف :

1. **الإستراتيجية:** تهدف الإستراتيجية العامةلغرفة التجارة والصناعة للوسط إلى تدعيم التوجهات الإستراتيجية لوزارة التجارة وذلك من خلال المساهمة في تطوير المبادلات الخارجية وتعميق الإندماج الإقتصادي والتجاري والعمل على دعم التجارة الخارجية وتتمثل محاور هذه الإستراتيجية في:

- **مساندة المؤسسات المصدرة المنتصبة بجهة الوسط**:

- توفير المعلومات المتعلّقة بإجراءات التصدير
- تقديم الدعم والاحاطة من قبل الفريق المختص في التصدير بالغرفة
- تقديم الاستشارات الفردية من طرف الخبراء في المجال
- الإدلاء بشهادات المنشأ
- الإدلاء بالشهادات التي يطلبها الصناعي أو التاجر أو الحرفي أو مسدي الخدمات سواء لاستعمالها الداخلي أو الخارجي

- **دعم علاقات التعاون الدولي والشراكة:**

- إبرام اتفاقيات تعاون مع الغرف الأجنبية
- تنظيم بعثات رجال أعمال إلى الخارج
- تشريك المؤسسات في المعارض والصالونات والمنتديات الدوليّة
- عقد لقاءات شراكة ثنائية بالداخل والخارج
- استقبال الوفود الأجنبية

- **دعم القدرة التنافسية للمؤسسةالمصدرة من خلال:**

- تنظيم دورات تكوينية تستجيب لحاجيات المؤسسة المصدرة
- تقديم الإحاطة والمرافقة المشخصةللمصدرين من طرف خبراء في المجال

- مزيد التعريف بآليات الدعم والمساندة الفنيّة والماليّة التي توفرّها الدولة للمؤسسات المصدّرة: "صندوق النهوض بالصادرات، خدمات الشركة التونسية لتأمين التجارة الخارجية....."
- إرساء برامج دعم لفائدة المصدرين بالتعاون مع الهياكل الأجنبية للتمويل

- **مرافقة المؤسسة لإكتساح أسواق جديدة وتنمية صادراتها من خلال**:

- إدراجدراسات لأسواق خارجية: **وحدة ذكاء الأسواق**(Intelligence Marché)ضمن المنصة الإلكترونية لغرفة الوسط،

- التعريف بمؤسّسات الجهة عبر **الصّالون الافتراضي**(Salon Virtuel)ضمن المنصّة الإلكترونية لغرفة الوسط،

- توفير **بورصة الأعمال** خاصة بفرص الأعمال(Opportunités d'Affaires)، الصفقات وطلب العروضعلى المستوى الدولي ضمن المنصّة الإلكترونية لغرفة الوسط (www.businesstradeintunisia.com)،

- **دعم الإعلام التجاري:**

-التوجيه والإرشاد حول إحداث المؤسسات وتطويرها
-توفير المعلومات والتشاريع المتعلقة بمحيط الإستثمار والأعمال
-توفير الدراسات الإقتصادية حول جهة الوسط
-نشر المعلومة الإقتصادية والتشريعية المتعلّقة بالمؤسسات
- الإحاطة بالمؤسسة ومساندتها لتطوير نشاطها من خلال تنظيم جلسات وورشات عمل قطاعية وندوات إعلامية وتحسيسية
- تنظيم لقاءات شراكة وربط الصلة على الصعيد الوطني
- تنظيم زيارات ميدانيةلمؤسسات الجهة

***إصدارات الغرفة :**

- إعداد نشرية الغرفة/ الشهرية عبر الخط (Newsletter)

- إعداد نشريةإقتصادية وتشريعيةدورية

- **الإحاطة بالمؤسسات الصغرى والمتوسطة وذلك من خلال:**

-تنظيم لقاءات فردية مع الخبراء في مجال التسويق، التصدير، التجارة الإلكترونية والتصرّف في المؤسسات، التمويل، المواصفات...
-العمل على تبسيط الإجراءات الإدارية لفائدة المؤسسات وذلك بتنظيم لقاءات مباشرة بين ممثلي الإدارات العمومية وأصحاب المؤسسات
-تعريف المؤسسات الصغرى والمتوسطة ببرامج تطوير وتمويل مشاريعهم وذلك من خلال تنظيم لقاءات مع مؤسسات التمويل
-وضع برامج خصوصية لتطوير المؤسسات الصغرى والمتوسطة تهدف إلى مرافقة المؤسسات عن طريق خبراء مختصين

- **التكوين:**

-**التكوين الأساسي**: تأمين التكوين الأساسي منخلال مدرسة التجارة التابعة للغرفة وذلك في مختلف الإختصاصات لفائدة الشباب قصد تسهيل إدماجهم في سوق الشغل وتمكينهم من الحصول على:

- ✓ شهادة مناظرة في المؤهل التقني المهني محاسب منشأ
- ✓ شهادة التقني السامي في التجارة الدولية
- ✓ شهادة التقني السامي في المحاسبة والمالية
- ✓ شهادة التقني السامي في مساعد إدارة
- ✓ المعاملات الديوانية

- **التكوين المستمر**: مساندة مؤسسات الجهة لتطوير وتنمية مؤهلات مواردهم البشرية منخلال تنظيم دورات تكوينية في مختلف الإختصاصات والمجالات المتعلقة بنشاط المؤسسة.

يتم إعداد محتوى هذه الدورات بالرجوع إلى دراسة مستمرة لحاجيات المؤسسة في مجال لتكوين مما يمكن من إعداد برنامج سنوي ينجز حسب الطلب ويشتمل على دورات تكوينية بين المؤسسات أو داخل المؤسسة باعتماد دروس صباحية، مسائية أو صيفية في العديد من الإختصاصات كالتجارة الدولية، المحاسبة ، الإعلامية، التسويق، الموارد البشرية، المعاملات الديوانية، معايير الجودة، اللغات الأجنبية، إدارة الأعمال...

2. أهم الأولويات والأهداف الإستراتيجية:

أهم الأهداف/ الأولويات	الأهداف الإستراتيجية
1 -تطوير المبادلات الخارجية وتعميق الإندماجالإقتصادي والتجاري	*** الإحاطة بالمؤسسات لتنمية صادراتها من خلال تدعيم العلاقات الثنائية وتعزيز الشراكة التجارية**
2 -تعزيز حماية المنتوج الوطني	*** تحسين محيط الأعمال بالجهة**
3 - تسهيل إجراءات التجارة الخارجية	*** رقمنة خدمات الغرفة المتعلقة بالتجارة الخارجية (الإنخراط، إيداع الملفات القانونية والفنية للحصول شهائد المنشأ، الدفع الألكتروني)** *** تطوير منظومة التصرف في الحرفاء** *** تأهيل الموارد البشرية**
4 - تدعيم مجال التكوين لفائدة منخرطيها وذلك بتنويع الإختصاصات والمجالات من خلال التكوين الأساسي والتكوين المستمر	*** توفير كفاءات ومهارات مهنية تستجيب لحاجيات المؤسسة من خلال التكوين الأساسي** *** تطوير وتنمية القدرات والمؤهلات المهنية للموارد البشرية للمؤسسة وتلبية حاجياتها الأساسية في التكوين من خلال تنظيم دورات تكوينية مستمرة**

3. تحديد المساهمة في أهداف البرنامج :

أهداف برنامج التجارة الخارجية للوزارة	الأهداف	مساهمة غرفة التجارة والصناعة للوسط	أنشطة الغرفة	مؤشرات قيس الأداءالكفيلة بتحقيقها
الهدف 1:تطوير المبادلات الخارجيةوالإندماج الاقتصادي والتجاري	**دعم التعاون الدولي والإحاطة بالمصدرين**	**مساهمة مباشرة**	**-تنظيم بعثات رجال أعمال إلى الخارج** **-تنظيم لقاءات شراكة تونسية أجنبية وفقا لفرص التعاون المتاحة ولمقترحات المؤسسات** **-تحسيس وتشريك ومرافقة المؤسسات المتواجدة بجهة الوسط في المعارض والصالونات والبعثات الإقتصادية والمنتديات** **-مرافقة مشخصة عن طريق خبراء** **-تنظيم دورات تكوينية لفائدة المصدرين** **-تنظيم لقاءات إعلامية حول التشاريع المتعلقة بالتجارة الخارجية والإتفاقيات التجارية وإتفاقيات التبادل الحرّ** **-إستقبال وفود أجنبية**	**-عدد المؤسسات المصدرّة المنتفعة مباشرة بأنشطة وخدمات الغرفة**
			-تقديم الإستشارات المتعلقة بالتصدير لفائدة المؤسسات **-تنظيم زيارات ميدانية ومرافقة المؤسسات في إعداد الملفات الفنية للحصول على شهادة المنشأ** **-إعداد الدراسات الفنية لفائدة المؤسسات المصدرة** **-الإدلاء بشهادات المنشأ**	**-عدد الخدمات المسداة مباشرة عن طريق مركز إجراءات التصدير** **-عدد المؤسسات المصدرّة المنتفعة مباشرة بأنشطة وخدمات الغرفة**
			دعم العلاقات الثنائية مع الشركاء الأجانب	**-عدد إتفاقيات التعاون المبرمة بين غرفة التجارة والصناعة للوسط**

				وشركائها الأجانب
			-تحسيس المؤسسات للمشاركة في المعارض والصالونات والبعثاتالمبرمجة من قبل مركز النهوض بالصادرات -تحسيس المؤسسات للمشاركة في المعارض والصالونات المبرمجة من طرف الشركاء الدوليين -تحسيس المؤسسات للمشاركة في الندوات والملتقيات ولقاءات الشراكة الملتئمة بتونس وبالخارج	-عدد التظاهرات التي تم التعريفبها
	استكشاف أسواق جديدة غير تقليدية	مساهمة مباشرة	-تنظيم لقاءات إعلامية قطاعيةلأسواق خارجية -تنظيم تظاهرات للتعريف بأسواقجديدة Point Pays - تنظيم بعثات أعمال مع الخارج وإستهداف خاصة الأسواق الإفريقية	- عدد التظاهرات الت يتم تنظيمها حول الأسواق الجديدة الغير التقليدية المستهدفة وعدد المؤسسات المشاركة بها
			إدراج فرص أعمال وشراكة لاسواق جديدة غير تقليدية ضمن المنصة الألكترونية للغرفة	-عدد فرص الأعمال والشراكة المدرجة ضمن المنصة الألكترونية للغرفة
			-إدراج دراسات أو مذكراتلأسواق جديدة غير تقليدية ضمن المنصة الألكترونية للغرفة -إدراج طلبات العروض والصفقات على المستوى	-عدد دراسات أو مذكرات الأسواق الخارجية المدرجة ضمن المنصة الألكترونية للغرفة -عدد طلبات العروض والصفقات على المستوى الوطني والدولي المدرجة

			الوطني والدولي بالمنصة الألكترونية للغرفة **ببورصة الأعمال**	**ببورصة الأعمال**
	استقطاب فرص تصديرية وإستثمارية جديدة	مساهمة مباشرة	**إعداد دراسات حول المميزات الاقتصادية و الاستثمارية لولايات الجهة**	**-عدد الدراساتالمنجزة حول المميزات الاقتصادية بولايات الجهة**
			مرافقة مشخصة في مجال إحداث المؤسسات والتشريع الإقتصادي والإعلام التجاري	**- عدد المستثمرين وباعثي المشاريع المنتفعين**
الهدف 2: تعزيز حماية المنتوج الوطني	**المساهمة في تطوير محيط الأعمال بالجهة على مستوى الإستثمار والتصدير**	مساهمة غير مباشرة	**-تنظيم حصص المرافقة المشخصة مع الإدارات** **-تنظيم لقاءات إحاطةومرافقةللمؤسسات** **-تنظيم زيارات ميدانية لمزيدالتعريفبخدماتالغرفة**	**عدد المؤسسات المنتفعة**
الهدف 3 : تسهيل إجراءات التجارة الخارجية	**تطوير المنظومة الإدارية والتأهيل المستمر للموارد البشرية**	مساهمة غير مباشرة	**تطوير خدمات إلكترونية بالغرفة**	**-عدد الخدمات الإلكترونية التي تمّ تطويرها**
			تنظيم ورشات تكوينية لفائدة الموارد البشرية بالغرفة	**-عدد الورشات التكوينية التي تم تنظيمها لفائدة الموارد البشرية بالغرفة**
الهدف 4 :تدعيم مجال التكوين لفائدة منخرطي الغرفة وذلك بتنوع الإختصاصات والمجالات من خلال التكوين الأساسي والتكوين المستمر	**توفير كفاءات ومهارات مهنية تستجيب لحاجيات المؤسسة من خلال التكوين الأساسي**	مساهمة مباشرة	**-تكوين طلاب في اختصاصات مختلفة وعلى عديد المستويات :** **-مؤهل تقني مهني في محاسب منشأة** **-مؤهل تقني سامي في المحاسبة والمالية** **-مؤهل تقني سامي في التجارة الدولية**	**-عدد الطلاب المتخرجين**
	تطوير وتنمية القدرات والمؤهلات المهنية للموارد البشرية للمؤسسةوتلبية حاجياتها الأساسية في التكوين	مساهمة غير مباشرة	**تنظيم دورات تكوينية مستمرة في مجالات متعددة**	**-عدد الدورات التكوينية المنظمة من قبل الغرفة**

III-الميزانية على المدى المتوسط:

1- تقديرات الميزانية على المدىالمتوسط (2024-2026):

(الوحدة بالدينار)

البيان	إنجازات 2022	2023	التقديرات		
			2024	2025	2026
ميزانية التصرف:	**1648.023**	**1774.837**			
منها: **- ميزانية بعنوان التأجير** **- ميزانية بعنوان التسيير**	**1003.075** **644.948**	**1063.751** **711.086**			
ميزانيّة الاستثمار أو/ التجهيز: (منها التحويلات المخصصة لدعم التدخلات في الميدان الاقتصادي والاجتماعي ودعم الاستثمار في المشاريع والبرامج التنموية وكذلك لتسديد القروض والتوازن المالي وتطوير وإعادة هيكلة المؤسسة).	**47.513**	**87.000**			
المجموع	**1 695.536**	**1 861.837**			

بطاقة عدد 11: غرفة التجارة والصناعة للجنوب الشرقي

I-التعريف :

-النشاط الرئيسي : تساهم الغرفة في نطاق حدودها الترابية في النهوض بقطاعات التجارة والصناعة والخدمات وكذلك بأنشطة الصناعات التقليدية والحرف الصغرى المظبوطة بالتشريع المتعلق بتنظيم قطاع الحرف

-ترتيب المنشأة : غرفة التجارة والصناعة للجنوب الشرقي هي مؤسسة عمومية ذات مصلحة إقتصادية لها الشخصية المعنوية والإستقلال المالي وتخضع لإشراف الوزارة المكلفة بالتجارة

-مرجع الإحداث :القانون عدد 75 لسنة 2006 المؤرخ في 30 نوفمبر 2006 المتعلق بغرف التجارة والصناعة والأمر عدد 79 لسنة 2007 المؤرخ في 15 جانفي 2007 المتعلق بإحداث غرف التجارة والصناعة وتحديد تسميتها ومقراتها ودوائرها الترابية

-مرجع التنظيم الإداري والمالي : أمر عدد 1331 لسنة 2013 المؤرخ في 07 مارس 2013 المتعلق بضبط تنظيم غرف التجارة والصناعة

II- الإستراتيجية و الأهداف :

- **الإستراتيجية العامة :** تعمل غرفة التجارة والصناعة للجنوب الشرقي في إطار برنامج التجارة الخارجية لوزارة التجارة وتنمية الصادرات بالمساهمة الفعالة في تنفيذ التوجهات الإستراتيجية للوزارة لدفع التصدير وتعزيز الصادرات التونسية من خلال :
- دعم علاقات التعاون والشراكة داخل تونس وخارجها بإبرام إتفاقيات شراكة مع هياكل مماثلة
- المشاركة في المعارض والصالونات الدولية وتنظيم لقاءات مهنية في الغرض قصد إيجاد أسواق جديدة وتيسير نفاذ المنتوج التونسي إليها.
- التعريف بآليات المساندة الفنية والمالية للمؤسسات المصدرة من خلال مزيد التعريف بأليات الدعم التي توفرها الدولة على غرار صندوق النهوض بالصادرات FOPRODEX
- التعريف بالفرص المتاحة مع الدول الإفريقية خاصة دول جنوب الصحراء وبالإتفاقيات المبرمة في الغرض على غرار إتفاقية السوق المشتركة لشرق إفريقيا والجنوب الإفريقي COMESA ومنطقة التبادل الحر الإفريقية ZLECAF
- تقديم الإحاطة والمساندة للمؤسسات المصدرة المنتصبة بإقليم الشمال الغربي بهدف تنمية الصادرات

- **تحديد المساهمة في أهداف برنامج التجارة الخارجية:**

أهداف برنامج التجارة الخارجية للوزارة	مساهمة الغرفة في أهداف برنامج التجارة الخارجية	الأهداف الخاصة بغرفة التجارة والصناعة للجنوب الشرقي
الهدف 1.2: تطوير المبادلات الخارجية والتجاري الإقتصادي الإندماج وتعميق	**مساهمة مباشرة**	• ضبط برنامج تظاهرات بالخارج يشمل مختلف القطاعات الواعدة ويستهدف أسواق جديدة • تنظيم ندوات تكوينية و أيام شراكة و تعاون بالولايات الراجعة بالنظر للغرفة
الهدف 2.2: حماية المنتوج الوطني والدفاع عن الصادرات	**مساهمة مباشرة**	• الإعلام التجاري و الدراسات و التكوين و الرسكلة و الذكاء الإقتصادي

- **أهم الأولويات والأهداف للغرفة ببرنامج التجارة الخارجية:**

أهداف الغرفة	الأنشطة والتدخلات المبرمجة خلال سنة 2024	الإعتمادات التقديرية
الهدف : 1 ضبط برنامج تظاهرات بالخارج يشمل مختلف القطاعات الواعدة ويستهدف أسواق جديدة	-ضبط برنامج تظاهرات بالخارج بالتنسيق مع فريق العمل) TEAM EXPORT تنظيم 05 تظاهرات على الأقل (يشمل أهم القطاعات بإقليم الجنوب الشرقي)الصناعات الكيميائية والصناعات التحويلية والفلاحة الجيوحرارية والخدمات المرتبطة بالأنشطة البترولية وأشغال البناء وإنتاج التمور (والعمل على تشريك أكبر عدد ممكن من المؤسسات. -تنظيم ندوات إعلامية وتحسيسية وتظاهرات للتعرف بالإمتيازات الموضوعة من قبل الدولة قصد مساندة المؤسسات التونسية ومساعدتها للنفاذ للأسواق الإفريقية من خلال إتفاقية. ZLECAF -تنظيم ملتقيات شراكة وتعاون بين متتعاملين إقتصاديين دوليين ونظرائهم من الجنوب الشرقي في إطار إتفاقيات التعوان التي أبرمتها الغرفة إتفاقيات مع نظرائها بالخارج. -الإحاطة بالمؤسسات وتشجيعها على إعتماد إستراتيجيات ترويجية مدروسة للنفاذ إلى أسواق جديدة والبحث عن شركاء أجانب	**ميزانية الغرفة بالإشتراك مع** -مركز النهوض بالصادرات) منحة المركز المخصصة لنقطة التصدير بالغرفة بقيمة 50 ألف دينارا سنويا(-مساهمات مشاركات المؤسسات الاقتصادية الخاصة
الهدف :2.تنظيم ندوات تكوينية و أيام شراكة و	• تنظيم ندوات إعلامية للتعريف بخدمات الغرفة وبالإحاطة ومرافقة المؤسسات خاصة المصدرة	**ميزانية الغرفة بالإشتراك مع**

تعاون بالجهة	والتي لها طاقات نصديرية • القيام بندوات وأيام إعلامية و تحسيسية حول البرامج الموضوعة على ذمة المؤسسات و الإمتيازات التي يوفرها صندوق النهوض بالصادراتFOPRODEX، TTN ، • تنظيم أيام إعلامية و تحسيسية للتعريف بالإتفاقيات التجارية المبرمة بين تونس و بقية البلدان على غرار COMESA ، ZLECAF	• مركز النهوض بالصادرات -مساهمات طوعية للمؤسسات الاقتصادية الخاصة
الهدف 3: الإعلام التجاري و الدراسات و التكوين و الرسكلة و الذكاء الإقتصادي	• القيام بزيارات ميدانية للتعرف على حاجيات و رغبات المؤسسات في مجال التكوين و العمل على إعداد و ضبط برامج تكوينية في محاور عدة مثل إستراتيجية التسويق، التصرف في طلبيه التصدير و شروط التجارة الخارجية • تمكين المؤسسات المصدرة بولايات الجنوب الشرقي من الدورات التكوينية و التدريبية في مجال التصدير و ذلك لتهيئتها و تمكينها من مواكبة التكنولوجيات الحديثة و إندماجها في السوق الخارجية • التنسيق مع الهياكل التي لها صلة بالتصدير و المنخرطة بشبكة الإحاطة بالمصدّرين قصد التدخل السريع و الحيني لمساعدة المؤسسات المنتصبة بإقليم الجنوب الشرقي على تجاوز العراقيل التي تواجهها عند القيام بعماليات تصديرية	**ميزانية الغرفة بالإشتراك مع** • مركز النهوض بالصادرات

III-الميزانية على المدى المتوسط:

1-تقديرات الميزانية على المدىالمتوسط (2024-2026)

الوحدةدينار

	إنجازات		التقديرات		
	2022	2023 (08 أشهر)	2024	2025	2026
الأعباء					
نفقات التأجير	913 099	594 700	1 050 000	1 140 000	1 220 000
نفقات التسيير	481 205	312 710	547 450	538 950	547 070
نفقات الاستثمار	12 741	11 169	120 000	16 000	18 000
المجموع	**1 407 046**	**918 579**	**1 717 450**	**1 694 950**	**1 785 070**
الموارد					
الموارد الذاتية	2 007 115	1 193 205	1 650 000	1 700 000	1 750 000
منحة الدولة	74 000	0	60 000	60 000	60 000
منحة مركز النهوض بالصادرات	34 582	0	50 000	50 000	50 000
المجموع	**2 115 697**	**1 193 205**	**1 760 000**	**1 810 000**	**1 860 000**

بطاقة عدد 12: غرفة التجارة والصناعة للوطن القبلي

I- التعريف :

1.النشاط الرئيسي :

انشئتغرفة التجارة والصناعة للوطن القبلي سنة 1994، و هي تعمل على تكريس التوجهات الإقتصادية الوطنية على المستوى الجهوي من خلال توفير العديد من الخدمات لمختلف الصناعيين و التجار و مسدي الخدمات المتواجدين بدائرتها الترابية بما ييسر علاقاتهم التجارية سواء داخل تونس أو خارجها.

تساهم غرفة التجارة و الصناعة للوطن القبلي في نطاق حدودها الترابية (ولايتي نابل و زغوان) في النهوض بقطاعات التجارة والصناعة والخدمات وكذلك بأنشطة الصناعات التقليدية والحرف الصغرى المضبوطة بالتشريع المتعلق بتنظيم قطاع الحرف. و تتولى غرفة التجارة و الصناعة للوطن القبلي لهذا الغرض القيام بالمهام التالية:

- **المساهمة في النهوض بالقطاع الخاص ودفع المبادرة والاستثمار بالجهات،**
- **مد السلط العمومية بكل المقترحات والآراء والمعلومات المتصلة بالقطاعات والأنشطة الراجعة إليها ببالنظر وخاصة منها المتعلقة بـ:** تطور الأنشطة والقطاعات الراجعة لها بالنظر،الاتفاقيات الدولية ذات العلاقة بمجال نشاطها،تبسيط الإجراءات الإدارية المرتبطة بالمؤسسة

- **المساهمة في توطيد علاقات التعاون والشراكة مع الخارج من خلال:**
  - إبرام اتفاقات مع الغرف الأجنبية للتجارة والصناعة بهدف تنمية فرص الاستثمار والشراكة وتطوير المبادلات التجارية على صعيد الجهة
  - تنظيم أيام شراكة بين أصحاب الأعمال التونسيين ونظرائهم الأجانب.

- **التكوين والإعلام الاقتصادي عن طريق:**
  - ضمان التكوين المستمر والإتقان لفائدة منخرطيها،
  - تنظيم دورات وندوات تكوينية،
  - توفير المعلومات لمنخرطيها حول كل المسائل الراجعة إليها بالنظر،
  - إحداث مراكز إعلام وتوثيق اقتصادي ضمن هياكلها الإدارية بهدف نشر المعلومة الاقتصادية والإحصائية المتصلة بالقطاعات والأنشطة الراجعة إليها بالنظر وذلك بالتنسيق مع الهياكل المعنية.
- **الخدمات الموجهة للمؤسسة:**
  - تنظيم ندوات ولقاءات ومؤتمرات وملتقيات،
  - تنظيم المعارض والصالونات والأيام التجارية أو المساهمة في تنظيمها،
  - مساندة المؤسسات والإحاطة بها بهدف تنمية الصادرات،
  - مد المؤسسات بالمعلومات العامة الاقتصادية والتجارية المتعلقة بالجهة وذلك بدون مقابل،
  - إسداء خدمات بمقابل لفائدة المؤسسات من شأنها أن تيسر معاملاتها التجارية داخل البلاد وخارجها،

- تسليم الشهادات التي يطلبها الصناعي أو التاجر أو الحرفي أو مسدي الخدمات سواء للاستعمال الداخلي أو الخارجي والتي يتم ضبطها من قبل الوزير المكلف بالتجارة،
- اتخاذ كل المبادرات الرامية إلى التوفيق والمصالحة والتحكيم عند الاقتضاء في مستوى الجهات وفي المستوى الوطني والعالمي وذلك طبقا للقوانين الجاري بها العمل،
- إبرام اتفاقات تعاون وشراكة مع الهياكل الوطنية للإحاطة والمساندة،
- القيام بدراسات ذات طابع اقتصادي.

❖ **تسيير مرفق عمومي، عند الاقتضاء، داخل دوائرها الترابية في نطاق عقود استغلال،**
❖ **مسك فهرس في قائمة الأشخاص التابعين لدوائرها الترابية المرسمين بالسجل التجاري.**

2.مرجـــــع الإحـــــداث

➢ القانون عدد 75 لسنة 2006 مؤرخ في 30 نوفمبر 2006 يتعلق بغرف التجارة والصناعة.
➢ أمر عدد 79 لسنة 2007 مؤرخ في 15 جانفي 2007 يتعلق بإحداث غرف التجارة والصناعة وتحديد تسميتها ومقراتها ودوائرها الترابية.

II- الإستراتيجية و الأهداف :

1. الاستراتيجية:

تعمل غرفة التجارة والصناعة للوطن القبلي على إنجاز مخططها الإستراتيجي تناغما مع برنامج التجارة الخارجية و ذلك إيمانا بدورها الهام في استكشاف المصادر و الوسائل الإضافية الواجب استغلالها لتحقيق مزيد من الإشعاع و النمو، فقد إرتأت أن تنتهج سياسة تقديم خدمات متميزة تلبي احتياجات الشرائح المستهدفة بشكل أفضل مساهمة منها في النهوض بالقطاع الخاص و دفع المبادرة و الاستثمار بالجهة.و ذلك بالاعتماد على مقاربة تقوم بالأساسعلى ثلاثة ركائز أساسية وهي :

➢ قوة الاقتراح و التنشيط،
➢ لامركزية الترويج وربط العلاقات الدولية
➢ فضاء للمعلومات و التكوين و الدعم و الاستشارة خاصة لفائدة المؤسسات الصغرى والمتوسطة

في هذا الإطار تضبط الغرفة برنامج عمل سنوي طموح يقوم على:
➢ الرفع من تنافسية المؤسسة التونسية لدى ولوجها الأسواق الخارجية
➢ العمل على دعم وتنويع الصادرات
➢ مرافقة المؤسسات المتواجدة بالجهة عند قيامها بالتصدير
➢ تنمية ثقافة التصدير لدى المؤسسات ومعاضدة الجهد التصديري لأول مرة
➢ الرفع من نجاعة تدخل الغرفة لدى المؤسسة المصدرة

و ذلك من خلال خطة عمل تهدف بالأساس إلى :

- الإحاطة بالمؤسسات والنهوض بقطاع التصدير
- مساعدة المنخرطين وتحسين الخدمات المقدمة إليهم
- دعم المشاركة الفاعلة للأعضاء في أنشطة الغرفة وفعالياتها
- المساهمة في تطوير مناخ الاستثمار
- تمتين العلاقة مع هياكل المساندة قصد مساعدة المؤسسات على تسيير نشاطهم
- تعزيز ثقافة الأعمال والحوكمة الرشيدة والشفافية
- تنمية العلاقات الخارجية وتعزيز الشراكة التجارية
- تطوير المنظومة الإدارية والتأهيل المستمر للموارد البشرية ورعايتها

2.أهم الأولويـــات و الأهـــداف الاستراتيجية:

- **تطوير العلاقات الخارجية مع المنظمات و الشركاء الأجانب**
  - ابرام اتفاقيات تعاون مع الغرف الأجنبية
  - تنشيط العلاقات الثنائية مع الغرف الأجنبية
  - تنظيم بعثات رجال أعمال تونسيين إلى الخارج
  - استقبال وفود رجال اعمال اجانب
  - إنشاء بورصة الأعمال الخاصة برصد فرص التبادل التجاري و الصفقات على المستوى الدولي
- **الترويج للجهة (نابل – زغوان) كوجهة مميزة للاستثمار الخارجي**
  - تحديث الوثيقة الترويجية للجهة
  - إعداد مخطط تسويقي للوثيقة الترويجية
- **تطوير برامج خصوصية لدعم الصادرات**
  - برمجة دورات تكوينية في مجال التجارة الخارجية و تقنيات دراسة و اقتحام الأسواق الأجنبية
  - إعداد و ترويج دليل لاقتحام الأسواق الإفريقية
  - تنفيذ البرنامج المجدد Cap Exportموجه بالأساس إلى المؤسسات المصدرةويوفر الإحاطة والمساندة والمرافقة والتكوين للمؤسسات التي تعمل على الانفتاح علىالأسواق العالمية و الإفريقية خاصة.
  - تقديم الاحاطة والمرافقة المشخصة للمصدرين من طرف خبراء في المجال

3.تحديد المساهمة في أهداف البرنامج:

أهداف برنامج التجارة الخارجية	مساهمة غرفة التجارة والصناعة للوطن القبلي
الهدف 1.2 تنمية المبادلات الخارجية و تعميق الاندماج الاقتصادي	مساهمة مباشرة من خلال الإحاطة بالمؤسسات لتنمية صادراتها بتدعيم العلاقات الثنائية وتعزيز الشراكة التجارية
الهدف 2.2 الدفاع التجاري	مساهمة غير مباشرة من خلال العمل على تحسين الأعمال بالجهة

حيث تساهم غرفة التجارة والصناعة للوطن القبلي بصفة مباشر في الهدف الاستراتيجي لبرنامج التجارة الخارجية والمتمثل في تطوير المبادلات الخارجية وتعميق الاندماج الاقتصادي والتجاري.
إذ تندرج مساهمة غرفة التجارة والصناعة للوطن القبلي ضمن المهام المناطة في عهدتها و المتمثلة أساسا في الإحاطة و المساندة للمؤسسات من خلال إسداء الخدمات على غرار :

- الدراسات التقنية لتحديد نسبة الاندماج بالنسبة للمنتوجات التونسية المعدة للتصدير
- المصادقة على شهائد المنشأ و شهادات البيع الحر و على الوثائق الخاصة بالتجارة الخارجية
- تسليم الشهادات التي يطلبها المتعاملين الاقتصاديين
- توفير جميع وثائق التجارة الخارجية
- العمل على تفعيل قانون المشاركة بين القطاعين العام والخاص

و في إطار الإستراتيجية الوطنية للتنمية و في خضم ما تعرفه البلاد من تغيير شامل في مختلف الميادين الاقتصادية و الاجتماعية، تعمل غرفة التجارة و الصناعة للوطن القبلي على مواكبة كل هذه المستجدات من خلال تأطير المتعاملين الاقتصاديين في القطاعات التي تمثلها و توفير فرص حقيقية لتطوير المبادلات الخارجية ودعم المؤسسات الناشئة وكذلك المساهمة في إنعاش انفتاح الاقتصاد الوطني والمحلي و الجهوي.

4.أهم الأنشطة :

الأهداف / الأنشطة	مؤشرات قيس الأداء
تطوير العلاقات الخارجية مع المنظمات و الشركاء الأجانب	
الانخراط في مختلف مشاريع التمويل الدولية	• عدد المشاريع التي تم طلب الانخراط بها • عدد المشاريع التي تم المصادقة عليها
تنشيط العلاقات الثنائية مع الغرف الأجنبية	• عدد اتفاقيات الشراكة المبرمة • عدد البرامج الثنائية التي تم تنفيذها
تنظيم بعثات رجال أعمال تونسيين إلى الخارج **استقبال وفود رجال أعمالأجانب**	• عدد رجال الأعمال المشاركين • عدد اللقاءات الثنائية
إنشاء بورصة الأعمال	• عدد فرص الأعمال التي تم توفيرها • عدد المؤسسات المنتفعة
الترويج للجهة (نابل – زغوان) كوجهة مميزة للاستثمار الخارجي	
تحديث الوثيقة الترويجية للجهة	• نسبة تحديث الوثيقة
إعداد مخطط تسويقي للوثيقة الترويجية	• عدد الهياكل التي تم استقطابها
تطوير برامج خصوصية لدعم الصادرات	
برمجة دورات تكوينية في مجال التجارة الخارجية	• عدد الأياماالتكوينية • عدد المؤسسات المشاركة
إعداد و ترويج دليل لاقتحام الأسواق الإفريقية	• عدد الأسواق المستهدفة
تنفيذ البرنامج المجدد Cap Export	• عدد الأسواق المستهدفة • عدد المؤسسات المشاركة • تطور المبادلات التجارية

5. الإجـراءات المصـــاحبة:

- الترفيع في منحة الدولة.
- تطوير منحة صندوق النهوض بالصادرات عبر مراجعة الاتفاقية مع مركز النهوض بالصادرات .
- الانخراط في مختلف برامج الدعم المالي و التقني التي توفرها الهياكل الدولية.

III-الميزانية على المدى المتوسط:

1- تقديرات الميزانية على المدىالمتوسط (2024-2026)

بصدد الاعداد

(يتم إعداد الميزانية التقديرية للغرفة خلال شهر أكتوبر 2023 وعرضها على هيئة الغرفة لإبداء الرأي والموافقة).

بطاقة إدراج مقـاربـة النوع الاجتمــاعي

بطاقة النوع الاجتماعي: التعهدات

1/ الإطار العام

تساهم مهمة التجارة وتنمية الصادرات من خلال سياساتها العمومية في تنفيذ الالتزامات الدولية التي صادقت عليها تونس في مجال حقوق الإنسان بصفة عامة وحقوق المرأة والمساواة بين الجنسين بصفة خاصة، حيث تعمل على تحقيق أهداف التنمية المستدامة في أفق 2030 لاسيما منها الهدف الخامس الذي ينص على مبدأ "تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين كل النساء والفتيات كرافد للقضاء على الفقر والتهميش والتمييز ودفع التنمية"

وتعد الخطة الوطنية لمأسسة وإدراج النوع الاجتماعي لسنة 2018 ترجمة للإرادة الفعلية لتنفيذ هذه الالتزامات الوطنية والدولية على أرض الواقع والتكريس الفعلي للمساواة بين المرأة والرجل وتوجيه السياسات العمومية والميزانيات في هذا الاتجاه.

وفي هذا الإطار انخرطت مهمة التجارة وتنمية الصادرات في إطار أدائها لمهامها في تنفيذ هذه الخطة باعتبارها مرجعية هامة لإدماج النوع الاجتماعي في التخطيط والبرمجة والتقييم للميزانية، وذلك من خلال ترجمتها بمختلف محاور مخططها التنموي القطاعي وتنفيذ جملة من المشاريع والاجراءات التي تكرس المساواة الفعلية بين الرجل والمرأة في قطاع التجارة.

وبناء عليه واستنادا الى بعض المعطيات الإدارية وما تم ملاحظته على أرض الواقع وأمام غياب المعطيات الإحصائية الدقيقة بالخصوص وفي انتظار إجراء تشخيص معمق لواقع القطاع من منظور النوع الاجتماعي للوقوف على أهم الإشكاليات المتعلقة بالفوارق بين الجنسين في القطاع، فإن مهمة التجارة ستركز في المرحلة المقبلة على الإنخراط أساسا في تنفيذ ثلاثة اثار كمنطلق لبلورة وتنزيل جملة من الأهداف العملياتية والأنشطة المحققة لها:

- **الأثر الأول:** إرساء منظومة مساءلة تعمل على القضاء على جميع أشكال التمييز والعنف ضد النساء على مستوى التشريع والممارسات وذلك **بالعمل على حماية النساء العاملات في مجال المراقبة الإقتصادية الميدانية من العنف وتعزيز الإحاطة بضحايا العنف،**

- **الأثر الثاني**: الرفع من تمثيلية النساء ومشاركتهن الفعلية في الهيئات والمجالس المنتخبة والهياكل ومواقع صنع القرار على المستوى الوطني والجهوي والمحلي من خلال **دعم تمثيلية الكفاءات النسائية في الخطط الوظيفية ومراكز صنع القرار مركزيا وجهويا وعلى مستوى المؤسسات تحت الاشراف،**
- **الأثر الثالث**: وضع وتنفيذ سياسات تضمن التمكين الإقتصادي والمالي للنساء والحق في العمل اللائق والأجر العادل. وذلك من خلال **تعزيز الدعم والاحاطة بباعثات المشاريع الحرفية.**

تضطلع مهمة التجارة وتنمية الصادرات بمهام رقابية موسعة للسوق ومجالات التدخل وتسخر لهذا الغرض ما يقارب 700 عون مراقبة اقتصادية من مراقبين ومراقبات، غير أن طبيعة العمل الرقابي تجعل أعوان المراقبة الاقتصادية وخاصة النساء منهم عرضة للاعتداء والتعنيف من قبل المتعاملين الاقتصاديين .

ولم يتم طيلة سنوات إيلاء هذا الموضوع الاهتمام الكافي حيث يتم معالجته كحوادث شغل وليس عنفا مسلطا ضد المرأة وهو ما يتطلب من مهمة التجارة وتنمية الصادرات القيام بتشخيص معمق لهذه الظاهرة التي تنامت في السنوات الأخيرة. وفي انتظار إنجاز هذا التشخيص تستند المهمة حاليا على بعض المعطيات التي تم التصريح بها والتي لم تتجاوز الحالتين أو ثلاث قصد الشروع في تحديد إشكاليات العنف المسلط على النساء المراقبات.

وعلى الرغم من غياب إحصائيات وتشخيص لهذه الظاهرة بما من شأنه أن يمكن من فهم هذه الإشكالية بصورة دقيقة، فإن أسبابها تعود أساسا إلى:

- غياب إطار تنظيمي يتعلق بمكافحة العنف ضد المرأة أثناء أداءها لمهامها الرقابية،
- صعوبة ضبط حالات العنف ضد المرأة المراقبة حيث يسلط العنف أيضا على الرجل المراقب وبذلك تسجل الحالات على انها حوادث شغل.
- عدم وجود آليات ووسائل واضحة وفعالة للوقاية والإبلاغ على حالات العنف ضد المرأة المراقبة،
- غياب المعطيات والإحصائيات الدقيقة الخاصة بضبط حالات العنف المسجلة ضد المرأة المراقبة،
- تحميل المرأة المراقبة مسؤولية تعرضها للعنف واعتبارها في غالب الأحيان متهمة وهو ما يدفعها إلى التكتم وعدم الإبلاغ.

ومن ناحية أخرى عرفت مهمة التجارة وتنمية الصادرات في السنوات الأخيرة تطورا في عدد النساء اللاتي يستوفين الشروط القانونية للتسمية في خطة مدير أو مدير عام حيث بلغ عدد المكلفات 27 خلال سنة 2022 مقابل 108 للرجال (25%). ويتعمق هذا الفارق على المستوى الجهوي حيث أن إدارتين (2) من جملة 24 إدارة جهوية للتجارة تترأسها مديرة جهوية ويعتبر قلة تواجد الإناث في هذه المراكز ضعفا في تمثيلية المرأة في المناصب القيادية مما يؤثر سلبا، لا فقط على المسار المهني للنساء من إطارات المهمة وإنما أيضا على وصولهن لمواقع القرار بالقطاع وتنسحب نفس الملاحظة على المؤسسات تحت الإشراف حيث يستأثر العنصر الرجالي بخطة رئيس مدير عام على رأس هذه المؤسسات والتي تبلغ 8 مؤسسات.

إن فهم هذه الإشكالية بصفة معمقة يستدعي القيام بدراسات في المجال وتحليل دقيق للمعطيات الإحصائية، وفي انتظار إجراء هذه الدراسات تتعمق بعض الأسباب في ظل نقص الإجراءات التي تأخذ بعين الاعتبار خصوصيات وظروف المرأة المختلفة عن نظيرها الرجل من إطارات المهمة والتي من بينها:

- نقص المرونة في التوقيت إلى جانب وتيرة حركات النقل خاصة على المستوى الجهوي دون مراعاة الظروف العائلية للمرأة،
- محدودية فرص اكتساب الخبرات والمهارات لصعوبة تنقل الاناث خارج البلاد لفترات طويلة وغيابهن عن أسرهن بما يؤثر على حظوظهن في الانتفاع بالتكوين وبالتالي على ارتقائهن إلى الدرجات الأعلى.
- عدم تعدد النماذج النسائية القيادية صلب المهمة قد يكون له تأثير سلبي على تطلعات النساء لمناصب قيادية،

من جهة أخرى رغم سعي مهمة التجارة وتنمية الصادرات الى تطوير النسيج التجاري والتشجيع على الاستثمار وفتح أفاق التصدير أمام المؤسسات الوطنية من خلال عدة إجراءات وبرامج إلا أن تمتع المرأة بفرص التمكين الاقتصادي يظل دون المستوى. وما يعمق الفوارق بين الجنسين عدم تركيز المهمة على رصد هذا التفاوت وتحليل أسبابه وتداعياته وإيجاد الحلول الممكنة لمعالجته.

وتتلخص الأسباب والعوائق فيما يلي:

- الخوف من الفشل ومن عدم القدرة على تحمل المخاطر،
- ضعف التشبيك ينجر عنه نقص في الفرص لبناء علاقات مع أشخاص ذوي خبرة في مجال ريادة الأعمال.
- عدم وعي النساء خاصة المنتصبات بالمناطق الريفية بفرص التمويل والدعم والأسواق المفتوحة.
- عدم دراية النساء الحرفيات بالمزايا والآفاق التي يفتحها التسجيل بالسجل الوطني للحرفيين .
- صعوبة حصول المرأة على مصادر التمويل وعلى القروض البنكية.

كما لا يخلو **برنامج التجارة الخارجية** من فوارق مسجلة بين الجنسين على غرار **ضعف تواجد المرأة على رأس ممثليات مركز النهوض بالصادرات** مما يمثل عائقا أمام تقلدهن للمناصب القيادية ومن أهم الأسباب:

- شروط الترقية لا تأخذ بعين الإعتبار بعد النوع الاجتماعي
- النقص المسجل في التكوين والتدريب وتنمية القدرات الإطارات النسائية خاصة في ما يتعلق بالثقة بالنفس - القيادة - النوع الاجتماعي، الإدارة، مهارات التواصل.....
- غياب الامتياز الممنوح للديبلوماسيات
- عزوف النساء على تقلد هذه المناصب خوفا من عدم التوفيق بين الحياة العملية والعائلية
- صعوبات لوجستية تواجه النساء أكثر من الرجال خصوصا في افريقيا
- قلة خبرة الإطارات النسائية بهذا المجال الذي لطالما طغى عليه تمثيلية العنصر الرجالي
- قلة التجارب النسائية الناجحة في هذا المجال.

الخطة الوطنية لمأسسة النوع الاجتماعي

الأثر عدد 1: منظومة مساءلة تعمل على القضاء على كل أشكال التمييز والعنف ضد النساء في التشريع وفي الممارسات

1/الأهداف العملياتية المراعية للنوع الاجتماعي:

البرنامج عدد 1: التجارة الداخلية

الهدف الاستراتيجي: تعديل السوق وتعزيز حماية المستهلك		
الأهداف العملياتية المراعية للنوع الاجتماعي	**الأسباب المباشرة (التي تعيق مباشرة تحقيق الهدف المعني)**	**الأسباب الفرعية / الضمنية**
الهدف العملياتي 1: تعزيز وقاية النساء أعوان الرقابة الاقتصادية الميدانية من العنف	- عدم دراية أعوان الرقابة الاقتصادية بإجراءات القانونية بخصوص العنف المسلط ضد المرأة	-غياب دورات تكوينية بخصوص القانون 58 لفائدة أعوان الرقابة الاقتصادية نساء ورجال
		غياب خطة اتصال بمكافحة العنف ضد النساء المراقبات الاقتصاديات
	-غياب إطار تنظيمي يتعلق بمكافحة العنف ضد المرأة العاملة في الرقابة الاقتصادية بمناسبة أدائها لمهامها	- غياب المناشير والمذكرات المتعلقة بمكافحة العنف ضد المرأة العاملة كمراقبة إقتصادية ميدانية
		- غياب تنصيص الانظمة الداخلية للرقابة الاقتصادية على مكافحة العنف ضد المرأة
الهدف العملياتي 2: تحسين الإحاطة بالنساء ضحايا العنف وتوجيههن	- نقص أليات الإحاطة بالمراقبات الإقتصاديات ضحايا العنف	- عدم وجود خلية بالوزارة للإحاطة بالنساء المعنفات
		- عدم التعاقد مع أطباء نفسانيين
		-نقص في التنسيق مع الجهات المختصة للإحاطة بالمراقبات ضحايا العنف) وزارة الداخلية، وزارة الصحة ...)

	غياب بيانات واضحة بخصوص العنف المسلط ضد المرأة المراقبة اقتصادية	-عدم وجود سجل أو منظومة إعلامية لتسجيل حالات الاعتداء والعنف المسلط ضد المرأة المراقبة الاقتصادية الميدانية.
		تسجيل حالات الإعتداء على أعوان المراقبة كحادث شغل وليس عنف ضد المرأة،
		النظرة للمرأة المعنفة على أنها تتحمل مسؤولية تعرضها للعنف واعتبارها في غالب الأحيان متهمة وهو ما يدفعها إلى التكتم وعدم التبليغ.

خطة العمل الخاصة بالأثر 1 :

- **الأهداف والمؤشرات العملياتية**

البرنامج	الأهداف الاستراتيجية	الأهداف العملياتية(*)	المؤشرات العملياتية				
			طبيعة المؤشر	طريقة الاحتساب	تقديرات (ن+1) (**)	تقديرات (ن+2)	تقديرات (ن+3)
برنامج التجارة الداخلية	تعديل السوق وتعزيز حماية المستهلك	تعزيز وقاية النساء أعوان الرقابة الاقتصادية الميدانية من العنف	نسبة حالات العنف المسلطة على النساء المراقبات من مجموع حوادث الشغل (%)	عدد حوادث العنف ضد النساء/ العدد الجملي لحوادث الشغل	30	25	20
		تحسين الإحاطة النساء العاملات في الرقابة الاقتصادية الميدانية ضحايا العنف وتوجيههن	نسبة حالات العنف ضد المرأة المراقبة الاقتصادية المتعهد بها مقارنة بحالات العنف المسجلة	عدد الحالات العنف المتعهد بها/العدد الجملي للمعنفات	10	15	20

(*) :المراعية للنوع الاجتماعي
(**):السنة المالية المعنية بإعداد الميزانية

- **الأنشطة المراعية للنوع الاجتماعي والمؤشرات**

البرنامج	الأهداف الاستراتيجية	الأهداف العملياتية	الأنشطة	مؤشرات النشاط					الميزانية			مصادر التمويل
				المؤشر	طريقة الاحتساب	تقديرات 2024	تقديرات 2025	تقديرات 2026	تقديرات 2024	تقديرات 2025	تقديرات 2026	
برنامج التجارة الداخلية	**تعديل السوق وتعزيز حماية المستهلك**	تعزيز وقاية النساء أعوان الرقابة الإقتصادية الميدانية من العنف	- توفير وسائل حماية (سترات وقائية...) للنساء أعوان الرقابة الاقتصادية	نسبة تجهيز النساء المراقبات بوسائل وقاية	عدد النساء / العدد الجملي للمراقبين المجهزين بوسائل وقاية	**20**	**25**	**30**	**10 آلاف دينار**	**10 آلاف دينار**	**10 آلاف دينار**	**ميزانية الدولة**
			مراجعة الأنظمة الداخلية في إتجاه إدراج منع العنف المسلط ضد المرأة **المراقبة الاقتصادية**									
			-السهر على تطوير مهارات أعوان الرقابة الاقتصادية بخصوص القانون الأساسي عدد58 لمناهضة العنف ضد المرأة وذلك بالتنسيق مع برنامج القيادة و المساندة	نسبة أعوان المراقبة الاقتصادية الذين تلقو اتكوينا بخصوص القانون الأساسي عدد58	عدد أعوان المراقبة الاقتصادية الذين تلقو تكوينا بخصوص القانون الأساسي عدد58/ عدد أعوان الرقابة الإقتصادية							
			-وضع خطة اتصالية لمناهضة العنف المسلط على النساء أعوان الرقابة الاقتصادية									

			-التنسيق مع المصالح المختصة و برنامج القيادة و المساندة لإصدار نص قانوني يتلائم مع القانون الأساسي عدد58 لإعتبار العنف ضد المرأة عون الرقابة الاقتصادية نوعا من أنواع العنف ضد المرأة و ليس حادث شغل.	عدد الاعمال التنسيقية المنجزة							
		تحسين الإحاطة بالنساء العاملات بالرقابة الاقتصادية الميدانية ضحايا العنف	-عقد اتفاقيات مع أخصائيين نفسانيين للإحاطة بالنساء اعوان المراقبة الاقتصادية المعنفات	عدد اتفاقيات الشراكة مع الأخصائيين النفسيين	عدد اتفاقيات الشراكة مع الأخصائيين النفسيين	**5**	**7**	**10**	**10 آلاف دينار**	**10 آلاف دينار**	**10 آلاف دينار**	**ميزانية الدولة**
			إحداث خلية إنصات و توجيه للإحاطة بالنساء اعوان المراقبة الاقتصادية المعنفات	نسبة التقدم في إحداث خلية الإنصات	عدد الأعمال المنجزة/عدد الأعمال المبرمجة بالخصوص							
			تركيز قاعدة بيانات لتسجيل حالات العنف المسلط على المرأة المراقبة	نسبة التقدم في تركيز قاعدة البيانات الإحصائية	عدد الأعمال المنجزة/عدد الأعمال المبرمجة بالخصوص							

- **التحليل**

برنامج التجارة الداخلية: يكتسي العمل الرقابي على مستوى برنامج التجارة الداخلية أهمية قصوى في ضمان انتظامية التزويد وجودة وسلامة المنتجات الاستهلاكية وحماية الحقوق الاقتصادية للمستهلك وردع كل الممارسات المخلة بالمنافسة والاحتكارية وعلى هذا الأساس فإن الزاد البشري يعتبر عنصر أساسي في هذا المجال وبالرغم من تكافئ عدد المراقبات الاقتصاديات مع عدد المراقبين الاقتصاديين إلا أن مشاركتها في الاعمال الرقابية الميدانية تفاوتتبين الجهات وفترات العمل ومناطق التدخل وذلك للمخاطر المحتملة لهذا العمل (العمل بالليل، الأسواق الغير منظمة، المناطق الحدودية) وهو ما أدى إلى وجود الإشكاليات التالية:

- ضعف تواجد النساء في الميدان خاصة بالنسبة لبعض الأماكن على غرار المراقبة على الطرقات والأسواق والمناطق النائية...،
- تكليف المرأة بالعمل الإداري على حساب العمل الميداني.

ومن جانب آخر فإن السنوات الأخيرة قد شهدت تعرض فرق المراقبة الاقتصادية إلى العنف بكل أشكاله (جسدي، لفظي...) وقد شمل العنف النساء المراقبات وصل للتعدي الجسدي حيث تم تسجيل حوادث شغل وهو بطبعه ما زاد في عزوف المرأة على الإقبال على العمل الميداني.

وهو ما يدفع بمزيد العمل على دعم تواجد المراقبات في الميدان والتقليص من تعرضهن للعنف بكل أشكاله وذلك من خلال تطوير مهاراتها في التواصل والثقة في النفس وتوفير وسائل الحماية وهو ما من شئنه أن يساهم في تقليص التمييز بين الجنسين ومناهضة العنف ضد المرأة من خلال العمل على المدى المتوسط في ترفيع نسبة المراقبات في المناطق الخطرة والحساسة وتقلص تسجيل حالات العنف ضدهن. كما يتجه العمل على المدى المتوسط للترفيع في نسبة مشاركة النساء في العمل الرقابي في أماكن العمل الخطرة والحساسة إلى 35% في أفق 2026 وتراجع نسبة العنف على النساء المراقبات إلى 20% في أفق 2026.

الأثر عدد 2: الرفع من تمثيلية النساء ومشاركتهن الفعلية في الهيئات والمجالس المنتخبة والهياكل ومواقع صنع القرار على المستوى الوطني والجهوي والمحلي

1/الأهداف العملياتية المراعية للنوع الاجتماعي:

البرنامج عدد 1: برنامج التجارة الداخلية

الهدف الاستراتيجي عدد 1: تعديل السوق وتعزيز حماية المستهلك		
الأهداف العملياتية المراعية للنوع الاجتماعي	**الأسباب المباشرة (هي التي تعيق مباشرة تحقيق الهدف المعني)**	**الأسباب الفرعية / الضمنية**
الهدف العملياتي 1: دعم تواجد المرأة على رأس الإدارات الجهوية للتجارة	- شروط الترقية لا تأخذ بعين الإعتبار بعد النوع الاجتماعي	- ارتباط الخطة الوظيفية بحركة النقل،
	- نقص في مهارات النساء على القيادة	- عدم تلائم برامج التكوين من حيث التوقيت و مكان انعقادها مع خصوصيات ظروف المرأة
		- نقص في التكوين والتدريب وتنمية القدرات الموجهة للنساء في مجالات الثقة بالنفس - القيادة - النوع الاجتماعي، الإدارة، مهارات التواصل
	-عدم تطلع الإطارات النسائية لتولي هذه المناصب القيادية	-الخوف من عدم التوفيق بين الحياة العملية والعائلية
		- قلة ثقة بعض النساء بالنفس والخوف من المسؤولية
		-ضعف التواصل حول التجارب الناجحة للنساء في المناصب القيادية
	- قيود ثقافية واجتماعية تعتبر هذه الخطط حكرا على الرجال	- قلة الوعي بفوائد مشاركة النساء في مواقع القرار على المجتمع والتنمية بصفة عامة
		- نقص حملات التوعية (ندوات، مؤتمرات، ورشات،) لتغيير العقليات

البرنامج عدد2: برنامج التجارة االخارجية

الهدف الاستراتيجي عدد1: تطوير المبادلات الخارجية وتعميق الاندماج الاقتصادي والتجاري		
الأهداف العملياتية المراعية للنوع الاجتماعي	الأسباب المباشرة (هي التي تعيق مباشرة تحقيق الهدف المعني)	الأسباب الفرعية / الضمنية
الهدف العملياتي 1: دعم تواجد المرأة على رأس ممثليات مركز النهوض بالصادرات	- النساء أقل حظوظا في التسمية بهذه الممثليات	- نقص تكوين النساء في مهارات القيادة - نقص الخبرات النسائية كممثليات
	- قيود ثقافية وإجتماعية تعتبر الرجال أكثر قدرة على ترأس هذه الممثليات	- قلة الوعي بأهمية تواجد النساء على رأس ممثليات مركز النهوض بالصادرات
	عزوف النساء على الترشح لهذه الممثليات	- صعوبة ظروف العمل في بعض البلدان
		الإلتزامات العائلية لا تشجع المرأة على الترشح.
		- طول المدة الزمنية لكل ممثل تجاري "5سنوات"
		التأثير على الاستقرار العائلي (كعدم إمكانية التحاق القرين و صعوبة ظروف العمل في بعض البلدان)

البرنامج عدد9: القيادة والمساندة

الهدف الاستراتيجي عدد : تطوير حوكمة المهمة		
الأهداف العملياتية المراعية للنوع الاجتماعي	**الأسباب المباشرة (هي التي تعيق مباشرة تحقيق الهدف المعني)**	**الأسباب الفرعية / الضمنية**
الهدف العملياتي 1: تعزيز تواجد المرأة في خطة مديرة فما فوق	- تدرج الرجال في الترقيات أسرع من النساء	- شروط الترقية لا تأخذ بعين الإعتبار بعد النوع الاجتماعي - خصوصية ظروف المرأة (غيابات بمناسبة الولادة أو مرض ...) - عقلية ترى الرجل أكثر قدرة على تقلد المناصب القيادية
	- نقص في مهارات النساء في مجالات القيادة	- نقص في التكوين والتدريب وتنمية القدرات (الثقة بالنفس - القيادة - النوع الاجتماعي، الإدارة، مهارات التواصل) - عدم تلائم برامج التكوين من حيث التوقيت ومكان انعقادها مع خصوصيات ظروف المرأة
	عدم تطلع بعض النساء لتقلد مناصب القيادة	- قلة ثقة بعض النساء بالنفس والخوف من المسؤولية - الخوف من عدم التوفيق بين الحياة العملية والعائلية - عدم الوصول الى المعلومة بخصوص الشغرات - ضعف التواصل حول التجارب الناجحة للنساء في المناصب القيادية
	أسباب ثقافية تقليدية تعطي الأولوية للرجال في تقلد الخطط الوظيفية	- قلة الوعي بفوائد مشاركة النساء في مواقع القرار على المجتمع والتنمية بصفة عامة - نقص حملات التوعية (ندوات، مؤتمرات، ورشات،) لتغيير العقليات

خطة العمل الخاصة بالأثر2

الأهداف والمؤشرات العملياتية

البرنامج	الأهداف الاستراتيجية	الأهداف العملياتية(*)	المؤشرات العملياتية				
			المؤشر	طريقة الاحتساب	تقديرات 2024 **	تقديرات 2025	تقديرات 2026
التجارة الداخلية	**تعديل السوق وتعزيز حماية المستهلك**	تعزيز تواجد المرأة على رأس الإدارات الجهوية للتجارة	نسبة التعينات للمديرات على رأس الإدارات الجهوية للتجارة	عدد النساء على رأس الإدارات الجهوية للتجارة /العدد الجملي للمديرين الجهويين	%8	%12.5	%21
التجارة الخارجية	تطوير المبادلات الخارجية وتعميق الاندماج الاقتصادي والتجاري	تعزيز تواجد المرأة على رأس ممثليات مركز النهوض بالصادرات	نسبة النساء في خطة رئيس ممثلية مركز النهوض بالصادرات	عدد النساء في خطة رئيس ممثلية مركز النهوض بالصادرات /العدد الجملي لممثلي مركز النهوض بالصادرات بالداخل والخارج	%24	%29	%35
القيادة والمساندة	**تطويـر حوكمـة المهمـة**	تعزيز تواجد المرأة في خطة مديرة فما فوق	نسية النساء في خطة مديرة فما فوق	عدد النساء في مديرة فما فوق /العدد الجملي للمديرين والمديرين العامين ورئيس الديوان والوزير	%26	%28	%30

*** المراعية للنوع الاجتماعي**
**** السنة المالية المعنية بإعداد الميزانية**

البرنامج	الأهداف الاستراتيجية	الاهداف العملياتية	الأنشطة	مؤشرات النشاط						الميزانية			مصادر التمويل
				المؤشر	طريقة الاحتساب	تقديرات 2024	تقديرات 2025	تقديرات 2026	تقديرات 2024	تقديرات (2025	تقديرات 2026	
التجارة الداخلية	**تعديل السوق وتعزيز حماية المستهلك**	**تعزيز تواجد المرأة على رأس الإدارات الجهوية للتجارة**	- السهر على تطوير قدرات الإطارات النسائية في مجالات القيادة بالتنسيق مع برنامج القيادة والمساندة	نسبة مشاركة النساء في الدورات التكوينية في مجال القيادة (%)	عدد النساء المنتفعات بتكوين في مجال القيادة / العدد الجملي للمشاركين في الدورات التكوينية في القيادة(%)	**20**	**25**	**30**	**5 أد**	**5 أد**	**5 أ}**	**ميزانية الدولة**
			توفير آليات لضمان ظروف عمل ملائمة لحاجيات المرأة على راس المندوبيات الجهوية (محل إقامة لائق، سيارة للتنقل، التخفيف نسبيا في وتيرة النقل	عدد الأليات الجديدة التي تم توفيرها للنساء على رأس الإدارات الجهوية للتجارة	عدد الأليات الجديدة التي تم توفيرها للنساء على رأس الإدارات الجهوية للتجارة							
			-تكريم نماذج نسائية ناجحة في المجال	عدد النساء الناجحات على رأس الإدارات الجهوية للتجارة الذين تم تكريمهن	عدد النساء الناجحات على رأس الإدارات الجهوية للتجارة الذين تم تكريمهن							
			-نشر قصص نجاح على موقع واب الوزارة لنماذج نسائية في مجال قيادة عامة وبوزارة التجارة على وجه الخصوص	-عدد قصص النجاح النسائية التي تم نشرها على موقع واب الوزارة	- عدد قصص النجاح النسائية التي تم نشرها على موقع واب الوزارة							
			-التنصيص ضمن فتح الترشحات على مبدأ التناصف									

		- السهر على ادراج النوع الاجتماعي في برامج التكوين وملائمتها الى الظروف الخصوصية للنساء وذلك بالتنسيق مع برنامج القيادة و المساندة	- نسبة محاور التكوين التي تأخذ بعين الإعتبار النوع الاجتماعي في برامج التكوين	عدد محاور التكوين التي تأخذ بعين الإعتبار النوع الاجتماعي في برامج التكوين/ مجموع محاور التكوين							
التجارة الخارجية	**تطوير المبادلات الخارجية وتعميق الاندماج الاقتصادي والتجاري**	**تعزيز تواجد المرأة على رأس ممثليات مركز النهوض بالصادرات**	-تنظيم دورات تكوينية لإطارات وزارة التجارة في المجالات التقنية والقيادة،	نسبة تطور المشاركة النسائية في الدورات التكوينية	عدد المشاركات/ العدد الجملي للمشاركين في الدورات التكوينية لأعوان مركز النهوض بالصادرات	**64**	**70**	**80**	**50 ألف دينار**	**100 ألف دينار**	**100 ألف دينار**	**ميزانية الدولة**
			-تنظيم دورات تكوينية لإطارات العليا الوزارة في اللغات وخاصة الإنجليزية								
			- نشر قصص نماذج لنساء ناجحات في هذا المنصب بتونس وخارجها								
			توفير آليات لضمان ظروف عمل ملائمة								
القيادة والمساندة	**تطوير حوكمة المهمة**	**تعزيز تواجد المرأة في خطة مديرة فما فوق**	-العمل بالتنسيق مع برنامج القيادة والمساندة على تنظيم ورشات عمل ودورات تكوينية في القيادة لفائدة الإطارات النسائية	نسبة تطور المشاركة النسائية في الدورات التكوينية (%)	عدد المشاركات/ العدد الجملي للمشاركين في الدورات التكوينية	**85**	90	92	63أ.د	68أ.د	72أ.د	**ميزانية الدولة**
			السهر على حضور أطارات الوزارة في ندوات، مؤتمرات، والورشات المنظمة	نسبة إطارات الوزارة المشاركين في التظاهرات و المنتديات	عدد إطارات الوزارة المشاركين في التظاهرات و المنتديات المتعلقة							

			من قبل الهياكل الأخرى بخصوص وصول النساء الى مواقع القرار	المتعلقة بوصول النساء لمواقع القرار	بوصول النساء لمواقع القرار/عدد إطارات الوزارة							
			- إدراج بعد النوع الاجتماعي في شروط الترقيات	نسبة التقدم في الاشغال	عدد الإجراءات المنجزة/عدد الإجراءات المبرمجة بالخصوص							
			- إنشاء شبكة للكفاءات النسائية لتبادل الخبرات وتشجيعهن على التقدم لمناصب قيادية	عدد الإطارات العليا النسائية المنخرطات في شبكات الكفاءات النسائية	عدد الإطارات العليا النسائية المنخرطات في شبكات الكفاءات النسائية							

- **التحليل**

***على مستوى برنامج التجارة الداخلية**: تم تسجيل تباين على مستوى مشاركة النساء في مواقع صنع القرار بين المستوى المركزي والجهوي ومع الرجال حيث أنه على مستوى الإدارات العامة والإدارات فإن عدد المدريين يبلغ 27 في حين يبلغ عدد المديرات 8 ويتعمق الفارق على المستوى الجهوي حيث يوجد عدد 02 مديرات مقابل 22 مدير جهوي وتعود أسباب ذلك لعزوف النساء في الاقبال على هذه الخطط نظرا لقلة الخبرة وعدم توفر ظروف عمل ملائمة خاصة في السكن والتنقل مما زاد في عزوفهن على ترشيح أنفسهن لمثل هذه المسؤوليات وهيمنة العنصر الرجالي.

وهو ما يتطلب العمل على تعزيز مهارات النساء خاصة في مجال القيادة وتوفير ظروف عمل لائقة وملائمة وتعدد النماذج الناجحة في هذا المجال مما يساهم في مزيد دعم التواجد النساء في مواقع صنع القرار حيث يتجه العمل على المدى المتوسط للترفيع في عدد المديرات على رأس الإدارات الجهوية للتجارة من 2 إلى 5 في ظرف ثلاث سنوات

***على مستوى برنامج التجارة الخارجية** : تم تسجيل تباين على مستوى الخطط الوظيفية ومواقع القرار على مستوى ممثليات مركز النهوض بالصادرات حيث لايتجاوز 4 ممثليات على 17 ممثلية بالداخل والخارج (24%) وتعود أسباب ذلك لعزوف النساء في الاقبال على هذه الخطط نظرا لقلة الخبرة وتجنب المخاطرة إضافة إلى المدة الواجب قضائها على رأس الممثلية "5سنوات" والتي تعتبر نسبيا عائقا لها.وهو ما يتطلب العمل على تعزيز مهارات النساء خاصة في مجال القيادة وتحسين ظروف العمل وإيجاد أو تفعيل اتفاقيات تحمي المرأة أو تمنحها تمييزا إيجابيا لدى البلد المعني بتمثيليتها للمركز فيه مما يساهم في مزيد دعم التواجد النساء في مواقع صنع القرار حيث يتجه العمل على المدى المتوسط للترفيع في نسبة رؤساء الممثليات إلى 35% في أفق 2026.

<u>*على مستوى برنامج القيادة والمساندة</u> : تم تسجيل تباين على مستوى الخطط الوظيفية ومواقع القرار على مستوى المديرين والمديرين العامين حيث لايتجاوزنسبة 25 % وتعود أسباب ذلك لعزوف النساء في الاقبال على هذه الخطط نظرا لقلة الخبرة وتجنب المخاطرة وعدم توفر ظروف عمل ملائمة خاصة على المستوى الجهوي وهو ما يتطلب العمل على تعزيز مهارات النساء خاصة في مجال القيادة وتحسين ظروف العمل مما يساهم في مزيد دعم التواجد النساء في مواقع صنع القرار حيث يتجه العمل على المدى المتوسط للترفيع في نسبة النساء في خطة مديرة فما فوق إلى 30% في أفق 2026.

الأثـر الثـالث: وضع وتنفيذ سياسات تضمن التمكين الاقتصادي والمالي للنساء والحق في العمل اللائق والأجر العادل

1/الأهداف العملياتية المراعية للنوع الاجتماعي:

البرنامج عدد 1: التجارة الداخلية

الهدف الاستراتيجي عدد 3: تعزيز وتطوير النسيج التجاري		
الأهداف العملياتية المراعية للنوع الاجتماعي	**الأسباب المباشرة (هي التي تعيق مباشرة تحقيق الهدف المعني)**	**الأسباب الفرعية / الضمنية**
الهدف العملياتي 1:دعم النساء الحرفيات للتسجيل في سجل الحرفيين	-عدم توصل النساء بالمعلومة،	- محدودية المستوى التعليمي للحرفيات وعدم انفتاحها على العالم الخارجي،
	-نقص في وعي النساء بأهمية التسجيل بسجل الحرفيات	عدم وعي النساء الحرفيات خاصة المنتصبات بالمناطق الريفية بضرورة التسجيل بالسجل الوطني للحرفيين
		عدم دراية النساء الحرفيات بالمزايا والآفاق التي يفتحها التسجيل بالسجل الوطني للحرفيين.

البرنامج عدد2: التجارة الخـارجية

الهدف الاستراتيجي عدد1: تطوير المبادلات الخارجية وتعميق الاندماج الاقتصادي والتجاري		
الأهداف العملياتية المراعية للنوع الاجتماعي	**الأسباب المباشرة (هي التي تعيق مباشرة تحقيق الهدف المعني)**	**الأسباب الفرعية / الضمنية**
الهدف العمليـاتي1: تعزيز إنخراط المرأة في مجال المشاريع الموجهة للتصدير	- نقص في تطلع صاحبات الاعمال نحو السوق الخارجية	- نقص الوعي بالافاق التي يفتحها التصدير - الخوف من المخاطرة
	- عدم تمكن رائدات الاعمال من إجراءات التصديرية	- كثرة المتدخلين وطول مدة الإجراءات الإدارية
		- نقص تكوين صاحبات الاعمال في إجراءات التصدير
		- نقص برامج المرافقة و التوجيه لمساندة النساء في الانفتاح على أسواق عالمية
	-صعوبة الحصول على التمويل	- نقص في التسهيلات البنكية الموجهة للنساء الراغبات في التصدير القروض البنكية (شروط ملائمة للنساء....
	صعوبة الحصول على المعلومة	-نقص المشاركات في التظاهرات و المعارض بالخارج - -نقص دراية النساء بالتسهيلات و البرامج الوطنية المتخذة لفائدة النساء لتسهيل الإنخراط في التصدير

خطة العمل الخاصة بالأثر3

- **الأهداف والمؤشرات العملياتية**

البرنامج	الأهداف الاستراتيجية	الأهداف العملياتية*	المؤشرات العملياتية				
			طبيعة المؤشر	طريقة الاحتساب	تقديرات 2024	تقديرات (2025	تقديرات 2026
التجارة الداخلية	تعزيز وتطوير النسيج التجاري	تدعيم تسجيل النساء الحرفيات في سجل الحرفيين	نسبة النساء الحرفيات المسجلات في سجل الحرفيين	عدد النساء/ العدد الجملي للحرفيين المسجلين بسجل الحرفيين (%)	39	41	43
التجارة الخارجية	تطوير المبادلات الخارجية وتعميق الاندماج الاقتصادي والتجاري	تعزيز مساهمة المرأة في مجال المشاريع الموجهة للتصدير	نسبة حضور صاحبات أو مديرات المؤسسات في الأسواق الخارجية	عدد صاحبات أو مديرات المؤسسات/ العدد الجملي للمؤسسات المصدرة (%)	10	15	20
			نسبة إنتفاع المؤسسات التي تملكها أو تديرها نساء بدعم صندوق النهوض بالصادرات	عدد المؤسسات التي تملكها أو تديرها نساء/ العدد الجملي للمنتفعين بدعم صندوق النهوض بالصادرات (%)	11	13	14

* المراعية للنوع الاجتماعي

** السنة المالية المعنية بإعداد الميزانية

***: أماكن العمل الخطرة والحساسة (الأسواق الأسبوعية، الطرقات خلال الليل، المناطق النائية والاحياء الشعبية، الأسواق الغير منظمة (منصف باي، الجم، بومنديل، ...)

الأنشطة المراعية للنوع الاجتماعي والمؤشرات

البرنامج	الأهداف الاستراتيجية	الأهداف العملياتية	الأنشطة	مؤشرات النشاط						الميزانية			مصادر التمويل
				المؤشر	طريقة الاحتساب	تقديرات 2024	تقديرات 2025	تقديرات 2026	تقديرات 2024	تقديرات 2025	تقديرات 2026	
برنامج التجارة الداخلية	تعزيز وتطوير النسيج التجاري	دفع النساء الحرفيات للتسجيل في سجل الحرفيين	التنسيق والعمل مع جميع الهياكل المتدخلة (هياكل عمومية، مهنية...) لتنظيم أنشطة تعرف للحرفيات بالسجل الوطني للحرفيين والمزايا والآفاق لهذا التسجيل: ملتقيات وحلقات تكوينية جهوية	عدد المشاركات في التظاهرات الجهوية	عدد المشاركات	400	450	500	10أد	10أد	10أد	غرف التجارة والصناعة، هياكل مهنية
التجارة الخارجية	تطوير المبادلات الخارجية وتعميق الاندماج الاقتصادي والتجاري	تعزيز مساهمة المرأة في مجال المشاريع الموجهة للتصدير	-تنظيم حملات تحسيسية للتعريف بالمشاريع والإتفاقيات الدولية والإقليمية وما توفره من إمتيازات تفاضلية لفائدة المرأة المصدرة	نسبة الحملات التحسيسية والندوات الموجهة للمرأة (%)		10	12	13	100 ألف دينار	120 ألف دينار	150 ألف دينار	
			تنظيم ملتقيات وندوات لتحسيس النساء بأهمية المشاركة بالتظاهرات والمعارض بالخارج لتسويق منتجاتها بالسوق الخارجية	نسبة النساء المشاركات في التظاهرات بالخارج (%)		33	35	36	1 مليون دينار	1 مليون و200 ألفدينار	1 مليون و 300 ألف دينار	
			تمكين المرأة من الدعم المالي الموجه للتصدير في حدود حوافز مالية للمرأة المصدرة	نسبة الدعم المالي الموجه للمرأة في إطار FOPRODEX(%)		7	9	10	3مليون و555 أد	4 مليون دينار	4مليون و200 أد	

			العمل على تدعيم قدرات النساء صاحبات الأعمال في إجراءات التصدير بالتنسيق مع الهياكل المختصة	نسبة مشاركة النساء في الدورات التكوينية والندوات حول إجراءات التصدير	عدد النساء / العدد الجملي للمشاركين								

- **<u>التحليل</u>**

على مستوى برنامج التجارة الداخلية: في تشخيص لواقع القطاع التجاري من منظور النوع الاجتماعي فإن هناك تباينبين الجنسين في القطاع التجاري حيث لا تزال المشاركة الاقتصادية للمرأة منخفضة للغاية خاصة في مجال الحرف وذلك لـ:

- ضعف مشاركة المرأة التونسية في بعث مشاريع
- عدم وعي النساء الحرفيات خاصة المنتصبات بالمناطق الريفية بضرورة التسجيل بالسجل الوطني للحرفيين.
- عدم دراية النساء الحرفيات بالمزايا والآفاق التي يفتحها التسجيل بالسجل الوطني للحرفيين.
- صعوبة وصول المرأة إلى مصادر التمويل والقروض البنكية.

وعليه يتجه العمل نحو دفع النساء إلى الإقبال على التسجيل بسجل الحرفيين من خلال التنسيق والعمل مع جميع الهياكل المتدخلة (هياكل عمومية، مهنية...) لتنظيم أنشطة تعرف للحرفيات بالسجل الوطني للحرفيين والمزايا والآفاق لهذا التسجيل: ملتقيات وحلقات تكوينية جهوية.

<u>على مستوى برنامج التجارة الخارجية</u>:نظرا لضعف مساهمة المرأة في المجهود التصديري لوجود عديد الأسباب التي تعيق ذلك لاسيما تجنب المخاطرة وصعوبة الإجراءات الإدارية وغياب خطة إتصالية تم تحديد الهدف العملياتي التالي: تعزيز مساهمة المرأة في مجال المشاريع الموجهة للتصدير.

وسيتم متابعة هذا الهدف بواسطة مؤشرين عمليين " نسبة حضور صاحبات أو مديرات المؤسسات في الأسواق الخارجية " و" نسبة إنتفاع المؤسسات التي تملكها أو تديرها نساء بدعم صندوق النهوض بالصادرات Foprodex (%)"وللغرض تم ضبط الأنشطة التالية:

-تنظيم حملات تحسيسية لتعريف المرأة على المشاريع والإتفاقيات الدولية والإقليمية وما توفره من إمتيازات تفاضلية وسيتم متابعتها بمؤشر" نسبة الحملات التحسيسية والندوات الموجهة للمرأة' ومن المتوقع بلوغ نسبة 10% خلال سنة 2024 و13% موفى سنة 2026.

-تكثيف ملتقيات وندوات لتحسيس النساء بأهمية المشاركة بالتظاهرات والمعارض بالخارج لتسويق منتجاتها بالسوق الخارجية وسيتم متابعتها بمؤشر" نسبة النساء المشاركات في التظاهرات بالخارج " ومن المتوقع بلوغ نسبة 33% خلال سنة 2024 و36%موفى سنة 2026.

-تمكين المرأة من الدعم المالي الموجه للتصدير في حدود حوافز مالية للمرأة المصدرة FOPRODEX وسيتم متابعتها بمؤشر" نسبة الدعم المالي الموجه للمرأة في إطار FOPRODEX"ومن المتوقع بلوغ نسبة 7% خلال سنة 2024 و10% موفى سنة 2026.